

رسالة البسملة للفاضل النعماني

فهرس هذا الشرح للبسملة الشريفة

علم اللغة	علم الوضع	علم الاشتقاق	علم الصرف
علم النحو	علم المعاني	علم البيان	علم البديع
علم الاصول	علم المنطق	علم الاداب	علم الفقه
علم التفسير	علم الحديث	علم التصوف	

بسم الله الرحمن الرحيم

قد قضينا الوطية حتى البسملة الشريفة في رسالة مخصوصة موجهة لمرجعات الغنوة الا ان تبلغ الـ ٢١ ثمانى عشر فلتكتف بالم يذكرنا
وهو المختار عند بعضهم كالبيضاوى ترجيح جانب الاستعانة في الباء مع الاتفاق في جوازها لكن لا يخفى ان حاصل الاستعانة طلب المعونة
على ايقاع الفعل واصدائه وذلك بانافته القدرة محكية او ميسرة عليه على ما فهم في علم الاصول المراد من الفعل اما التضيغ او القراءة او العبادة
او نحوها فان اريد بتلك القدرة القوة التي تصير مرضها للفعل وعدمه فهي حاصله قبل الطلب فيلزم تحصيل الحاصل وان اريد القدرة المعبر
عنها بالعرف اى صرف العبد قدرته الى الفعل فهو امر عدمى لا يتعلق به الخلق والايثار على ان يتعلق قدرة الله بفعل العبد مشروط بذلك
العرف على حسب عادته ومقتضى حكمته فلو لم يوجد العرف من العبد لا يوجد الخلق من الله على عادته وان اريد بتعلق قدرته عند
ذلك الصوف من العبد فهو ضرورى ايضا على عادته فلا فائدة في طلبه وبالجملة ان طلب المعاونة هو طلب القدرة فالقدرة المطلوبة



الفاموس وان يجوز ان يكون المسئلة الواحدة جزء من علمين مختلفين باعتبارين
 مختلفين فيكون هذا لمصلحة من اللغوية بالنظر الى ذاتها ومفرداتها وكونه من اللغوية بالنظر
 الى تركيب الكلام منها ووقوعها في التركيب والاسم ما ايان غم مستحق قال في الفاموس سميها
 ارتفع في هذا مناسبتا ليد البصريين من ان مشتق من السمر وهو الارتفاع لانه يدل على
 سماء يرفعون يظهرون وعند الكوفيين من ان سمي في تفصيله في المبحث الصورية انشاء
 لغوية في اسمهم بضم الهزة وكسر هاء اسم بكسر السين وقيل من قال بضم السين اخذ
 من سموة ومنه قال بكسر السين اخذ من سميت ورد عليه انه غريب ودفعه ان قاله احمد بن
 يحيى هو جليل العذر ثمة فيما نقل والخامس سمي من هدي وورد عليه بما لا يتحمل
 المعام وهو احد الاسماء العشرة التي ابتدأت في اولها بهزة التول وهي اسم واست وابن
 وانهم وابنة وامرأة وامرأة وامرأة في القم والاصل في هذه الهزة ان ثبتت خطا
 كغيرها من هزة الوصل كتحذف هذا في اضافة الاسم الى الجلالة خاصة لكثرة الا
 استعمال وقيل لتوافق الخط واللفظ قبل الحذف اصلا وذلك لان ال اسم واسم بكسر
 اوضهنا فلما ادخل الباء سكنت السين تحفيفا لانه وقع بعد الكسر كسرة اوضهنا
 حكاها النحس وهو حسن ولو اضيف اليه غير الجلالة ثبتت نحو باسم الرحمن قال ابو البقاء
 ولو قلت لا سم الله او باسم الله ربي اثبت الالف ونحو مما اضيف الى غير الجلالة من اسماء
 البارى نحو باسم الخالق وقيل يجوز حذفها اذا اضيف الى غير الجلالة من اسماء البارى وقيل
 هذا الحذف مختص بما في الابتداء والاعا في الوسم نحو قوله تعالى اقرا باسم ربك وسم ربك
 وفيه نظر لما عرفت ان الكلام عند الاضافة الى الجلالة فقط والله قال في الفاموس
 اله الاهة والوهة والوهية عند عبادة ومناظرة الجلالة واختلف به

رتبهم من اسك الاقوال فورا
 لان اسما وصفا جلت
 من الذم والادراك

على عشرين قولنا قال لفظ عربي كما هو عند عامة اهل العربية ونقل
 عن ابن زيد البلخي انه مر في اذ اصلاه لها فعرية العرب فقالوا الله وقيل عريان
 وعلى الاول علم عند اكثر نحويين وسيبويه قيل هو مختار والاصوليون
 والتلفظ والفقهاء والكثير لا شعريته لكن اكثر على كونه من الاعلام الموضوعية
 وقيل من الاعلام الغالبة قال المحقق الشيرازي في حاشية الكشاف الاله قبل حذ
 الهزة وبعدها علم تلك الذات المعينة الاله قبل الحذف اطلق على غيره
 تعالى اطلاق النجم على غير المنزى وبعده لم يطلق على غيره اصلا واستدل
 صاحب الكشاف على كونه علما اصليا بانه يوصف ولا يوصف به نقول
 انه واحد لا نقول شي الى وايضا انه لا يوصف بانه تعالى من موصوف تجري عليه
 ولو جعلها كلها صفات بقيت غير جارية على اسم موصوف بها وهو محال
 يرد على الاول ان عدم الوجود لا يصح تحجته على عدم الوجود فان اريد الا
 ستقر آ التام فغير مسلم وان الناقص ليس مفيدا لان يدعي كفايته
 الظن في المعام وان يجوز ان يقال ذات المعبود ولا بد في الحكم بامتداعه
 من حجت نعم الكلام في الجلالة وهذا ليس كذلك فافهم وورد على الثاني
 بان المحال قيام الصفات بدون الذات لا قيام الصفات بدون علم
 موصوف وان تعلم انه لا بد لهذا الذات من اسم تجري عليه احكام اللفظ كالنعت
 الغوي ولا يصلح مما يطلق عليه سواء وعلى كونه من الاعلام الموضوعية
 قيل فيقول وقيل فيجلى وعلى الثاني قيل غير مشتق لحسن الادب وقيل
 مشتق فافتد قوافر كثير سيد ذكر ان شاء الله تعالى في المبحث الاشتقاقية

هذا اختيار البصري في حاشية
 في اختيار البصري في حاشية
 في اختيار البصري في حاشية
 في اختيار البصري في حاشية

من انشراح السعد والاراء
 من انشراح السعد والاراء
 من انشراح السعد والاراء
 من انشراح السعد والاراء

في حاشية الكشاف
 في حاشية الكشاف
 في حاشية الكشاف
 في حاشية الكشاف

في حاشية الكشاف
 في حاشية الكشاف
 في حاشية الكشاف
 في حاشية الكشاف

وقيل انه ليس بعلم بل صفة واستدل عليه ان ذاته تعالى لا يعرف فكيف
 فاعلم اسم الزم ان يعرف مستماه فكيف وان العلم قائم مقام الاشارة وهذا
 ممنوع في حقه تعالى ولا ان لزوم دلالة الاسم على كنهه المستعمل بل ان
 بل يجوز كفاية المعرفة الاجمالية على ان المستعمل اذا كان هو الله نفسه كما
 هو المنصوب فلا إشكال وايضا قيام العلم مقام الاشارة ليس بعلم
 في حقه مثله فيمن الغائب على الشاهد وان اريد الاشارة للحسية
 فلا يلزم لقيام المذكور لما قرأنا العقلية فلا يلزم الامتناع وقيل ان
 لم يفهم كل منصرف في دلالة اسم العلم هو الم واجب لذاته او المستحق
 للمعبودية له فليس بعلم لان مفهومه جزئي او راد ان لو كان كذلك لزم
 ان لا يفيد الحكمة الطيبة توحيدا وجمعوا على افادته ولورد
 انه لو كان علما الامتناع حمل الاحد عليه وقد ذكر صاحب الكشاف
 في قوله تعالى قل هو الله احد ان الصمير للشان والله احد جملة خبرية
 لانه يكون بمثابة ان يقال زيد احد ولا يشك احد في انه احد لا شأن
 ولو اعتبر مفهومها كليا البصير بلا اشكال ورد ان اعتبار الوحدة
 بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق
 العبادة او بحسب الذات او تركيبية فاصلا فيفيد ولا يكون مثل
 زيد احد ثم انهم قالوا في لفظ الله سبع خواص لا يوجد في غيره احدها
 ان جميع الاسماء ينسب اليه ولا ينسب هو الى شيء قال الله تعالى والله
 الاسماء الحسنى وثانيها انه لم يسمى به احد من الخلق بخلاف سائر
 قال الله

لا يجوز ان يكون العلم
 مستقلا عن الله تعالى
 بل هو من صفاته

قوله تعالى قل هو الله احد
 في حقه تعالى لا يكون
 بغير علم بل هو العلم

قوله تعالى قل هو الله احد
 في حقه تعالى لا يكون
 بغير علم بل هو العلم

قوله تعالى قل هو الله احد
 في حقه تعالى لا يكون
 بغير علم بل هو العلم

قوله تعالى قل هو الله احد
 في حقه تعالى لا يكون
 بغير علم بل هو العلم

قوله تعالى قل هو الله احد
 في حقه تعالى لا يكون
 بغير علم بل هو العلم

قوله تعالى قل هو الله احد
 في حقه تعالى لا يكون
 بغير علم بل هو العلم

قال الله

قال الله تعالى هل تعلم له سميا لكن ينبغي ان يستثنى الرحمن واليه اذ ياء النداء
 من قوله فادوا بما مشددة في اخره فقالوا اللهم في يا الله بخلاف سائر ورابعها
 انهم الرمو الالف واللام عوضا عن حمزة ولم يفعل ذلك بغيره وخامسها انهم قالوا
 يا الله خاصة بقطع حمزة وسادسها انهم جمعوا بين ياء النداء ولا ولم يعرف فيه
 دون سائر الالف الضرورة قال الشاعر يا التي تمت قلبي وانت بجيلة بالول عني
 وسابعها تخصيصهم ياء القسم الرحمن الرحيم اعلم ان ال على ثلثة اوجه
 احدها انهم موصول بمفعول الذي وفروا وهو الى داخله على الصفة كاسمى فقال والمفعول
 وقيل هو في تعريفه وقيل موصول حرفي والثاني عرفه تعريف قبل موضوعه للبعد فقط وقيل
 له وللجنس وقيل له ما ولا تنفراق وقيل لهذه الثلثة وللعهد الزهني لكن ما عليه المحققون
 كونها للعهد وللجنس كل منها ثلثة فالعهد ما يكون موصولا معه وذا ذكرنا
 سواء كان مفردا او ثلثية او جمعا معرفة او نكرة عين الاول او غيره نحو قوله يا ثورك
 بكال ساحر عليهم فنجح الشجرة وضابط هذا ان يسد الضمير مسددا مع مصحوبا او منه
 ما يكون ذكره وتقدمه معنى كقوله تعالى وليس الذكر كالانثى او معهودا ذهنيًا نحو قوله ادعها
 في الغار او معهودا ~~باعتبار~~ تقديرها ان لم يتقدم لفظا ومعنى بل تقدم ذكره تقديرها
 وحكما وذلك اما لكونه حاضرا نحو اليوم اكلت لكم دينكم وكذا كل ما يقع بعد
 اسم الاشارة او في النداء واذا البغائية وفي الزمان الحاضر نحو الان كذا في الاتفاق
 عز بن عصفور واما لكونه معالوما للجنس فطلب حقيقة او ادعانا نحو فرج الامير واما
 الجنس فاما لا تنفراق الافراد لغوية نحو الغيب يعلم الله او عرفية نحو الصاغة مع
 مؤثرون بامر الامير وهي التي يخلفها كل حقيقة ومن دلالتها صحة الاشتناء من

انتم في حق الامم النعمان

الحمد لله

مدخولها نحو ان الانسان حيوان او لا الذي امنوا ووصفه بالجمع نحو والطفل
 الذين لم يظهر واو اما لا ستغراقها لفرادى التي تجلفها كالبحار مثل ذلك
 الكتابي الكتاب الكامل في هذا يتلجج لصفات جميع الكتب المنزلة واما التعريف
 الماهية والحقيقة والجنس وهي التي تدخل على العرفات والتي تدخل على الاشياء التي
 يراد اجراء الاحكام على ماهيتها نحو جعلنا من الماء كل شئ والرجل خير من
 المرأة وجعل بعضهم العهد الذي سما من الجنس والثالث زائدة هي قسمان الاول
 لازمة وهي خمس الاولى العلية هي استعمال اللفظ العام في بعض افراده بحيث يرجع
 اليه عند الاطلاق بلا قرينة انما تكون عند ارادة معنى العموم الذي هو المعنى الاول
 وهذه اما الحقيقية ان استعمال اولي في معنى ثم يغلب على آخر سوي اسم كالبيت
 للمكينة بعد استعمالها في غيره وفي صفة كالصعق نحو يلد بن نوحيل بعد كونه
 صفة لكل من اصلية صاعقة واستعماله في غيره واما تقديرية وهي ان لا يستعمل
 من ابتداء وضعه في غير ذلك المعنى لكن العيان يقتضي ذلك وهذه ايضا اما
 فاسم كلفظة الله على من ذهب من كان اصله لاله لانه وان اقتضى القياس
 صحة اطلاقه على غيره كما كان اصله لان الاله اسم لمعبود بحق او باطل
 الا انه لم يطلق الا عليه تواتر قال بعضهم انه وصف في اصله ثم غلب عليه
 تعاقب صاير كالعلم الشريفا فاجرى مجرى العلم في اجراء الوصف عليه
 وامتناع الوصف به وعدم المشاركة بالغير وفي صفة كالرحمة فانه وان
 اقتضى القياس استعماله في غيره تعالى لان لم يستعمل والثانية الوضع مع
 سود كان بالارتجال كالان عند بعض البتة او بالنقل سواء من اسم كالنصر

او صفة

قوله على مذنب من اشار الى كونه الاقوال في
 قوله سبيح اسم الله تعالى على قطع
 بناء على ان اصله ان يرفع على
 بناء على ان الظاهر ان المأخوذ في الاصل هو
 وانزوع من التعريف بناء على ان
 وقيل هي من حيث اللفظ لا من حيث
 اولاه وقيل هي من حيث اللفظ لا من حيث
 التحليل هي من حيث اللفظ لا من حيث
 مشتقان له ولا اصل له
 وما في البياض من ان الاسم
 في اسمي الاسم اريد بها صفة كالحقيقة
 او مصدر او كالمفصل في غير الغلبة
 كما في من سؤقه
 واما عند بعض التعريف
 كانه الا لان

لام زائدة
 لام غلبة

او صفة كالحارثا ومصدر كالفصل الثالث الجبر عما ذهب عن العلمية
 كما في مثني علم شخص وعلم جنس غير مشترك كالزيدين والرابع الفرق
 بين اعلام الاناسي واعلام البهائم كفلان وفلان فلا تارة انسان والفلان
 والعلوانة للبهيمة والخامس دفع التوهم كالدني فانه اذا لم يكن لازمة
 ونزعت مارة وادخلت اخرى لا وهم كونها للتعريف ولما الثاني من قسمي
 الزائدة في غير لازمة وهو فيما عدا ما ذكرنا لواقعة في الحال لان الاول فيها
 تنكير قيل منه قوله تعالى يخرج جن الا عن منها الا ذلك بفتح الياء اي ذليلا
 فائدة اجاز الكوفون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين بنية ال
 عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى والمالعون
 بقدر ون له ولجاز الزمخشري بنية ان الظاهر ايضا وخرج عليه وعلم
 ادم الاسماء كلها فان الاصل اسماء المسما كما في الاتقان ثم اعلم انهم
 قالوا الرقعة في اللغة الرقة والانعطاف وقيل الدادة للغير وقيل رقة يفتق الا
 حسان المرصوم وقد يستعمل في الرقة للجرعة وفي الاحصان للجر ونمام
 الكلام في جهة البيان انشا الله تعالى قال في القاموس الرقة تحرك الرقة
 والمغفرة والنعطف كالرقة والرحم بالضم وبالضمتين رحمة كسمعة ورحم
 عليه ترصيا وترحم ثم ان لفظ الرحمن لا يستعمل الا باللام والاضافة
 واما قول الشاعر في مسيلة الكذاب ان غيث الودي لا رالت رحمان
 فيجول على تقسم او على الشدود كما في الدر المنصون القول لا يبعد ان يقدر
 فيه اللام كما قيل فيما سمع من قوله سلام عليكم بلا تنوين او يقدر مضاف اليه

تفسيرهم

على القول بان تعريفها بالصفة
 على قولهم ان في الموصولات كقولهم
 على قولهم ان في الموصولات كقولهم

بما في اللفظ

بما في اللفظ

الزعمون بانهم

والا فيقتضى القاعدة الحصرية المذكورة بنحو ما ورد في الادعية يا رحمن يا رحيم قال
في الدار ايضا ومن غريب ما نقل فيه انه معرب ليس بعربيا الاصل وانه بالحاء المعجمة قاله
تعليل المبرد ورده للجبري في شرح الشاطبية بعد نقله عن الثعلبي لوضوح الاشتقاق
لكن لا يخفى انه يكاد ان يكون دعوى بداهة في محل نزاع لا سيما القائل من كبار ائمة
العرب فلا بد في الرد من بيان صحيح دليل صريح وقد قال في اللتان ايضا ان الرحمن
عبراني عند المبرد وتعليل اصله بالحاء المعجمة ولم يورد عليه ثبوت بل ابعاده وقرره قالوا يعرف
اللفظ الغير العربي بنقل الاثمة ونحو الفقه هبثات الاسماء العربية فليست مثل
ان كان اللفظ الواحد موضوعا باراء معنى واحد فنفسه وان باراء معان متعددة
فشارك فان كان بعض المعاني ضد الآخر فاضداد وان كان اللفظ يسمو موضوعين لمعنى
واحد فترادفان وان لمعنيين فالتباينان كالسبد والحمار وعلى الاول ان لم يكن
المعنى الواحد متشخصا بل كلياً فان استوت افراده مفهومه فمطلبي وان تفاوتت
فشكك كالبياض في التلويح والعاج حشم هذه الجارة مبنية للفظ الكسم والكسم
متواطى ان كان مشتركاً معنوياً كايين نحو علم الشخص واسم الجنس واللقب
لكون المعنى الذي هو ما ابا ان غنى معنى كلياً صادقا على هذه الافراد متساوية
وان فرضت التفاوت بينهما فمشكك والكسم مع الجلالة متباينان والجلالة
في نفسها منفردة ومع الرحمن وكذا الرحيم مباين والرحمن مع الرحيم ما مترادفان او
غير مترادفين وسيأتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى واما من حيث الوضع
الذي هو علم يجهل عن حلول الوضع من حيث العموم والخصوص ومن حيث الشخصية
والنوعية فاعلم اولاً انه على الوضع اما اعتبار لفظ جزئياً اي يعتبر للفظ

والباد الحارة ان كان معناها الاصناف فكلها
منفردة وان كان الاصناف وتكون مشتركة
لو كان بعض المعاني ضد الآخر كما يتوهم بين الاصناف
والجارية تكون من قبيل الاضداد كما يتوهم ان الاصناف
والاستعداد وتكون مترادفة مثل من وعلم على وجه مشترك

مطالع وضع

نحو

بخصوصه ونفسه كزيد وانسان وهذا او اعتبار كلياً ان يكون متبادلاً
بثبوت قاعدته دالة على ان كل لفظ يكون كيفية كذا فهو بمعنى كذا كالمشتق
والمركي والمجازات والافعال وبالجملة كل ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة
كقوله كل صيغة فاعل فهو لم ين قام به الفعل ونحو كل اسم حتى آخره الف
ونون فهو تشبیه ونحو كل لفظ مع العربية متعلق بموضوعه الاول فيدخل
فيه المجاز الاول وضع شخصه والثاني نوعه وعلى التقديرين اما ان يكون
المعنى جزئياً ملحوظاً بتلك الجزئية او ملحوظاً بما يعبر ان يكون كلياً ملحوظاً
بالكلمة ايضا ولا جاز ان يكون ملحوظاً بالجزئية فالاول وضع خاص
والموضوع له كذلك كالاعلام الشخصية وفي الوضع النوعي كوضع اعلام
اجناس البصغ من فعل يفعل وغيرها وتوضيحه في كلية دره على شرح
الرنجاني والثالث وضع عام للموضوع له القام كالانسان للحيوان الناطق
وعامة النكرات وفي النوعي كوضع عامة المشتقات والثاني الوضع العام للموضوع
الخاص كالمضمرات والموصولات واسماء الاشارة واسماء الافعال والحروف وبعض
الظروف كايين وحيث مما يتضمن معنى الحروف فانها موضوعات للمعاني الجزئية
بلا حطتها بما يتيمها كالفائض المتقدم ذكره والمشار اليه حساً او عقلاً ونوع النسبة
الحاصلة في الغير فلفظ هذا موضوع لكل فرد مذكر خرف مستحضر بملحق
المفرد المذكور المشدداً الكلي فهذا الكلي الالة للوضع وهو التحقيق وهو مذهب للعامة
العضد للموضوع له بشرط الاستعمال في الجزئيات على انها مجازات متروكة
الحقايق كما هو مذهب النصارى وفي الوضع النوعي كوضع الافعال فانها موضوعات

بالنوع النسبة الجزئية بلا حطة كليت شامله لها وعرفت مما ذكر في الحق
 ان عموم الوضع وخصوصه بموجبه وخصوصه اذا انقر هذا فوضع البناء
 شخصي يوضع عام للموضوع الخاص لا بد نفس البناء بخصومه امعنا ههنا
 هو الاصاق المقتدين مدخلها الذي هو الاسم مستعلق الذي هو الابتداء
 مثلا وقد استحضرت هذا الاصاق الجزئي بطلاق الاصاق الكلي العام المشترك
 بين جميع افراد الاصاق فكون وضعه شخصيا لا اعتبار اللفظ حين الوضع
 على الوجه للخصوص وكونه ^{عام} لكون الله التي هو مطلق الاصاق عامتا
 وكون الموضوع له خارجا لكون المعنى جزئيا وبهذا لم يكن اسما اذ لو كان
 المعنى كليا اي مطلق الاصاق كما زعم البعض كان اسما فالاسم هو الا
 لصاق الكلي المستقل والحرف والاصاق الجزئي الذي هو غير مستقل والحاصل
 ان البناء لفظ جزئي موضوع لمعنى جزئي وآلة الوضع كلية والاسم
 لفظ جزئي موضوع لمعنى انبي عن المسمى ملحوظ كذلك فوضع شخصي يوضع
 عام للموضوع له العام ومن قال ان لفظ اسم من حيث هو كلى معناه ما دل
 على معنى في نفسه غير مقترن باحد الارضية فقد غلط غلطين احدهما
 ان اللفظ جزئي بل الكلى معناه وثانيهما ان ذلك المعنى ليس بمراد هنا
 بل المعنى المراد هنا ما عرفت انما والاسم باعتبار اضافته من قبيل الوضع
 النوعي لدخوله تحت قاعدة قولهم ان كل اسم ضيف الى اسم آخر فيعمل فيه
 الجز قال بعض الاساتذة روح الله روحه ان المركبة تامة او ناقصة
 تقييدية بالوصف والاضافة موضوعية بالوضع النوعي لصور كلية

عقلية

عقلية على ما يفهم من الوشاح وهو المناسب لما ذكره الشريف
 قدس سره في تعليقاته على التلويح من ان وضع الالفاظ للصور المن
 هنية عند ابي صيفية رحمه الله والامور الخاصة عند الشافعي
 رحمه الله انتهى لا يخفى ان اول الكلام يرى اختصاص هذا الحكم بالمركبة
 واخره شموله بالكل وهو الذي يقتضيه العقل الصريح ويوافق لظاهر ما فهم
 من تقريرهم ان الالفاظ موضوعية للصور الذهنية العلمية عند بعض
 والصور الخاصة للمعلومية عند اخر وان اتفق الكل في ان المقصود بالا
 فادة هو المعلوما ثم انه يشبه ان يكون من قبيل الوضع العام للموضوع له
 الخاص ولفظة الله علم شخص على التحقيق موضوع للدلالة على ذات
 الوجود بوجود بلا حطة صفاته الجزئية الشرعية والمعنوية وانه تعالى
 والاله هي تلك الصفات الجلية الجزئية فالوضع خاص للموضوع له الخاص
 من الوضع الشخصي واما عند كونا الوضع هو الله فلا اله لكون الوضع
 قدما وكون الاله اسما لمفهوم الكل فالله اسم جنس من قبيل
 الوضع العام للموضوع له العام كالانسان وحمل لكن ان اعتبر جنس وضع
 الجلالة لمفهوم الواجب لوانه اشترط الحضور الذهني والوحدة الذهنية
 كما يفهم من عباراتهم فعلم جنس فوضعه كعلم شخص مثلا ان اسامة
 موضوعة للماهية من حيث هي الحيوان المفترس بشرط الحضور الذهني
 والوحدة الذهنية بخلاف اسم الجنس كاسد فهو وان وضع للماهية
 من حيث هي لكن لم يعتبر فيه هذا الحضور وان ارعاه فالمعنى موجود

هذا هو اللفظ الذي هو الموضوع له
 في الوضع الشخصي

هذا هو اللفظ الذي هو الموضوع له
 في الوضع الشخصي

فيها هذا الكرم معتبر في العلم دون الاسم فان قيل ان فسر اسم الجنس بالثبوت
 من حيث هي مع قيد الوحدة لا بعينه والغرض المنشئ كما فسر به كيف يكون حال
 وضعه قلنا يكون مثل الاول لانه كل ايضا لا يهامه بقى ان صفاته الواجب
 لذاته كيف تكون جارية بل الكلية معتبرة في مفهوم مطلق الصفات
 فلا يكون الوضع في الجلالة خاصا قلنا ولو لم ذلك يجوز ان يخصار ذلك
 المفهوم في ذاته تعالى ولا ينافي هذا لخصوص الوضع وقد قالوا انه قد يكتفي في
 العلم بملاحظة العلم بوجه كل منحصرفيه كما في تسمية المولود قبل
 رؤيته ولفظ الرحمن اللام فيه على كونها حرا فيقتضى ان يكون من قبل
 الوضع العام للموضوع له الخاص لكن كونها لازمة للحكمة وزائدة كما
 سبق في اللغوية يشبهه ونظمها لعدم المعنى الموضوع له ورحمن مشتق
 من رسم وصفة مشبهة ذات قام بالرحمة وهذه الذات مبهمه في
 اصل الوضع فالوضع عام للموضوع له العام من قبيل الوضع النوعي وقد سمعت
 مردودية قول من قال انه ليس مشتق فان اريد منه المعنى المجازي كما اشير
 في اللغوية ويفصل في البيانية انشاء الله ففيه نوع آخر من النوعية
 كما اشير اليه ثم انه قد عرفت انه لا يستعمل في غيره تعالى فان لوحظ ذلك
 الام فيه من قبيل وضع العام للموضوع له الخاص ولفظ الرحيم
 ايضا وبالغنى وعلى التقديرين فوضع كوضع رحمن فان قيل ان وضع
 المشتقات يشبه ان يكون مثل وضع المضمرات ونحوه فيكون المعنى جزئيا

ط
 هذا اختيار المحقق التفتازاني في الاول
 شريف الجرجاني كما هو في التهذيب

ط
 ويختص به نوع الا انه من الصفات الثابتة
 لا يقتضي هو ان اشتغالها في غير ذلك بل لان
 حسب الوضع وليس كذلك بل لان
 عندها المنع الحقيقي البان في الوجه غائبة

فما وجه كونها كليتا قلنا افعال وجهه هم بالا حظون المعنى على الوجه الجزئي
 في نوع المضمرات بخلاف المشتقات ولهذا يستعمل المشتقا ابهاما
 نحو العالم يستحق العطاء ضرورة زيد كذا بدون تعيين الذات وان عرض التعيين
 في بعض المواضع يجوز ان يضارب بخلاف نحو المضمر وفيه كلام لا يسهه حالنا
 وقد ظهر لك مما ذكرناه وجد الاقسام الثلاثة من شخص مع بعض اقسام من النوعي
 واما من حيث الاشتقاق الذي هو علم يبحث فيه عن احوال المفردات من حيث التشا
 بعضها الى بعض بالا صلا التفرعية وله وجهان جهة صدور عن الطبع
 وجهة عملنا بالاخذ بالتعريف بالجهة الاولى على وهو ان تجر اللفظ من بابها
 بحروف الاصول يعني علمك بين اللفظين تناسب في اللفظ بحروف الاصول
 والمعنى الثانية يعرف على وهو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب
 فتجعله ولا على معنى يناسب معناه والاشتقاق ان اعتبر فيه الموافقة في الحروف
 الاصول مع الترتيب كضرب وضرب فيسمى اشتقاقا اصغرا وبدونه نحو
 كنى ونالك فصغرا او المناسبة فيها نحو نلب ونلم فالكبر ويقعير في الاصغر
 مواضع في المعنى والاختيار من كلمة اعم والمشتق ما وافق اصلا وبحروف الاصول
 ومعناه وقد يراد في التعريف بتعيين مراد المعنى فيجوز اتحاد المعنيين على الاول
 دون الثاني فمقتل مشتق من قتل مصدر على الاول دون الثاني والاصول
 في الاشتقاق المصدر عند البصريين والفعل عند الكوفية قبل شئ من ادلت
 الطرفين لا يفيد شيئا بل الاصل فيه ما هو اشهر سواء في المصدر او في
 الفعل والمشتق قد يطردها على الفاعل والمفعول وقد لا يطردها كالفائدة فانها

مطلحة اشتقاق

مشتقة من القراء ولا يطلق على كل مشتق لما يعطى وكذا الدبران والعروق فانه
 ان اعتبر به دخول معنى المشتق منه في غروم المشتق باعتبار الدلالة على ذات
 كيدته مطردوالم يعتبر دخوله بل اعتبار مرجح البقية لهم باعتبار الدلالة
 على ذات معينة في غير مطرد باعتبار الصفات في احدها مصحح للاطلاق
 وفي الخرج التسمية بالمشتق بالاعلى صفة معينة لكن الذات مبهمه
 في الصفادون الاسماء ثم انه لا ينفذ الاشتقاق من غير ما حركته او حرف
 زيادة او نقصان والكلاما احاد فهذا راجعنا وثناء فستة او ثلث
 فاربعة او رابع فواحد والجميع خمسة عشر فالاحاد نحو نصر من النصر زيادة
 حركة الضاد ونحو كاذب عن الكذب زيادة الالف ونحو سكون الفاء
 جمعا من السقر نقصان افتحة الفاء والضرب من ضرب على الكوفيين ونحو
 صهل من صهيل بنقصان الياء والتثاق نحو صارب من الضرب بزيادة الف
 وكسرة الراء ونحو غلى من الغليان بنقصان الالف والنون وحركة الياء ونحو
 رجع من الرجوع بزيادة فتحة الجيم ونقصان الالف ونحو لحي من لاه بزيادة
 الالف ونقص حركة اللام ونحو مسلمات بزيادة الالف والفاء ونقص الراء
 التي في مسيلة ونحو حذر من الحذر بزيادة الذال ونقص فتحة الراء ايضا
 والتثاق نحو ضرب من الضرب بزيادة همزة الوصل وكسرة الراء ونقص الواو
 فتحة الضاد ونحو خاف من الخوف بزيادة فتحة الفاء والالف ونقص الواو
 ونحو عد من وعد بنقص الواو وفتحة العين وبزيادة كسرة العين ونحو
 كاله من فاعل من الكلال بنقص حركة اللام الاولى ونقص الالف بعد اللام

عطف
 من الاءور والاءور
 الاعلى خمسة سواك
 انه سنا وهو من سنا
 وقوله والعروق من العوق
 يطلق على كل ما له عوق
 احدهما في طرف الجملة الاخرى
 ثلثو الثمن لا يتعد

على ما جعله المحقق الشريف
 على ما جعله المحقق الشريف
 مختص الاصول ونفسه بعض
 محاسبه وايضا في شرحه
 منسوب له قدس سره

كسرة
 كسرة

الاولى بزيادة الالف قبل اللام الاولى وزيادة الالف والراء نحو كامل
 من الكمال بزيادة الالف بعد الكا وكسر الميم ونقص الالف بعد الميم وفتحها
 وقد عرفت مما تقر من المراد بزيادة الحركة بحسبها واحدة او اكثر وكذلك الحرف
 ووقع في كتاب بعض انه ترتد في اعتداد حركة الاخر وهي الوصل وان
 عند تعدد المصدر لشيئ ما هو غير مشهور وما هو مشهور على الارجح ويجوز
 اشتقاق المجرى من المزيدي اذا كان اشهر في المعنى كالوجه من المواجهة والمزيد
 من المجد ومن غير يابيه وانما اطينا الكلام لندرة المسائل في الكتب المشهورة
 مع توقف المرام في المقام فاذا تقر هذا فاعلم ان الالف لا حظ لها من الاشتقاق
 لكونها حرف فلو اكتم اضطرب فيه كلامهم لانه وقع في عبارة بعض انه مشتق
 من السمع عند البصرية ومن الوسم عند الكوفية بلفظ الاشتقاق وفي عبارة
 بعض ان اصله سمع عند البصرية ووسم عند الكوفية بلفظ الاصل
 ثم ذكر طريق التصرف الصري في شيئي قريب الى الاعلال ونفس الاعلال
 سيد كوفي لجهتها الصرية ان الله توه فان قيل الاصل هنا بمعنى المشتق
 فهما متحدان قلنا لا يلزمه ما ذكرنا في طريقه من التصرف الصري فان قلت
 لم لا يجوز جريان الاشتقاق فيما جرى في ذلك التصرف من نحو الاعلال
 والادغام قلت لا شك ان المعاني في تلك التصرفات متحدة والاقرب
 تغيرها في الاشتقاق ولعل الظاهر ان المراد من الاصل ما هو اصل
 المشتق اعني المشتق منه وما ذكرنا من نحو التصرف الصري ليس
 بمناسب كما لم يقع في عبارة اكثر المحققين فان قيل يجوز كون هذا

التصرف الكمال في الاشتقاق ايضا قلنا لا بد لذلك من دليل بل انما
 هو من استمرارهم بعدم الذكر في اشتقاق الكلام عدم الجواز ثم انه على
 تقدير اشتقاقه من السمو المناسبة بينهما في اصول الحروف ظاهر واما
 في المعنى فان الاسم هنا بمعنى ما ايان من مسمى والسمو بمعنى الرفع وما
 ايان من مسمى ال على سماه في رفعه ويظهره وقيل انه تنويه ورفعة
 لمسماه فان محقرات الامور ليس لكثير منها اسم بل يعبر عنها باسم نوعها
 وجنسها والكمال ان الرفع مدلول التزاحم المشتق ومطابق المشتق منه
 وهذا المعنى اي الرفع من قبيل المزج وهو لظاهر ويمكن اعتباره معججا
 فعلى الاول غير مطرد وعلى الثاني مطرد ولعلك تستعين على كل حشها
 بما ذكر في جهة الوضع وبما ذكر عرفت انه من قبيل الاشتقاق الاصغر
 لظهور المنكبة في المعنى وكذا في اللفظ مع الترتيب في الحروف فتم التغيير
 بنقص حركة السين وزيادة حركة الميم ونقص الواو وزيادة الهزة فيكون
 بنقصان حركة وزيادة حركة ونقصان حرف وزيادة حرف فيكون
 من قبيل الرباعي ككامل من الكمال وان لم يعتبر هجرة الوصل فمن قبيل
 الثلاثي كعد من وعد وان اعتبر ان اصل بسم سم كما حكى عن الخامس
 وحسن كما ذكر في القوية فاما الاشتقاق اصلا اذ سقوط حركة السين
 مع لصورة حرف الجر ومن قبيل الاحادي ان فرض وهو بنقصان الحركة
 كنصر من نصر لا يخفى ان هذا الفرض مبنى على جواز اتحاد معنى المشتق
 والمشتق منه الا ان ثبت المغايرة بينهما معنى واما على تقدير اشتقاقه

من الوصل

كلام

من الوصل فمن قبيل الاحاد ان لم يعتبر هجرة الوصل في الاشتقاق لانه ينقص
 الواو فقط وان اعتبر هجرة الواو اصله باسم سقط من اللفظ للوصل ومن الخط
 لكثرة الاستعمال في الثاني زيادة حرف ونقص حرف في مسمى من مسماه والله
 قيل ليس يشتق لان في الاشتقاق معنى الحدوث لا قضاة تقدم المشتق
 منه على المشتق وهذا ليس بجائز في اسماء تعالى لا يخفى ان التقدم في ال
 اشتقاق لا يقتضي التقدم الزمني في الذات حتى يلزم الحدوث على ان تخلف
 الدلالة اللفظية عن مدلولها جائز الا ان يقال هذا وان لم يقبض
 ذلك لكنه موهم وفي مثل هذا الموضع يلزم الاحتراز عما يؤهم النقص له
 تعاويذ قيل انه مشتق فاختلغا فيه اختلافا كثيرا الاول من الوهية
 بمعنى العبادة حسبا نص على المقاموس ونقل عن الجوهري قال القاضى
 البضاوى واشتقاقه من آله الهة والوهية بمعنى عبد وقال المولى
 ابو السعود بشرط ان يكون اسما منها بمعنى الماله كالكتب بمعنى المكتوب
 لا صفة والفرق ان الموضوع له في المصفة هو الذات المبهمة باعتبار
 اتصافها بمعين فتركب من ذات مبهمه ومن معنى معين فباى ذات
 يقوم ذلك المعنى يصح اطلاق الصفة عليها كما سمي الخاغل والمفول
 وفي الاسم هو الذات المعينة والمعنى الخاص فمدلوله مركب من ذين المعينين
 من غير رجحان المعنى على الذات كما في الصفة والثاني من آله الرجل اذا تحير
 اذا العقول تحير في معرفة ذاتها ولذا قالوا ان ذاته تعا لا يدرك كنهها
 في هذه النشأة وبعضهم اراد من هذا النفي امكانه وبعضهم وقوعه

والثالث من الجهتين فلا نأى سكنت اليه لأن القلوب تظمئن اليه يذكره
والارواح تنسكن الى معرفته والرابع من الآلهة اقرع من امر تزل عليه الهة
غيره اذا حياره العائذ به تعاقرع اليه وهو بحيرة وامته حقيقة
او في زعمه والخامس من آله الفضيل اذا اولع بامه اذ العباد يولعون
بالشعر اليه في الشدائد فيسألونهم عن مواعين في التصرع اليه في كل الا
حوال والسادس من آله اذا تخير وختبط عقله وكان اصلي ولاية فقلت
الواو حمزة عليها استشفال الصفة في رجمه فيقول اليها بدل الواو حمزة كاشاح
ووشاح والواو عبارة عن المحبة الشديدة ايضا من الهة بالمكان اذا كانت
اذ كل موجود قائم به تعاقرع من الهة وهو القدرة على اختراع فالله
تعاقد ومخترع وبعضهم عندها كون اصل الله اله ولعل انه غلط من
قبيل اشتباه التصريف الاشتقاق بالتصرف التصرف في رجمه بالكتب
المعتبر كالبيضاوي والذرالمصون ثم علم ان الجلالة اصلها اله والا
له كما يفضل في الصرفة انشاء الله والمعتبر في اشتقاقها اما نفسها
او اصلها فعمل التقديرين فليعتبر بالاول عن كون الاشتقاق من الو
هية الشهيرة والنسبة حتى يعين غيره عليه فاشتقاق نفس لفظ الله
من الوهية بنقص صفة الهمة وزيادة فتحة عليها وكذا بنقص صفة
اللام وزيادة فتحها وبنقص الواو والياء والتاء وزيادة الف
بين اللام والياء وزيادة اللام ايضا اذ الحرف المشددة حرف مكرر
فلا اشتقاق بزيادة حركة ونقصها وزيادة حرف ونقصها فمن قبيل

الرابع

الرباعي اذ الاعتبار بحسب الحركة او الحرف لا ينحصرها واشتقاق اله الدنر
اعتبر اصل الله من الوهية ايضا بنقص صفة الهمة وزيادة كسرة او نقص فتح
اللام وزيادة فتحها وبنقص الواو والياء والتاء وزيادة الالف من الرباعي ايضا وفيما
التي دليل على ما اتفق اذ العارف بكيفية الاشارة ولا يخفى انه على التقديرين اشتقاق
اصغرهما لا يطرأ لان المعنى اثار وعي لترجيح التسمية والرحمن صفة مشتقة
من الرحمة على ما في الذر وغيره وهو الموافق بمذهب من جعل المصدر أصلا في الاشتقاق
بل لقول من جعل الشرح أصلا اذ لا شك في شدة الرحمة بالنسبة الى الرحمن بالرحم
ما ضيا وقيل من رحم كالفصيان من غضبه وهو المشهور وقيل ليس يشتق لان
العرب لم تعرفه لقولهم وما الرحمن قيل جاب عنه ابن العربي انهم انما جهلوا الصفة
دون الموصوف ولذا لم يقولوا من الرحمن ولعل الحق في الجواب ان جهلهم انما
هو لذات التي قام بها هذه الصفة اعني الرحمن لان النفس المصغرة فان قيل
ان الرحمن صفة مشبهة وهي لانهم ورحم مستعد فكيف يشتق باللام من المتنوي
قلت بعد تسليم امتناع الاشتقاق انما كان بعد جعله بمنزلة ال
فعال العزيزة ينقله الى رحم من باب حسن قيل نقلا عن المفصاح والغائق
هذا مطو يا ب المرح والزم فعلى تقدير اشتقاقه من الرحمة بنقص التاء وزيادة
الالف والنون فمن باب الثاني من قبيل نقص الحرف وزيادة نحو مستملا ومن رحم
بنقص حركة الحاء وزيادة حرف الف والنون فثنا في ايضا لكن من
قبيل نقص الحركة وزيادة الحرف الا انهم لم يكتبوا الالف عن استعماله
مع اللام وانما عند الاضافة فاستحسنوا كتابتها كما في قولهم

رحمان الدنيا والاخرة وعلى التقديرين فاشتقاق اصغر الخط ان من
 قيل ما يطرد بالنظر الى اصل الوضع واما عدم استعمالها في غيره تعالى
 فلعلها امر عارض عليه والرحيم كالرحمن اما مشتق من الرحمة او رسم وكونه
 من التناقي ونوعيه لان اشتقاقه يجمع وكونه مما يطرد قطعي واما
 من جهة الضرف الذي هو علم بحيث فيه عن المفرد آخر حيث صورها
 وهيئاتها فالاسم عند البصريين ناقصا وحيث من الاسماء المحذوفة
 الاعجاز كيد ودم الى اصله يستعمل لينا وبكسرهما فلما كثر
 استعماله اريد تخفيفه في الطرفين فعدوا الى الآخر فوجدوا واوامتعا
 قية على الحركات الاعرابية مع ثقلها فحذفوها ونقلوا حركاتها
 المتعاقبة الى الميم ثم عدوا الى الاول فحذفوا حركة الين دون الين
 لئلا يحذف الكلمة ثم اجعلت حركة الوصل للسكون فان الابتداء
 بالسكان وان لم يمنع في نفسه بل كان موجودا في غير العربية كالجول
 سيما الخوارزم عند كون تلك الحروف من الصائت لا من المصوت لكنه
 ليس بجائز في العربية لكون لغتهم على غاية الاحكام وفي الابتداء
 بالسكان نوع بشاعة كالوقوف على الحركة مع امكانه بلا شبهة
 ومن ادعى الامتناع مطلقا للبحرية فقد رتبته المحقق الشريف بانه
 حكاية عن لسانهم المخصوصة فلا يقوم خجة على الغير ومن استدلك
 عليه بالاستقراء فان كان ناقصا ليس بمفيد وان تاما فبعد تسليمه
 لا يدل الا على وقوعه وعدمه لا يستلزم الامتناع فان قيل اللازم

مطلوب

ما ذكر

مما ذكر كون الحذف اعتباطا اي غير قياس كما صرح الشافعية ولم
 لا يجوز كون الحذف على قياس كما في بعض شرح المقصود من انه نقلت
 حركة الواو الى ما قبلها لكونها حرف علة ومتركة وما قبلها حرف صحيح
 ساكن فاعطى حركتها اليها فحذف الواو واجتماع الساكنين من الواو
 والتنوين ومنه اسقط ضمة الواو للثقل فلجتمع الساكنان ايضا قلت
 انه لو تم هذا الدليل لجرى في نحو لوطي وتحقيقه ان هذا النوع
 من الاعلال مختص بالاصوف دون الناقص ولذا لم يقل نحو غزير ومحي
 والضممة التي نقلت لكن سكون ما قبلها يقاوم ثقلها ثم انه انما
 جعل حركة الهرة كسرة لان الكسرة التي تحريك الساكن كما قالوا
 الساكن اذا تحرك حركت بالكسرة ولان حركة الساكن كسرة في الا
 صل مطلقا لان من يضمنها يجعل اصلها كسرة كما قيل وهو عند
 الكوفيين ان لفظ اسم مثال واو واذا اصله وسم حذفوا وه
 اذ كثيرا ما يحذف الواو في اول الكلمة كزنة ودية وعدة اذ اصل
 ذنة وزل حذف الواو ونحو ذناء التائيد في آخره فهو من الاسماء
 المحذوفة الاوائل ثم اتى بهرة الالف عوضا عنها وقيل ليس بموضع
 بل لما قرأ لعل انه حق لانها لو كانت عوضا لما حذف وزحج من
 هب البصريين بتضريف لفظ الاسم بتضريف او جمع تكسير ومحي
 فعال منه يقال في تضريفه اسماء واسامي ومحي وسفيت و
 الكل يرد الاشياء الى اصلها كيف ولو كان من الوسم لقل او سام

واواسم وكوسم ووسمت وورد عليه فيجوز ان يكون اصل هذه الكلمات
 واواسم قلبت بان اختصر فانهما بعد لامهما فصار لفظا واسمهما مشتالا
 ورد ان القلب لا يصلح الا بغير لام ولا ضرورة فان قيل فعلى ما ذكرت
 وان نقي كونه مثالا او ثبت كونه ناقضا لكن لا يلزم كونه واويا بل الظاهر ان
 كونه يائيا قلنا ليس الامر كذلك لان اصل اسمها اسماء والواو قلبت همزة
 لوقوعها بعد الف الجمع واصل اسمها اسماء وقلبوا لوقوعها
 بعد كسرة واصل سمي سمي واجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما
 بالساكن فقلبوا واويا ودغمت في الياء وورد على الكوفيين بان الهمزة
 لم تعهد دلالة على ما حذف صدره في كلامهم بان حذف اللام كثيرا وحذف
 الفاقيل وبان الاصل كونا التعويض في غير محل الحذف فجعل همزة الالف عوضا
 عن اللام موافقا لهذا الاول دون كونها عوضا عن الفاقيل فائدة الخلاف
 ان عند كونه في كوسم يلزم ان لا يكون في الالف بل يجعل الخلق له اسماء وفيه كلام
 لا يتحمل المقام وحديث الفرق بين التصرف والصرفي والاشتقاق في ما من
 لازم التامل فافهم والله اصله اله ككتاب وامام فحذفت الهمزة اعتبارا
 وعوضت عنه الالف واللام في الصحيح وقيل قياسا بمعنى ادخل الالف واللام
 او لا للتقريب فصار الالف ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها الى اللام
 اعتبارا مقصدا للتخفيفا وليكون الالف عام قياسا ثم ادغمت اللام الاولى
 في الثاني ثم فخم وعظم ان فتح ما قبله نحو قال الله اوضح نحو قالوا اللهم ورقق
 ان كسر نحو بسم الله قبل هذا مراد الكشف ونحوه من قوله ان اصل الالف فحذفت

من السمو بمعنى الرفع يلزم
 ان يكون علوه تعنه ثابتا
 في الاول لا تأثير للخلق فيه وان
 عند كونه ٤ ٥ ٦

فحذفت حركة

حركة الهمزة تخفيفا ثم حذفت ثم نقلت حركتها الى اللام يعني لجرها الى حذفتها
 على العين لان اصله الالف على ان يكون الالف واللام اصلا من نفس الكلمة
 اذ لم يذهب اليه احد على ما في شرح الكشف للتفتا زاني وقيل اصله لاه
 من لاه يليه اي تستر لما قرى في الشاذ وهو الذي في السماء لاه وفي الارض
 لاه ثم ادخلت عليه الالف واللام فاجرى مجرى الحلم كالعين لا يخفى ان
 اللف من هذا ليس الاصل الاشتقاق وقيل اصل الالف التي هي كناية عن الغائب
 لانهم علموا ذاتة تعام وجودا واسارا اليه بحرف الكسبية ثم زيد عليه لام
 الملك لكونه مختصا بالاشياء اليه خلقا فصار له ثم زيد حرف التعريف
 مع الالف فجعلها فصار الله وورد انه خارج عن باب المتصرف الصرفي
 بل شبهه باصطلاح المتصرف والرجح اسم فاعل ينشأ ان الصفة المشبهة
 اسم فاعل عند التصرفيين كما نقل عن المحقق التفتا زاني ويدل عليه ظاهر
 عبارة الامام ابي حنيفة رحمه الله في اللقواتفق شرحه عليه كونه في بعض
 كتب الصوف كالشافية جعلها اسما مقابلا لاسم الفاعل كما هو ذلك عند
 الفاعل لكل وجهها واعلم ان جموعا على كون الرحمن صفة مشبهة وقد ذكر
 في الاشتقاق انه من رسم بضم العين اما بعد النقل كما اشير اليه وما استدلوا كما
 قيل وهو التحقيق والظن من بعض المصنفين ان فعلا لم يحج من فعل بالكسر
 ومن بعضا انه وان جاء من جميع الباء لكنه مختص بفعل يعف الجوع والعطش
 وضد هما فكون صفة الرحمن صفة مشبهة من رسم بالضم من كل بل الظاهر
 من سوق عبارة الجاهل ايضا عدم كونه صفة مشبهة وما قيل من انها

من فعل بضم العين بل

كالغضبان فيرده ما في السيد عبد الله ان غضبان وان كان من الهيئات
الا ان الغضب يلزم في الاغلب اعطش وحرارة الباطن الا ان يتخا في
الرحمة ضد اعطش كاري والربان لا يخفى ما فيه من البعد كعوى ان صبغها
سهيبة فيجوز مجيئها وعدم الوجدان لا يكون حجة على عدم الوجوه فلعل
هذا هو الباعث على قول من قال ان ليس يشق وعلى قولهم وما الرحمن
فلولم يكن مخالفا لاجماع جمهور العلماء لو حجت هذا القول كالقول
بالقريب المذكورين في الاشتقاقية واللغوية والرحيم صفة مشبهة
ايضا من رحم بكسر العين بعد نقلها الى رحم بالضم فلا يقال رحيم
الا من رحم بالضم كما اشير ايضا صرح به الجاهلي وعليه الجمهور وقال
فيه ايضا واللائم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق رحيم
هذا ما عليه الجمهور وعليه مشي صاحب المصود في شرح البسملة ثم
زحل عنه وقال في بحث اسم الفاعل ان الصفة المشبهة يحى من متعد
مكسور العين نحو رحيم وجذرح وقد قال في معنى اللبيب في فروق
اسم الفاعل مع الصفة المشبهة ان الفاعل يحى من اللازم والمتعدى
والصفة من اللازم فقط وما قيل ان رسم بالكسر منزلة منزلة اللازم
بمعنى قطع النظر عن وقت عليه الرحمة نحو يعطى الجزيل اي يفعل الاعطى
ولو جده الحذف هو كالرأى في مقابلة الضم نعم قول البيضاوي حمالي الرحمن
والرحيم اسمان للمبالغة من رسم كالغضبان من غضب والعليم من علم
وان لا يسم بعض الملائكة ليس ينص في المتن وقد قيل ان الرحيم ليس بصفة

مشبهة

مشبهة بل هي صفة مبالغة نص عليه سيوريه كما في تفسير ابن السكود
والاشكال بان المبالغة اثبات معقبي اكثر مما له في نفس الامر وهذا لا يجري
في صفاته تعالى في مع دفعه في البديع ان شاء الله تعالى واما من جهة النحر الذي
هو علم بحيث في المركب تسطعا باعتبار هيئاتها التركيبية وتاديتها
لمعانيها الاصلية فالباء اما اصلي او زائد وعلى الاول المتعلق اما فعل
او اسم جامد كابتدأ وتاليق او مشتق كانا بادي والفعل اما عام او خاص
والاسم كذلك والفعل ايضا اما حاضر او مضارع او امر وعلى الجميع محل اسم
نصب على المفعولية وعلى الثاني اعني الزائد فالاسم مبتدأ فرفع بضمه
مقدرة والخبر محذوف اي اسم الله الرحمن الرحيم مبتدأ به من لا وفصل
هذا المعام ان المختلف الخويون في متعلق الباء وذهب البصريون انه اسم و
الكوفيون انه فعل ثم اختلفت في الفريقين فذهب بعض البصريين الى
خبره انه مبتدأ حذف هو وخبره وبقى معمول مقديره ابتداء في بسم الله كائن
او مستقرا وقرئ في اسم الله كائنه او مستقرة او رد عليه انه حذف المصدر
وابقاء معموله وقد نص مكى على منع هذا ويمكن ان يقال المراد بمنع من ابقاء
المعول ما هو غير الطرف والا فقد قال في معنى اللبيب انهم جوزوا في
الطرف ما لا يجوز ونها في غيرها وفي المطول اتسع في الطرف ما لم
يتسع في غيره وان الطرف مما يكفيه راحة الفعل نعم ان الالتفات الى
الوجه الضعيف عند ما كان القوى غير جائز بلا داع الا ان يدعى
وجود نكرة داعية الى ارتكابه وذهب بعضهم الى انه خبر حذف هو

مطلوب النص

ومبتدأه أيضا وتبقى معجولة قائما مقامه أي ابتداء كان بسم الله وذهب بعض
الكوفيين إلى أن المتعلق فعل مقدر قبله لأن الأصل التقديم أي ابتداء بسم الله
مثلا وبعض آخر أنه مقدر بعده أي بسم الله ابتداء أو اقرأ هذا مختار صاحب
الكشاف وأورد عليه أن التقدير عند متبركا بسم الله اقرأ فالتبديل تعلقه
بالتبرك لا القراءة فلا يتم التفسير لجيبانه بيان الحاصل المعنى لا بيان المتعلق
كما قالوا معوق كبت بالقلم كبت مستعينا بالقلم وخرج هذا وحسن لأن
فيه قلة المحذوف ودأ على الكثرة الذي يبدو أن بسم الله الهتم كقولهم
بسم الله وأما تقديم العامل في سورة فاجاب عنه بأنه لكونها أول سورة
نزلت كان القراءة لهم لاجاب غيره بأن الجار متعلق بأقرأ الذي بعده لا قبله
ورداً على هذا يلزم أن يكون الثاني توكيداً للأول وقد فصل بينهما بكلام طويل
ولا يخفى أن الملازمة ليست كسلكة ثم الوجه في ترجيح أقرأ على ابتداء أن متعلق
بسم الله بفعل الابتداء ليس له نظير بخلاف تعلقه بالقراءة كما في قوله
اقرأ باسم ربك ولأنه ليس فيما يأتي بعد ما يبطئه ظاهر الجواز القراءة
أذ تقدير فعل الابتداء يقتضي اختصاصه بالتبرك على برائة والمق شمول البركة على
الكل وأما وجه ترجيح البعض ففعل الابتداء كصاحب الدرر أن فيه امتثالاً بالحديث
لفظاً ومعنى وفي غيره معنى فقط وأورد أن مداراً الامتثال هو البدء بالتسمية
لا تقدير فعل البدء إذ لم يقل في الحديث كل أمر أذى بال لم يقل فيه ابتداء مثلاً
يرد عليه أنه هذا ينبغي الوجوب لا الرجحان والكلام فيه كيف قد قال إلا
ستاد المحقق في حاشية تفسير الفاتحة ويمكن أن يقال ابتداء أولى من ذلك

أي من أقرأ لعمومه وأطراده ولوجود الامتثال فيه لفظاً لقوله عليه السلام
كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتداء ثم أنه يجوز تعلق الجار بالمحمد
الذي بعده وكان معرفة كما في سورة الفاتحة ووجه البعض ببناء
على أنه تعالى لا يحمد إلا بسم الله أو لرفع تدافع حديثي الابتداء على ما في بعض
حواشي المطول والمراد لكن يرد عليه أن معول المصدر لا يتقدم عليه ولو لم
فضيف وإن علم معرفة باللام ضعيف على ضعيف وما في نحو الامتحان أن
هذين الوجهين جائزان في الظاهر وما سمعت من مفعلي اللبيب نحوه
فلا يفيد التحجان بل الجواز فقط إلا أن يدعى كون ما ذكر في علمه امراموجياً
لأنه كما مر وأعلم أن البناء للملابسة والمصاحبة عند الكشاف لأنه أقرب إلى
افصح وأبين وأحسن أي أوفق لمقتضى المقام وبيان على ما ذكره السيد السند
قدس الله سره أما الأول فلا بناء للمصاحبة والملازمة أكثر في الاستعمال
من بناء الاستعانة وأما الثاني فلا لأن التبرك بسم الله تعالى تدب معه وتعظيم له
بجلا فعمله له فانه امتدلة وغير مقصودة بذاته ولأن ابتداء المشركين
بسم الله الهتم كان على وجه التبرك فينبغي أن يرد عليهم في ذلك ولأن
بناء المصاحبة أدل على ملازمة جميع اجزاء الفعل لا سمة تسمى ولأن للتبرك
باسمه تعالى معنى ظاهر في كل أحد ممن يتدبر به والتأويل المذكور في كونه
التي لا يهتدى إليها إلا بنظر دقيق ولأن كون اسم الله تعالى الة للفعل ليس إلا باعياً
أنه يتوسل إليه ببركته فقد رجع بالآخرة إلى معنى التبرك لكن أورد على كل مما
ذكره الأستاذ المحقق منوعاً لا يتحملها المقام وللاستغانة للبيضاوي

لان الفعل لا يتم ولا يعتد به شرعا ما لم يصدر باسمه تعالى لا يكمل ولا يعتد به
كمال الاستعداد بدلالة قوله تعالى عليه السلام فهاينذا بغير ما يقال
ان كثيرا من الامور يورث فيها البسملة ولا يتم بالعكس فان قلت الاصل في الحروف
التي جاءت على حرف واحد ان تنبئ على الفتحة التي هي تحت السكون كما في التشبيه
وواو العطف فواجبه بناء الباء على الكسرة قلت وجه اختصاصها بالمجموع لزوم
الحرفية الجارية انساب عملها انتم علم ان الفرف اما الفرف المستقر والمستقر على ما هو المشهور
ما حذف متعلقه من حيث حال كونه علما ومتممنا في الجار والمجرور والفرف بخلافه
وقيل ان التحقيق ان المستقر كذا مسد عاملا بان يكون له محل من الاثر فيجوز
متعلقه من حيث عاملا وقد يكون خاصا واللغويا لا يمسد عاملا فيكون
متعلقه مذكورا خاصا او عاملا ولا يكون له محل من الاثر بوقوع حذفه منويا
ونقل ابن التيميد في حكمة البياض عن ابي يمين وكذا نقل عن الشريف العلامة
ان اختيار النخاعة في متعلق المستقر الفعل العام ناهو عند عدم قرينة المحض
واما عند وجودها فتقدير الخاص كثر فائدة والخاص لا يخرج الظرف عن كونه
مستقرا لان معنى استقرار الظرف كونه عاملا مضمرا مستقرا فيه وهذا موجود
عند كونه خاصا ايضا واعتبارهم العموم ليس لكون الخصوص مانعا عن الاستقرار
بل لكونه محطرا او منصوبا فان قيل لا شك ان هذا البحث لغوي وقد قرر
انه لا يجوز اثبات اللغة بالعادة وما ذكرت من هذا القبيل وقالوا ايضا انه
لا طرأ في وجه التسمية لانه علة مصحقة لاستلزامه وموجبة قلت بعد
تسليم عدم الجواز في ذلك ان هذا ليس من قبيل الاثبات بل من قبيل التعليل

بعد الوقوع

بعد الوقوع وان معنى قولهم ذلك ليس انه لا يوجد في الاصل اذ اصلا بل لا يلائم فيه
الاطراد فلو وجد لا يضر فافهم وبالجملة ان الاول في المستقر كون عاملا محذورا عاملا
وقد يكون خاصا ونقل عن ابن جني ان قد يكون محذورا وفي اللغوي كون عاملا مذكورا
وخاصا وقد يكون محذورا عاملا وقد يكون محذورا خاصا كما في بعض طائفة
شرح ديباجة المصباح ثم انه اشكال بما وقع في التنزيل من مثل هذه المحذوفات
فانه المحذوف ان كان من القرآن يازم حدوثه وزيادته نقصانها الا يزم نقصان
العبد في الكلام القديم ونحوها بل كلامه ونحوها قد يلازم وجوب بان المحل من
هذا بان يحل مثله على الجارضية ان للقواعد العربية لا ينبغي ان هذا المحل لا يدفع
الاشكال لان المحل لا شك ان يجري كلامه على هذا الجار ايضا لعل الدفع
الصحيح بان يقال انه من القرآن لكن التزاما فيكون قديما كما كان المذكور قديما
وانما الحدوث الوجود بعد عدمه وليس كذلك فلا يلزم الزيادة والنقصان ايضا
علما ان بطلان ذلك ليس بمسلم بناء على حذف الكلام اللفظي المحرر تفصيل في علم
الكلام فاذا تم هذا معرفت ان الفرف هنا مستقر على بعض ولغو على اخر من
المذهب التي قررنا واسم مجرور لفظا منصوب محلا لانه مفعول به متعلق بالباء
على تقدير كونه ظرف لغو اما كونه لفظا فلهذا هو لا عراب اعني الجري لفظه فان قيل
كيف يكون لفظا واسم مجرور المذهب المنصور واجب ان حذفه ليس على اليقين
كفاض بل اعتبارا كيد ودم واقول لو لم يمحذوا او لم لو كان ثابتا لكان
لفظيا ايضا لو كان اخر الاسم واو ما قبله ساكن لكان جاريا مجرى الصحيح
في تحمل الحركات الثلاثة في الاحوال الثلاثة نحو دولو اما كونه منصوب محلا

ملا

فلاشتغال بغيره بأعرب غير محكي وهو الجور المشهور في أعرب نظيره ان الجار
 مع الجور متعلق بالفعل المحذوف اعني اقراء مثلا منصوب المحل يقال
 الباجرة والاسم مجرور بالفظ الجار مع الجور ظرف متعلق باقراء منصوب
 المحل على انه مفعول به غير صريح والتحقيق ان ما هو منصوب المحل مثلا هو
 الجور فقط لان الجار هو الموصول الى الاسم لما كان الجور مفعولا بالجار ثبوتها وقالوا
 الجار مع الجور في محل نصب لرفعها وما على تقدير كونه ظرفا مستقرا فما هو
 منصوب المحل هو مجموع الجار والجور لا الجور وحده وكذا انما هو في موضع
 الرفع او الجر نحو زيد في الدار وضرب زيدا في الدار ومررت برجل في الدار
واعلم ان للطرف المستقر وجهتين من الاعراب الاولى جهة قيامه مقام عامله
 وهذا قد يكون رفعا كما في ما نحن فيه وقد يكون نصبا وقد يكون جرا وقد
 لا يكون نحو الذي في الدار زيد لكن هذا المجموع الجار والجور والثاني جهة
 تعلقه بعامله وهذا يكون نصبا محلا دائما لكنه الجور فقط ثم الاسم
 مضافا الى الله والله مجرور بالمضاف الجار المقدر عند ابن مالك وبالاضافة
 عند بعض فاعلم المعامل المعنوي حينئذ فان قيل ان الله تعالى ليس له اسم
 سوى الجلالة فكيف يصح اضافته الى اسم الياض يلزم اضافة الشيء الى نفسه
 وجيب عنه بان المضاف هنا محم وبان فيه حذف مضاف اي بسم الله ويمكن
 ان يقال ان الاضافة بيانية اي باسم هو الله وبان المراد في الاسم هو الصفة
 كما هو رأي الاشعرى في بسم الله ونحو اسم ربك ويعبر الى هذا من السؤال
 والجواب ما استشكلوا بان الاسم عين السمتا فيكون اضافة الاسم

اضافة

اضافة الشيء الى لفظه جازما عن ابوابه الثلاثة اجوبة على ما في الدور المصون احدها
 ان الاسم هنا بمعنى التسمية والتسمية التلخيص بالاسم والاسم هو الاوزم للمسمى
 فتعريفه الثاني بحذف المضاف كما سمعت والثالث بكونه مقبولا وزائدا كما مر كقوله
 الى الجور ثم اسم السلام عليكما واليه ذهب اخفش وابو عبيدة وقطرب واختلفوا
 في معنى الزيادة فقال الاخفش زيد ليخرج من حكم القسم الى قصد التبرك يعني للفرق
 بين اليقين واليقين واورد عليه استاذنا العلامة تانر الله وجهه فضا واذا ما
 ان هذا انما يتم لو كان لفظ الاسم مانعا عن اليقين وكان قرينة اليقين منحصرة فيه
 وكلاهما محل بحث انتهى وجه البحث في الثاني طو اما في الاول فلان القسم
 بقوله بالله جاز عند محمد ورجحه في الجور لا يجوز ان يقال ان الكلام مبني على الجور
 وان ذلك وان جاز كونه قسما لكنه لم يعلم كونه كذلك بالقرينة بل الظن ان ذلك
 غير القسم عند الاصطلاح وان مثل هذا من قبيل المصحة بكافية في المقصود
 وقال قطرب زيد للاجلاء العظيم واورد على هذين الجوابين ان الزيادة كل حذف
 لا يصار اليه بالضرورة اقول معنى الضرورة ليس الايجاب العقل والاضطرار
 الاصلي ويشهد قولهم ان معنى الزيادة في قوله تعالى ليس كذلك هي هوال تأكيد
 فيما ذكر يصلح ان يكون ضرورة داعية اليه وقال بعضهم في وجه الزيادة
 انه ارادة التبرك والاستعانة بجميع الاسماء ولا يخص بالاسماء المذكورة
 لمزيد اهتمام بالاولئك لا يحصل الا بلفظ الاسم واورد عليه الاستاذ ايضا انه
 يحصل بلفظ الله لانه اسم للذات المستخرج بجميع الصفات والاسماء مأخوذة
 من الصفات ايضا وتفضل المعاني بدون الاطلاق متصرفا على انتهى

فالمصحة

ويمكن ان يقال ان دلالة الجلالة على جميع الصفات التي اخذ عنها الاسم كانت
 بقصدية في التزامية وتبعية اذ ما دل عليه اسم الله قصد هو المستحق الذي
 هو الذات والمقصود منها ما يكون بلفظ دلالة على الجميع بطريق الصد والمطا
 بعة وفلك انما يصير بزيادة لفظ الاسم لكن يرد على هذا انه لا معنى لمكون
 لفظ الاسم معي الا انه من قبيل اضافة العام الى الخاص ولعل الوجه في معنى
 الزيادة ما اشار اليه البيضاوي وشرح به محشيه ان التبرك او الاستعانة
 انما يذكر اسمه تعالى بالمسمى الذي دل عليه لفظ الله هو المتبادر من طلاقه
 يعني لو قال بالله لتوهم ان التبرك بذاته تعالى ليس ممكن للعبد وان اورد عليه
 شئ لا يتحمل المقام اتيانه واعلم انه لو اعتبر مذهب من قال ان الاسم غير للمسمى
 كما هو مختار لبعضهم فلا يحتاج الى شئ مما ذكر الرحمن مجرورا ما ان يكون صفة
 وهو لا يرجح او بدلا ويحتمل ان يكون عطف بيان جلي للمجرى كما ذكره
 بعضهم فان قيل ان الجلي شرط في عطف البيان وهذا مشتق فكيف يكون
 عطف بيان قلت لعل هذا ليس بشرط عند بعض كما قال الزمخشري وشي
 عليه البيضاوي ان قوله هو ملك النعمان له التام عطف بيان ان يقال حار
 مجرورا لجامدا وقد سمعت في الجهة الاشتقاقية عدم اشتقاق ايضا او منصوب
 بفعل واجب الحذف اي امدح واحمد ويحتمل ان يكون صفة عن محل الجلالة بناء على
 كونه الاضافة لاهية على وجه او مرفوع بمبتدأ واجب الحذف او بفعل مجرول
 والوجه الرحمن في الوجه الا عطف البيان فانه تكراره ليس يسمى عطف
 البيان من البيان واما البديل من البديل فيجوز كما اشار اليه العلامة التفتازاني

وتنبيه

في تفسير قوله تعالى فانما بالقسط وكذا ايراد دليلين من شئ جوزه ايضا
 في تفسير قوله تعالى ولو بالذين ظلموا وقال باليهلواني في ارضيت الوصف من شرح المعاني
 كذا ذكر حفيد العلامة المرقوم اعلم ان الموصوف اذا كان معلوما بدون صفة
 او ترقا وكان الوصف موحدا او مازجا في الوصف الاتباع والقطع اما على النصب
 باضمار فعل لا نون واما على الرفع انه خبر مبتدأ محذوف ولا يجوز اظهر هذا الناصب
 ولا هذا المبتدأ نحو الحمد لله اصل الحمد بالنصب والرفع اعني وهو اذا تكررت النفوت
 والحالة هذه كنت محذور في ثلثة اوجه اما اتباع الجميع وقطع الجميع سمي الاول وصفا
 موصولا والثاني وصفا مفصلا او قطع واتبع البعض الا انك اذا اتبعت البعض
 وقطعت البعض ~~يجب ان~~ يجب ان تبدأ بالاتباع ثم تأتي بالقطع من غير شكس
 لا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بل في المعطوطة كما في الدر المنصور لكن
 قد يفصل بين الصفة والموصوف بالجملة كما في قوله تعالى وان لهم عقول شظييم
 وان عظيم صفة قسم مع انه توسط بينهما جملتين لتعلمون على ما في معنى اللبيب
 والبيضاوي ويحتمل كون الرحمن تأكيد للرحمن على القول بترادفهما او على
 القول بحوزة التاء كيد في التساوي بل اللزوم مطلقا اعلم ان ذكر الامور
 البعيدة والوجه الضعيفة حسن لفصل بيان المحتمل بتدريج المطالب و
 التفصيل في معنى اللبيب خاتمة فالان جليل بسم الله خير والحمد لله
 حال والصواب لمن الحمد لله مبتدأ وخبره بسم الله على ما تقدم في اعرابها واما
 من جهة المعاني الذي هو علم بحيث فيه عن احوال اللفظ من حيث مطابقة
 مقتضى الحال فانه سموت في متعلق الباء فليس علم بالمدح الذي اختار

مطلب

صاحب الكشف ومشي عليه صاحب التلخيص والتفان في قول وهو
الذي اختاره علمه المفترين وهم ورثا من وخلقوا فيه عليه دلالة او
مقايسته وهو تعلق لفظ الباء في بسم باقرا المقدر بعده ففيه خمسة امور كونه
المتعلق فعلا وكونه فعلا خاصا وكونه مضارعا وكونه محذوفا وكونه مؤخر
عنهما اما كونه فعلا فلا نه اصل في المتعلق اي العمل فالاولى العمل بالكل
هما اما كونه الفعل قطعي التقدير في نحو الذي في الدار اخلاء ولان تعلق لفظ
بسم بالفعل كثير كحديث بسم الله ربى وضعت جنبي وقوله تعالى اركبوا فيها
بسم الله مجريها فعند التردد في الحال عليه ولي فان قيل هذا من قبيل الترجيح بعلية
الاشباه والامثال وهو ترجيح فاسد قلنا هذا انما يجري في الاصولية واما في العروة
فلا نمجربا فيها ولو لم فلا نم كونه فاسدا عند الجميع ولو لم فهذا ليس من هذا الترجيح
بل من قبيل ترجيح ما يكون استعلاء الشبه على ما ليس كذلك فان الاشهر مطلقا
ولو مجازا يقدم على غير الاشهر في اللغة والشرع والعرف لو من قبيل ترجيح الموافق
بدليل آخر على ما لا يؤيده دليل آخر وبما ذكرنا يندفع ما يتوهم ان الاصل تقليل
الحذف في بعض ما ذكر في النخبة من المذهب قل الحذف بالنسبة الى ما اختير هنا
لا سيما على تقدير الفعل العام لان علماء المعاني لم يجعلوا اعتبار الفعل العام من
تقبل الحذف واما كونه فعلا خاصا فلا نه الاولى ان يقدّر الفعل مناسباً لما جعلت
التسمية له كما سبق البيان في النخبة ويؤيده الحديث المذكور انفا واما
كونه مضارعا فلا نه المقام مقام حكاية فعل القراءة الملازمة الى البسملة
الصادرة عنه اي عن المتكلم الى اي الرمان الحال مثلاً مع التجرد لا يمتري

على الوجه

على الوجه الاخصر ومفيد هذا المعنى هذا القول قال استاذ المحققين فان
قلت قول العارفي بسم الله اقرار بيقضي ان يذكر بسم الله حين القراءة وكثيرا ما لم يذكره
حين القراءة فكيف يصدق هذا القول قلت هذا مجرد التبرك وليس الحق منه الا
خيار بانه يقرأ باسم الله فلا اشكال ولو لم يقرأ اما للحال او الاستقبال فان
كان الاول فقد ذكر الله تعالى في قوله بسم الله تعالى كانت الباء للاستعانة
او للمصاحبة لان المراد بالحال العرفي وهو زمان واسع وان كان الثاني ان كانت للا
ستعانة فلا يقتضي ذلك لانه السبب يجوز ان يتقدم على المسبب زمانا
وان كانت للمصاحبة فيكون للمصاحبة ان يكون في زمان واحد غير متصل
احدها بالآخر انتهى فاعرفه وانظره واما الاكثر ان يكون حكاية عن كل
بسملة في ابتداء كل كرس مثلاً واما كونه محذوفاً فالتخفيف لكثرة دورانه
في السن الخاصة والحاجة كما في حذف النداء في مثل يوسف اعرض عن هذا
اولا الزمان يتقاصر عن الوتسان بالمحذوف وان الاشتغال يذكره يفتني
لا تغويهم لهم اولان المقصد المتعلق بالكسر ثم وتوهم ما يقال ان حكم
المقيد لو كان معلوما بدون قيد فالمقصود من الحكم هو القيد كقوله عليه
السلام بيعوا سواي وسواي قال في المطول في دلائل العجائز انه ما من كلام
فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض
الخاص والمقصود من الكلام هو ولا يذهب المتابع كل من ذهبنا لاحتمال
المذكورة في الجمة النخبة في حصة المسند اليه هذا والمسند تخيلا الى العدول الى
اقوى الدليلين في اللفظ والعقل ويمكن ان يقال انه لا حذر من العبث بظاهر

لندا على قرآن الحذف نحو وان شروع الفعل وشهرة الايمان وان الصناعة
 دايمه الى المتعلق اذا الجار لا بد له من متعلق ولهذا يقال القرينة قد تكون صناعتية
 قال في الاتقان غم الشيخ عبد القاهر الحذف الحسن من الذكر عند الامكان وسمى ابن جني
 الحذف شجاعة العربيه واما كون المتعلق مؤخرًا فله تخصيص القراءة بالتبرك باسمه
 مثله لان المقصود عليه في تأخير ما حقه التقديم هو الجزء الاول من الكلام
 فان قيل هذا فيما ذكر مجموع جري الكلام وفيما نحن فيه ليس كذلك قلنا المقدر
 كما لفظنا قال في المطول التقديم على المحذوف ~~في التقديم على المحذوف~~ كالقديم
 على المذكور كما في بسم الله والاهتمام بالتقديم اعني ذكر اسم الله تعالى في التخصيص
 بعد هذا البناء ولهذا يعذر في بسم الله مؤخرًا قال في المطول يصيد مع الاختصاص
 الاهتمام لان المشركين كانوا يبدلون بسم الله اللهم فيقولون بسم الله والعري
 فقصده الموحدين تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم انتهى وبخرج
 الجواب عما قدمه الشيخ انه لا بد من بيان وجه الاهتمام وكثير من الناس يكتفون
 به وهو خطأ ثم انه قد ظهر لك ان فيما يجاز احذفيا من الحذف ما يبيح باللا
 خترال ومن المختزل ما حذف جملة وما حذف ههنا الوصل في بسم بل حذف
 تنوينه ايضا وفيه ايضا ايجاز فغير كما عرفت وفي البسملة ايضا ايجاز بضمين
 لما قال في الاتقان ان من الايجاز نوعان يسمى بالضمين وهو حصول معنى في لفظ
 من غير ذكر له باسم وعبارة عنه منه نوع يعرف من معنى العبارة بسم الله الرحمن
 الرحيم فانه تضمن تعليم الاستفاح في الامور بذكر الله على جملة التعظيم لله
 والتبرك بذكره ثم تعريف باسمه بالاضافة الى الله للافتناء عن التفصيل

اعلم ان المحذوف اربعة اقلام
 ١- المحذوف في الكلام
 ٢- المحذوف في الفعل
 ٣- المحذوف في الاسم
 ٤- المحذوف في العدد
 ونحو ذلك

للمتعذر بناء على عدم نهايهم تعلقه ما قيل او بالنظر الى للعام كما اجمع اهل
 الاسلام على حرمة الجزاء المتعذر بنا على كثرة اسماؤه مع التناهي وقد عرفت
 في النوبة على تقدير كونه زائدا للفرق والتبرك والتعظيم فعلى هذا يكون
 من قبل الاطناف بالزيادة كما في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما امنتم اي بما امنتم
 يكون لفظ المثل صلة وعلى الاول يعني كون لفظك اسم غير زائد وكون الاضافة
 من قبيل العام الى الخاص يكفيه ايجاز قصر كعنى كثير المعنى بتقليل اللفظ واعلم
 ان في البسملة ايضا ايجاز للجامع وهو ان يحتمل اللفظ على معان متعددة نحو ان الله
 يا حرا عبد الله لا يته ببناء على ما وقع في بعض الكتب عن النبي عليه السلام انه قال كلما
 في الكتب المنزلة فهو في القرآن فكل ما في القرآن فهو في العاجزة فكل ما في العاجزة
 فهو في بسم الله الرحمن الرحيم ثم اختيار الجلالة من بين سائر الاسماء لكونه
 اشهر في الاسماء وادور في الاستعمال وهو العلم النبي غداية تع وصفاة باعتبار
 كونه مستجعا لجميع الصفات يصلح علة للحكم اي التبرك بذكره ولو جعل متعلق
 الجار امر كما سبق الاشارة يصلح تقوية لداعي المأمورية فانه قيل المق من الى
 سلام هو الذات فمن اين يعرف هذا المعنى قلنا وان كان المق من الاسلام
 ما ذكرته لكن قد يقصد منه يومها الا الى تبعها كما في طلبة مختص الاصول
 وبما ذكره يندفع ما قيل لو كان للجلالة مستجعا لجميع الصفات لزم كون العارف
 بان ذات الواجب هو الله مؤمنا موحدا واكثر الكفار يقرّون بالوحيته نعم
 اذا المق الاول من العلم هو الذات المفهوم الاصل الذي هو ذلك الاجتماع
 مقصود تبعا وان هذا المفهوم ليس بدلول مطابق بل التزامي ولزومه

اضافة

غيرتين فلا يلزم المعرفة والايان ويمكن ان يعتبر فيه الالتفات بناء على ان
المقام مقام ان يقال باسمك كما في الحديث باسمك ربي وبناء على مذهب السكاكي
انه يكفي واحد من النوع ان كانا المقام لغيره يعني بوجه التعبير باحد النوعين
فيما حقه التعبير بغيره ان لم يعتبر فيه شرطاً لا يدعي ان هذا الجملة بسم الله اعني اقرأ
بسم الله هي الشاينة او خبرية توقفها البعض وقال بعض التوقف انما يصح
ان لو كان المراد من الخارج المأخوذ في مفهوم الخبر اعني ما النسبة خارج في احد الاثر
تطابقة مثلاً الخارج العيني وليس كذلك بل اعني لما في نفس الامر فجملة اقرأ لها
نسبة مطابقة للخارج الحاصل في المستقبل وانت تعلم انما يصح هذا لو كان قصد
المتكلم حكاية ما يقرأ وليس فليس الظاهر ان الشاينة ولو مجازاً اذا المق
النشأ التبرك باسم اذ ليس التبرك موجوداً بغير هذا الكلام فاجع الى ما
نقل عن الاستاذ وتوصيف الجلالة بقوله الرحمن المودع لما قيل الاوصاف الجارية
على الله تعالى للمدح قطعاً ويمكن ان يجعل من قبيل البيان للمقصود اذا الغرض
من ذكر اسمهم هو رجاء رحمة يعني المقصود بالتبرك باسم الدال على الذات هو
الرحمة كما يشعر به معنى التبرك الذي هو الخير الكثير والنفع الجليل وتظهر كون
الوصف للبيان قوله تعالى انما هو الله واحد المقصود فيه ليس في صفة الالهية
بل الوحدة ومن هذا اظهر وجه اختيار هذه الصفة من بين اوصافه
ولما وجه تخصيص هذه الصفة من بين الاوصاف الدالة على كونه واحداً
تعالى هو ان الرحمن مختص به تعالى بخلاف سائر اوصافه تعالى حتى ذهب العلم
الشمري انه علم فقال لا يجوز كونه صفة بل بدل فعل كونه صفة من قبيل نوع المدح

والنشأ

المدح

والنشأ والاطناب الصفي قال في الاتقان بعد ذكر هذا النوع ومنه صفات الله تعالى
بحسب اسم الله الرحمن الرحيم وعلى كونه بياناً يشبه ان يكون من نوع التوضيح منه ما مل
ثم في الاتقان قطع للنفوت في مقام المدح والذم ابلغ من اجرائها قال الغارسي
اذا ذكرت صفات في معرض الذم فالاحسن ان يخالف في اعراضها لان المقام يقتضي
الاطناب فاذ خالف في الاعراض كان الموقر اكل لان المعاني عند الاختلاف تتقن
وعند التعداد تتحد ثم في قوله قد مر من مثلاً كما مر لكان ايجازاً ايضا فنجوز
وجه النوعين بالاعتبارين ووجه الفصل في وجه ذلك الصنف عدم قصد
الاعطاء الحكم للجملة الاولى اعني اقرأ باسم الله الى هذه الشاينة اذ المق من الاولى مثلاً
القرأة بالتبرك ومن الشاينة مدحاً تباكونه رحماً ويمكن ان يقال وجه الفصل
كون الشاينة الشاينة وكون الاولى الجارية على وجهها فم قولنا ما ذكرنا باقى الا
حتماً لا المذكورة في النخبة التي يدل الكلام بذكرها ثم اعلم ان اختلاف لفظي الرحمن
والرحيم قيلها بمعنى واحد وهو ذو الرحمة مثل ندمان ونديم وقيل مختلفان
فمنهم من ذهب الى بلغة الرحمن وهو مختار الرحمن على اذ الرحمن عام للمؤمن
والكافر وجميع الحيوانات والرحيم مختص بالآخرة للمؤمن فقط فلذلك يقال يا رحمن
الدنيا ورحيم الآخرة فالرحمن خامل اللفظ و٧ من عام المعنى والرحيم عام اللفظ
وخامل المعنى لانه يقال لغير الله رحيم ولا يقال رحمن ومنهم من جعل الرحيم ابلغ بما
روى عن النبي عليه السلام انه قال رحيم الدنيا ورحمن الآخرة وخرج الأول
ختصاصاً به تعالى ورد به المصلحة واوراداً من نعمهم وبأن زيادة الموفد
على زيادة المعنى وورد به جذر واحد فان حذر بقوله عروفاً يمنع من حذر واجب

بان الحكم على العلق وان المبالغة في حذرنا هي الحاقه بالامور الجبلية كالنشر
 والفظن كما في حكمة ابن تيمية رحمه الله البضاوى واعلم ان روى من الحديث فلا يدل
 على بلغة الرحمن بل على الرحيم لان رحمة الاخيرة اكثر لان رحمة الدنيا وان كانت متعلقة
 لكن ذاتها واحدة ورحمة الاخيرة مع قلة متعلقها تسعة وتسعين على ما في الحديث الصحيح
 قبل الاظهر ان رحمة المبالغة فيها مختلفة بمبالغة فعله من حيث الاستلا والغلبة ومبالغة
 فاعلم من حيث التكرار فاذا تقر هذا فايراد الرحيم تأكيد لطنا على الاول قبل وجه
 التاكيد ان كل اسمي سيلة الكتاب بالرحمن يوافق هذا فاعلم انهم بذلك الملعون
 انهم في هذه بن الوصفين لم يطلق عليه ولو دلت تلك التسمية شين معتد بها لانها
 في بالثقة وان السمة قبل ظهور سيلة والاظهر في وجه التاكيد دفع
 توهم راد مقع غير ان خلق الرحمة في مخلوقه لان يتصف بها كما علم المعتزلة
 في الكلام ان تعلمكم باعتبار خلق الكلام في الغير بناء على ان الرحمة رقة قلب العلق
 ليس بمقتور في الواجب او لقصد الترغيب كما قال في الاتقان في قوله انه هو
 التواب الرحيم كدبارع تاكيدات ترغيبا للعباد التوبة ولاظهار الالهام في انه
 مما قصد ذاته وعلى الثاني تسمي اطنا وهو ان يوتى في كلام لا يوهم غير المراد الفضلة
 تفيد نكته والنكته ما ذكره المحمدي انه اردف الرحمن الذي يتناول جلالة النعم
 واصولها بالرحيم كالنعمه والوديع ليتناول ما دق منها ولطفه ويجوز كونه تكميلا
 اطنا يتا وقد سمي بالاحسن وهو ان يوتى في كلام يوهم خلا والمقصود بما يزيد
 ذلك الوهم لانه لا يقتصر على الرحمن توهم ان رحمة للمؤمن والكافر عام في جميع
 الاوقات ويمكن اعتبار الطرد والعكس للطناي وهو ان يوتى بكلامين يقرر

الاول بمطوقه مفهوم الثاني والثاني بالعكس فان عموم رحمة اذا قيد
 بالدين في مفهوم الرحمن فهم ان رحمة في الاخيرة ليس بعام والخصوص ايضا اذا
 اخذ في مفهوم الرحيم كاد ان يفهم العموم في الدنيا فتأمل ومما اسلفنا عرف رحيم
 تقديم الرحمن على الرحيم الاصح الاول والبلغ والبلغ اقدم وان الاول عام والعام
 مقدم فلا في الاتقان الصفة العامة لا ياتي بعد الخاصة وقوله وكان رسول
 نبيا ليس رسولا صفة لجمال مرسله ولهذا يقال العام مقدم على الخاص
 في الخارج والذهن وان الاول لا يطلق على غيره تواجلا والثاني فان قيل فعلى
 هذا يلزم ان يبين وجه تقديم الجلالة على الرحمن قلنا قد عرفت انه علم مطلقا
 والرحمن صفة وقد نقل عن الشيخ عز الدين ابن عبد السلام ان المنع في الرحمن
 عن الاطلاق على الغير شرعي طر بعد الاسلام بخلاف الجلالة فانه لم يجزئ عليه
 احد في وقت ما فهم قيل متعلق الرحمن الدنيا والرحيم الاخيرة فالاولى مقدم
 على الاخرى فان قلت فعلى ما ذكرت من اختصاص معنى الرحمن بالدنيا ومعنى
 الرحيم بالآخرة يكون بين معنيها تباعد والاصل عند تعدد النعوت العطف عند
 تباعد معاني الصفات نحو هو الاول والاخر والظاهر والباطن والترك عند
 عدم التباعد نحو لا نطع كل خلا في مهين هان مشاء بنميم كما في الاتقان
 قلت فكل التباعد باعتبار المتعلق والاول فلا شك انهما متحدان في المفهوم
 الاصل وهو اصل الرحمة ثم الوجه في ايراد هذه الصفة معلوم مما ذكرنا
 وقيل في ايرادها تحريك لسلسلة الرحمة واتمام من جهة البيان
 الذي هو علم بحيث فيه لسوال الالفاظ من حيث الحقيقة والمجاز والكناية

مطلب علم بيان

فدلالة الباء على الاتصال والوسيلة التي لا شك في كونها حقيقة أقول
 بل السابق للظاهر شبهة الدلالة فيهما بالمجاز إذا الاتصال انما يكون بالمقارنة
 والاتصال هذا يقتضي وجودهما والقراءة اعني متعلق الباء مثلا وذكر
 اسم الله اعني دخول الباء ليسا بوجودين ولكولهما اللفظي فلا يتم
 وجودها في زمان واحد بل زمان وجود القراءة بعد انتفاء ذكر الاسم لامتناع
 اجتماعهما في آن لان الالتقاء سبب لئلا يستتبعان ولكولهما فاضلا لم باعتبار
 الجزاء الاول من المقول لا بجميع جزائه والمقصود هو الجميع وكذا الاستعانة بالحقيقة
 انما يتصور من ذاتها مع لامهم بناء على ان الاسم ليس بعين للمسمى وعرفت في النجوة وجه
 زيادة لفظ الذي كونه في البياض ولكن اوردها ان اريدانه لا يمكن ايتان ذاته
 مع اتصاله في يوم مجاز ان ياتي به مجازا وان ارادانه لا ياتي به حقيقة فسلم لكنه
 لا يجدي نفعا لجواز حصولها بايتان ذاته مجازا او كان ان يقال المراد به ما هو
 بطريق الحقيقة واعتبار الذكر في المجاز يعني ان البتة والاستعانة لا يمكن بنا
 تيان ذاته بحقيقة بل مجازا كما اراد ذكر اسم دالة ذاته مع فاهم ثم ان كان الموضوع
 له للباء هو الاتصال وحده كما هو مذهب بعضهم قيل وهو المضموم من كلام كسبي
 فالاستعانة بمجاز قطع على هذا المذهب مجاز المجاز وهو صحيح جائز كما في الا
 نقان وان قال بعضهم بالامتناع كقوله تعالى لا تواعدوهن سرا فان الوطئ
 مجاز يجوز عنه بالسكون لا يقع غالبا الا في السر ويجوز به عن العقد لانه مسبب
 عنه فالمصحح في المجاز الاول الملازمة والثاني السببية والمعنى لا تواعدوهن
 عقد نكاح فيما نحن فيه يجوز الاستعانة عن الاتصال اولها الاستعانة

عن الاسم بل عن ذكره تجوز في ذاته تعالى وعي الاسم الصالح كاشتق من نحو صفت
 التكوين لكن فيه ما ملتم فيه مجاز حذف باعتبار حذف متعلق الباء بناء على ما
 ان الحذف مطلقا للمجاز وبناء على ان الكلام ان توقف على لفظا ومعنى فمجاز والا لا
 اذ لا شك ان صحة هذا الكلام موقوفة على هذا التقدير لفظا ومعنى وهو ظاهر
 واما على مذهب من قال ان الحذف انما يكون مجازا اذا تغير حكم فالظاهر انه
 ليس بمجاز كما لم يكن مجازا على مذهب من ان الحذف عنده ليس بمجاز مطلقا
 والاسم حقيقة لغوية وان كان مجازا نحو يا مجازا بالزيادة ان اعتبر زيادة كما
 في قوله تعالى ليس كمثل شيء كما فصل في النجوة وعلى مذهب من شرط تغيير الاعراب
 كما في الحذف فليس بمجاز وهذا مجاز ثالث وهو كونه مقدما مع كون حقه
 التأخير عند بعض وان كان الاصح انه ليس بمجاز كما في الاتقان عن البرهان
 وان اعتبر من اضافته الاستغراق واريده استعماله في بعض افراده فمجاز في الباقي
 عند بعض والنقصان ياتي في الاصوليات ان الله تعالى وانه حقيقة في معنى
 كما يقتضي اطلاق الهمز ولكن قال في الاتقان الاعلام والطم بين الحقيقة
 والمجاز كاللفظ قبل الاستعمال وكذا اللفظ المستعمل في المشاكلة
 وان كان الاصح انه حقيقة ثم دالة الجلالة على الذات بطريق الدلالة
 المطابقة وعلى سائر الصفات بطريق الاتزانية كدلالة الجار والاسم
 على مفاهيمها فانها مطابقة ثم على فرض الالتفات عن الخطاب كما
 اشير في المعانيه مما اختلف في كونه مجازا او حقيقة لكن قال في
 الاتقان عن التسمية لم يرد من ذكره هل هو حقيقة او مجاز لكن حقيقة

وهي مجاز رابع وهو
 المجاز في الاعراب ايضا
 ان الاعراب

حيث لم يكن تجزئاً وقوله الرحمن مأخوذ من الرحمة بمعنى رقة القلب
مراد بمعنى الاحسان والانعاش فجاز لغوي ولهذا يقال ان اسماء الله
تعاليى لو اخذ باعتبار الغايات فمن قبيل ذكر المألوف واردة اللازم اذ
الروقة مقتضية للاحسن كما في عبارة بعضهم ومن قبيل ذكر السبيل
ذو السبب كما في عبارة بعضهم فان قيل استلزام الروقة للاحسن مما
يلحقه ان يوجد رقة بلا احسان وان السببية كونهما علاقة على اطلاقهما
ليست معلومة بل الظاهر مما اوردوا من المثال نحو العيش للذئب
انما تصلح السببية لان يكون علاقة اذا كان الاحسن ناشئاً عن الروقة
وليس هنا كذلك قلنا ليس المراد من اللزوم هنا هو اللزوم الميراثي
بمعنى امتناع الانفكاك بل بمعنى ما يتقيد بالانتقال في الجملة واللزوم
في وقت متأخر ما هو حاصل ما ذكره بعض المحققين عن بعض المتأخرين
ويعلم ان المراد من السبب ما هو بالنسبة الى النوع لا ما هو بالنسبة الى الشخص
ولا يخفى ان المثال لا يصلح حجة وقد قال بعض الفضلاء الاظهر ان الرحمن اخذ
من الرحمة باعتبار ما يلزمها من الاحسان يعني ليس بما اخذ عن الروقة
مطلقاً بل الروقة التي يلزمها الاحسان بل الاظهر ان الرحمن المأخوذ من
الرحمة بمعنى رقة القلب نقل الى معنى الحسن غاية الاحسان والطلاق عليه
توافق في هذا لا يكون مجازاً بل يكون حقيقة شرعية وهذا ما يقال
بالمقول الشرعي للاستاذ العلامة عليه السلام بطريق من حكاية الفاعلة
الشرعية فان قيل ما الفرق بين كونه مجازاً لغوياً وحقيقة شرعية بل هو

مجاز لغوي عند كونه حقيقة شرعية قلنا ان اعتبار غاية على وجه انتقال اليه
عند الاطلاق بلا قرينة المخاطبة الشرعية حقيقة شرعية وان كان مجازاً
في اللغة والافعال مطلقاً واعلم ان المجاز المرسل منقسم الى اصلي وتبعي
على ما فهم هذا القول في شرح الاستعارة عن عبارة نحو المفتاح فاطلاق الرحمة
على الانعام مجاز المرسل اصلي واطلاق المشتق اعني الرحمن على المنعم مجاز مرسل
تبعي لتبعيته بمصدره هذا هو الكلام بملء المشهور لكن لا يبعد ان يقال
انه حقيقة لغوية بلا احتياج الى كلفة التجوز والنقل اذ قد سمعت في اللغوية
ان الرحمن من معانيها ارادة الخير والاحسان لا سيما المغفرة في القاموس
وقد قيل ايضا وعد في القاموس الاحسان من معاني الرحمن وان لم نطلع فيما
عندنا من نسخة قول لطلاق الرحمن على الله تعالى يصح ان يكون بطريق الامتناع
التمثيلية بان يقال شبه حاله تعالى في احوال المعروف الى عبادته وتوحيدهم بحال
ملك بالنسبة الى رعيته كذلك ثم استعمل اللفظ الدال على حال الملك وهو الرحمن
في حاله تعالى وورد عليه ان اللازم في الاستعارة التمثيلية ان يكون المشبه حيث منته
من امرين فالأول المشبه به كذلك والجامع بينهما كذلك كما في اني اراك تقديراً
وتودعاً فخرى فالمشبه هيئته من يكرم على امر ثم يحجم عنه والمشبه به هيئته من يقدم
رجله اليه من لا يفرها والجامع هيئته نعمتها وهو مطلق التردد بين
امر من معنيتين او حسيين وهذا المعنى لا يظهر في الرحمن اذ لا يقال ان الله
هيئته تشبه بهيئته الملك لا يجوز الاطلاق عليه السؤال ولعدم وروده انتهى
ولا يخفى انه وان لم يصح نسبة هذه الهيئته اليه فهو في الحقيقة كونه عدم صحتها

بالنسبة الى ما يقتضيه بلاغته علم البلاء والصناعة العربية ليس معلوم بل ان تتبع
 يوجد له كثر في القراء وهو ان التمثيل مطلقا لا يوجد بل لا يمكن فيما يتعلق
 بذاته توافقه بصفاته بعيد واطلاق الحال عليه كثر في السنة المقتضية لا سيما
 عند ضرورة التفهيم وقوله لعدم وروده ان بناء على الاستقراء التام ليس
 بمسلم ان على الناقص فليس يفيد عدم الوجود ان لا يكون محتمل عدم
 الوجود وان سماع النوع كاف بلا احتياج الى سماع ورود شخصه نعم رد عليه
 انه يشترط في التمثيل كون الطرفين مركبا والمقيد به هنا لفظ الرحمن
 مفرد والكونه مشبهه به يقتضي صحة اطلاقه على الملك بل على طريق
 الشهرة والقوة وليس كذلك اذ قد عرفت اختصاصا صحتها وتوافقا
 يشترط كون وجه الشبه اقرب واتم في المشبه به مما في المشبه وهذا يدرك
 البطلان هنا ويمكن للجواب عن الكل اما على الاول فانه قد يقتصر في الذكر
 في المركب في الطرفين على ما هو العادة فهو يجعل اللفظ الدال عليه في موضع
 على اراءة الباقي بالفاظ مخيلة منوية مقدرة على الازالة وبها
 يتحقق التركيب كما في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم علم ما فصل
 في محله فيكون في شبه صورة من زهرة في انعام على عباده وكون
 العباد مستغفرين بها انعام على وجه كمال بصورة منتزعة من اعطاء الملك
 رعاياه وكونهم محفوفين بعطايا وبجامع هيبة مطلق الانعام
 والمنعم حقيقة او مجازيا فاعلى هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة
 على الصورة الثانية ويراد بها الصورة الاولى فيكون مجموع تلك

الالفاظ

الالفاظ استعارة تمثيلية الا انه اقتصر على ذكر كلمة الرحمن منها لان الا
 نعام هو العدة في الصورة المنتزعة المشبه بها اذ بعد ما حطت بقرب
 الذهن الى ملاحظتهم هذا على محاذات تحقيق بعض الفضائل على انه قد جاوز
 بعضهم الاورد في طرفي التمثيل واما في الثاني فيجوز صحة اطلاقه على الملك في الجملة
 اي قبل ورود التبرع او بغير النظر الى اصل الوضع واما عن الثالث فما قالوا انه يكفي
 في اشهرية وجه المشبه به ما يكون بالنسبة الى السامع وحده وان لم يكن في الرا
 قع كما قيل في قوله تعالى مثل نوره كشكاة انه تعريضا الى انهما ان المناطيين اذ لا
 اعلم من نوره في شبه به فاذا انفتحت الجهة اليسارية في الرحمن علمت تلك الجهة في لفظ
 الرحيم ايضا لا تغاير ولو فرض كونه صفة تأكيد يكون مجازا عند من يجعل التأكيد
 مطلقا مجازا زعمانه انه لا يفيد الا ما اده الاول وان كان لصح كونه حقيقة
 ولكن ان تعبد التمثيلية في مجموع الرحمن بمعنى معطى جلال النعم ودقايقها
 الحسية الظاهرية فيحقق التركيب بلا كلفة فانه منقول عن لست شدة
 بيبينه بما ذكرنا انفا واما من جهة البدع الذي هو علم يعرف به وجوه تحيين
 الكلام بعد رعاية المطابقة بمقتضى الحال ورعاية المطابقة ووضح الدلالة
 فاسم على تقدير كون اصله وسم قالوا الالفاظ التي جاء في تصغيرها وجمع تكبيرها
 مثلا سمي واسما فيهما قلب كما اشير اليه في الصوفية ففيها صنعة ابدال الذي
 هو قائمة ببعض الحروف مقام بعض كما جعل ابن فارس منه قوله تعالى فانطلق الى الفرق
 وقوله بسم الله ان اعتبر كون متعلق بالامر كما امر في الخفية يمكن كونه من قبيل
 التبريد على تقدير الخطا من المتكلم لنفسه كانه جرد من نفسه شخصا وطبقة

الشبه في

والرحيم

علم علم بدو

منقذ ابدال

منقذ

بل يمكن كونه التفاضل على هذا التقدير على ما ذهب إليه بشرط سبق التفسير بطريق
 آخر كالشك في الفصل في حاشية دده على شرح الزخاوي والجلال في لعل انه
 لم يوجد له شيء يتعلق بملذاته من هذه الجهة والرحمن وكذا الرحيم فيهما تورية
 وتعالا بهما ايضا وهو لفظ له معنيان قريب وبعيد ويقصد البعيد اعتمادا
 على القرينة وزاد بعضهم ويورد عن القريب فيستوهم السامع من اول الوجود
 لاذن رقة العلي في قريب بالنسبة الى اللغة وهو غير وارد والمعنى المراد
 الا نعام وهو بعيد وهذا من قسمها المجردة لعدم اقترافها بما لا يلازم القريب
 كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى بخلاف قسمها المشرحة فانه مقارن
 بما لا يلازم للمعنى القريب كما في قوله تعالى والسماء بنيناها بايد فان البناء
 ملازم لليد الجارحة التي هي القريب الغير المراد قال في الاتقان في التفسير
 لا ترى بابا في البيان ادق ولا الطعن من التورية ولا النفع ولا اعون على
 تعاطي تاويل التشابهات ومن المودعة المشهورة ان صفات الله تعالى متشابهة
 في اياتها وقال صاحب المفتاح اكثر متشابهات القرآن من التورية وايضا
 فيها مما لا لغة هي ان يذكر وصف فيراد فيه حتى يكون البلغ في المعنى الذي قصد
 والمشهور انها ان يدعى لوصف بلوغه حدا مستحيلا او مستبعدا والمشهور
 ان المبالغة بالصيغة لم يذكر في المبالغة البديعية لكنه قال في الاتقان
 في باب المبالغة من البديع ضربان مبالغة بالوصف بان يخرج الى حد الاستحالة
 منه قوله تعالى ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجبل في سم الخياط ومبالغة بالصيغة
 كالرحمن والرحيم فهذا صريح في ان المبالغة الصورية غير خارجة عن البديعية

فان قلت

صفة التفاضل

صفة تورية

الصفات التي
 لا تدرك

بصفة

فان قلت كيف يتصور المبالغة في حق تع والى المبالغة ان ثبت الشيء اكثر من
 ما له في نفسه وصفاته مع مناجية في الكمال لا يمكن المبالغة وان المبالغة انما
 يتصور في صفة تقبل الزيادة والنقصان قلت الجواب ان صيغة المبالغة في صفة
 تعجازا واستحسن وان لم يكن معنى المبالغة في صفة تع ما هو موجب زيادة الفعل
 بل ما هو موجب بقدر المفعول ولا مشك ان نقدرها لا يوجب للمفعول
 زيادة اذ الفعل الواحد يقع على جماعة ولهذا قيل في مبالغة حكيم هي
 بالنسبة الى تكرار حكمه بالنسبة الى الترابيع كما في الاتقان في التفسير ويحمل
 ايضا قيل ان تعظيم غير الفعل يستلزم المفعول وبالعكس وقد قال العلامة
 التاجي وها هو ان فرضنا في الوجود فلا يلزم بينهما في الاعتبار والقصد
 وان اتحاد التعمين لا يستلزم اتحاد الزيادة ايضا ولعل وجه الجواز فيما تقدم
 كون الكثرة بالنسبة الى فاعل العفلاء ما مولهم يعني ان رخصته مثلا فوقها
 يحطربا بالكل عاقل ورجاء كل راج او كون الزيادة اضافيا بغير موجب زيادة بعض
 افعاله تعاقب النسبة الى بعض اخر كما قال المولى العصام في قول البيضاوي من تاب
 في تغير قوله وهو العفور لودود وقيل معنى تاب ارجع الى المبالغة في غفور انتهى
 ويمكن ان يقال وجه الجواز ما استدل به انما في الزكشي وفي هذا المقام كلام آخر
 لا يتحمل المقام ثم الظاهر ان الاغراق في انواع المبالغة والاعراق ما يمكن عقلا
 الا عادة ان الرحمن ولو في الدنيا لا عداء ممكنة عقلا ولكنها مستحيلة عادة
 تنبيهه الا كذا ان فعلون البلغ من فعل ربح بعضهم بانه ورد على صيغة
 التنبيه والتنبيه صنفه وقيل الرحيم البلغ من الرحمن وخرج بتقديم الرحمن عليه

الرحمن
 الرحيم

وبأنه على صيغة الجمع كعبيد وبأن نعم اللزخ جيمعة وكثيرة في ذاتها لأنها أضغما في
 الدنيا ويمكن أن يكون هذا من قبيل الكلام وهو أراد جهة المطع على طريق أهل الكلام
 أي أهل الميزان وهو أن يجعل بحيث تكون بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطابق
 الافتراضي لقوله تعالى والذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو هون عليه والى استثنائ
 لقوله تعالى لو كان فيهما الهما لا الله لفسدنا بقوله الرحمن جدا وسط لا قدر
 منبج للمط منبجهم من مضمون قوله بسم الله وهو قولنا ان المرات متبرك بكنه
 مثلا لا لا الرحمن يعنى ذات يغني من جنابه كل خير وبركة وكل شرارة كذا في تبرك
 بكنه ولو اعتبر كونه خبرا لمبتدأ محذوف هو ضمير راجع الى الجلالة لا يكون مستخدما
 اذا المراد من الجمع الاسم وفي الجمع المستعمل لا يبعد ان يعتبر فيه الادماج هو ان يدمج
 المتكلم عرضا في عرض قوله والحمد في الاولى والآخره فان العرض تعرض مع بوصف
 المحمدي وادمج فيه الاشارة الى البعث والبراءة العرض هنا هو التبرك باسمه تعالى وادمج
 فيه الاشارة الى ان فضله كل نعم الى كل مخلوق من في البداية والنهاية وفيهما ايضا
 اتيان اللفظ مع المعنى وهو ان يكون الفاظ الكلام ملائمة للمعنى المراد كونه
 كقوله تعالى هم يصطرون فانه ابلغ من يصطرون الاشارة الى انهم يصطرون ملخا
 منكرا خارجا من الحد المعتاد وقال في التعلق بعد ذكر لفتان ما ذكر
 ومثل الرحمن فانه ابلغ من الرحيم والرحيم فانه مشعر باللفظ والرفق كما
 ان الرحمن مشعر بالنعمة والعظمة انتهى يعني ان المعنى المراد في الرحمن
 ملاوكم للفظ الرحمن ومعنى الرحيم له كذلك وقيل فيه بما جازى الاستقفا
 لا اشتقاقهما من الرحمن وان اختلف معناهما اذا الرحمن المنعم على ال

بالنسبة الى كل شخص وان كانت
 متعلقانها قبله بالنسبة الى
 في الدنيا مع

الذات

استخدام

الادماج

الانقلاب

الاشتقاق

النعيم

النعيم وعظامها والرحيم المنعم بدقائق النعم ولطائفها ولعل
 في قوله جناب الاشتقاق مسامحة لهذا انما هو من خلق الجنان ثم قيل
 وفيها صنعة الطباق وهو الجمع بين المتضادين واكثر ما المنعم بالجلال
 غير المنعم بالذوقاقت باعتبار المتعلق به وهو النعم كما في قوله تعالى
 فضة رافعتي انتهى والاشبه لا يعتبر الطباق بالنسبة الى كون
 معنى احدهما مختصا بالدنيا والاخر بالآخر اذ معنى التضاد اظهر
 هناما اعتبره وفيها ايضا صنعة التعديد هو اتعاذ الالفاظ
 المعروفة على سياق واحد قال في الالتقان واكثر ما هو جدي الضغائن
 هو الله الذي لا اله الا هو الملك لا قول المتكبر وفيها الترتي من الارب
 الى الالف ان اعتبر الغلبة في الرحيم نحو اهلهم اهل يمشون بها اهلهم
 ايد يسطشون بها الايتي فان الابد اشرف من الرجل فعليك وباقى
 ما يمكن اعتباره من البدايع كاللف والنشر والجمع وانما من جهتي
 الكلام فقد عرفت ان المعنى بسم الله اقرا والقراءة فعل من افعال العباد
 والافعال العباد والمؤثر فيها اما قدرة الله تعالى فقط بلا قدرة من العباد اصلا
 وهو مذهب الجبرية او بلا تأثير لقدرته وهو مذهب الاشعرية وقدرة العبد
 فقط بلا ايجاب واضطراب وهو مذهب المعتزلة او بالايجاب وامتناع التخلذ
 وهو مذهب الفلاسفة والمروى عن امام الحرمين او مجموع القدرتين على ان يؤثر
 في الفصل الفاعل وهو مذهب الاستاد وعلى ان يؤثر بقدرة الله تعالى وصفه
 بان يجعله موصوفا بمثل كونه طاعة او عصية وهو مذهب القاض والمراهنا

الطباق

صنعة التعليل

مطلوع كلام

تفصيل المذهب
 في افعال العباد

هو مذهب الاستاد علم ما فهم من الخيال وصرح بعض محشييه وهو الاول من
لتحقيق الصدر الشريعت في التوضيح لكن على ان يكون مجموع القدرتين
مؤثرا تاما في فعل العبد بطريق جري العادة بان الله يخالفه عقيب قصد
العبد ولا يخالفه بدونه وان قدر على ذلك كما في سائر العادات فلا يلزم
نقص في صفاته وما اشتهر من ان الاستاد يجوز لواء العليتين المستقلتين
فقد قال بعض المحققين انه وان كان في تخرج مذهب الاستاد ثلثة اقوال
لكن الحق هو كون المجموع شلته واحدة كما ذكرنا وتحقيقه ان الله تعالى خلق في
العبد قدرة موجوبة بمعنى المبدأ والعبد فيه مضطرب ثم العبد يصرفها
من عنده الى كل واحد من الفعل والترسل على سبيل البدل ويرجع بها احد
المتساويين على الآخر وهذا الصبر اعنى التعلق ليس بوجود في الخارج
بل من قبيل الامور الالاهية موجودة والا معدومة وهو المسمى بالارادة الجزئية
والكسبية قد يسمى بالقصد ايضا ففى صرف العبد قدرته الى فعل ما صرنا اجازها
بخلق الله تعالى هذا الفعل على مذهب عادته وان صح انفراد تعالى في خلق هذا
الفعل ولم يبعث انفراد العبد فهذا الفعل حاصل لمجموع قدرة الله وقدرة العبد فمن
حيث حصوله بقدرة الله تعالى مخلوق له تعالى ومن حيث حصوله بقدرة العبد مكسوب
والموجب ايضا والفعل بالمعذور والقبح ونحوه هو الكسب فمن حيث حصول الفعل
عنه قدرته تعالى جبر ومن حيث حصوله بقدرة العبد تفويض فاذن تبين معنى الجبر المتوسط
المسقول عن السلف فان قيل فاعلم ما ذكرت يلزم صحة كون فعل العبد مخلوقا ومكسوبا
لله تعالى والافعال المخصصة بالخلق الى الله والكسب الى العبد قلنا القدرة بما يصح

انفراد الفاعل به والكسب بما لا يصح انفراد بل يتوقف على شئ لا يصنع له
كقدرته وذاته وسلامته الالهية هذا هو مسلكت الماتريدية ولما لا اشعر فيقدر
ان الله تعالى يوجد في العبد قدرة ثم يوجد على وقته بفعل العبد فالتأثير لقدرة الله تعالى
فقط واما قدرة العبد فمدرار محض فالعباد مختارون في افعالهم مضطربون في
اختيارهم فيكون صدور الفعل بالاضطرار بمعنى لا يتمكن العبد من فعله وتركه ولم يذكر
الورد عليه انه جبر محض في الحقيقة وان ادعى الاشعرى انه جبر متوسط فالحاصل مذهبهم
انه لجري الله عادته في خلق افعال العباد مختارنا بقدرته ثم ففعل العبد لكونه بتأثير
قدرته تعالى وباجاد مخلوق له تعالى ولقواه بقدرة العبد مكسوب له فالله تعالى مختار
في اثبات القدرتين وفي كون قدرة الرب على وفق قدرة العبد وفي كون الفعل كسبا
للعبد وخلق الرب ودعوى الجبر المتوسط ومتفرقا ان في كون قدرة العبد
جزء مؤثر في خلقه وفق عادته تعالى وكون الفعل صادرا عن العبد بالاختيار واثبات الارادة
للجزئية الالهية موجوبة في الخارج لكون كل ذلك ثابتا عند الماتريدية خلافا للاشعرى
هذا وبهذا التحقيق الا شق ظهر لكرهنا ما ذهب اليه الفاضل الشارح
في حاشيته الاولى ان له القدرتين العبد تأثر عند الماتريدية وجعل مذهب الماتريدية
تريد يتقابل المذهب الاستاد وضعف ما ذهب اليه المحقق الطرسوسي في تخرج
العلوم ان القدرتين مؤثرتين في محلين وفي محل آخره ايضا ان مختار العبد فاعل
او جبر الله فيه قدرة عليه ووجد الفعل وصنعه معا اذ هو اميل الى مذهب الاشعرى
وليس بملازم لما ذكره آنفا وقد زاد بعد رد الاستاد وفي رسالته الموضوعة
لهذه المسئلة الاتباع من العبد والحاصل بالاتباع من الله الاول ليس بخلق الله

وجوده والثاني موجود بخلق الله واتعاخ العبد وخفاء ما في بعض
 المواضع الكسبية لا شعري والاول ابراهيمي راجح هذا هو التحقيق
 في هذا المقام الذي تحريفه افهام ان كيا و العظام وهو الارواح لا طنا
 الكلام مع غايته عزه المرام من الهداية والاعتصام ثم الاسم والمسمى
 واحد عندنا كما في بداية الاصول وعند بعض الاشعرية كما في التسمية
 وغير المسمى وغير الاشعرية كما في التسمية كقولنا الله وما غيره كالخلق
 واما لا هو ولا غيره كالعالم والتفقوا ان التسمية غير المسمى ما قامت
 بالمسمى والصحيح ما قلنا فان من قال الله سبحانه تعالى ذكر اسم الله وذكر الله
 فان قيلوا في المقاصد الاسم هو اللفظ الموضوع والمسمى هو المعنى الموضوع
 والتسمية وضعه وذكره فكيف يصح ما ذكرت قلت المراد بالاسم هو المدلول
 كما في زيد كاتب بخلاف زيد في قولنا زيد مكتوب كما في المقاصد
 وحقيقة ثمرة ثمرة الخلاف تظهر منه والله علم لذات الواجب لذاته المسمى
 لجميع الصفات الواجبة له والمستحيلة عليه فان قيل فقل هذا يلزم
 كون المعترف بالله موحدا قلنا اللزوم من هذا المعنى غير بين وانهم
 جهلاء لا يعرفون معنى اسم الله تعالى معرفة تامة ولجب بالشرع عندنا
 شعري وبالعقل عندنا اما من جهة حقيقة راجح كذا قيل لعلمه مسمى على مسئلة
 الحسن والقبح فشرعي عند الاشعرية وشرعي وعقلي عندنا كما يفصل في محله
 في الاطلاق خفاء واول الواجبات القصد الى النظر في معرفته ثم الجزء
 الاول من النظر ثم معرفته ثم والمقصود بالذات والمعرفة واجبة

وهي ٤

على من لم

مقتضى

على من لم يبلغ الدعوة كشاهد الجبل ومن في زمان الغيبة عندنا خلافا
 للاشعرية وبعض الخبائث فانه معذور عندهم والوجود مطلقا عين الموجودات
 ولو ممكنا عند الاشعرية وزاد عند المتكلمين وعين في الواجب صفة فيمكن
 عند المحققين والاصح انه لا يمكن معرفة كنه ذاته بل كنه صفاته للبشر في هذه
 النشأة خلافا لبعض والاتفاق على انه يجوز رؤية تواتر الدنيا عقلا واختلف
 في جوازها سمعا كما اختلفت في وقوع النبي عليه السلام في ليلة المعراج واختلفت
 ايضا في جوازها في المنام بل وقوعها الرحمن الرحيم الرحمة قيل بمعنى ارادة
 الخير فيكون من الصفات الحقيقية الموجودة في الخارج صفة ذاتية التي لا تختلف
 فيها هل هي بين الذات كما عند الحكماء والمعتزلة او غيره كما عند المتكلمين
 او لا هو ولا غيره كما هو عند اهل الحق وقيل بمعنى الانعام والاحسان فتكون
 من افعال الصفات التي يرجع الى التكوين الذي اشتهر لما ترى ونهاه اشعري
 وقيل ليست بل جعوتها اليه بل هي صفات متعدي على افعالها والى الالان الصفات
 الفعلية كالخلق والافضل والرحمة كلها قد يتأزليا لا هو ولا غيره عندنا
 وعند الاشعرية مخدنة وعندنا واجب بالغير ويمكن ذاتي خلافا لهم واما
 في حيث الاصول فالباب ان كان بمعنى الالهي على تعليق الشيء بالشيء وايضا
 به وكان متعلقة اقرا فيقتضي تكرار بيان اسم الله عند تكرار القراءة كما في
 قوله لا تخرج الا بآذني حيث يشترط الاذن عند كل خروج وان بمعنى الاستعانة
 فلا يلزم ذلك التكرار بل يكون اسم الله وسيلة للقراءة او للانتفاع بالقراءة لا
 الباطن تدخل على الوسائل ولهذا راجح الا لصان وتبان للسملة لا مثال

في الدنيا

في المنام

في الدنيا

مطلب علم اصول

بقوله عليه السلام كل امرئ بال لم يبدأ باسم الله فهو ابتر فان قيل هذا معارض
 بحديث الحمد له لان الابتداء باحدهما شبيه للابتداء بالآخر اذا الابتداء
 اني ليس له اهم ارجح يمكن اثباتهما فلما التعارض شرط فيه تساوي الدليلين
 في القوة مع اقتضائهما وحدة الحكم والحمل والزمان يقع انما يتصور التعارض
 اذا لم يكن الجمع والتوفيق المعين في نحو يكون من قبل الحكم بان يدفع اتحادهما
 او من قبل الحمل بدفع اتحادهما كذلك ومن قبل الزمان بذلك ايضا فنقول
 المراد بالابتداء في الحديثين هو العرفي ما يمتد الى المقصود بالذات فلا اتحاد
 في الزمان فيقال ان اريد بالابتداء الحقيقي فلا يتم كونه مراد لانه متعذر وان
 العرفي فلا يتم كونه انما غير متميز بل هو متميز الى المقصود فيتمتع البسملة والحمد له
 او المراد بالابتداء في البسملة حقيقي لما في اسلوب الكتاب المجيد لا سيما
 في السور التي تبدأ في اوائلها بالحمد له خصوصا الفاتحة وفي الحمد لنا اضافي فلا
 اتحاد الدليلين في الحكم والحمل وقيل كون البلي في الحديثين للاستعانة او للايقان
 بمقتضى اتصال والصلوق لا بمعنى المقارنة دافع للتعارض وفيه نظر ولا يوجد ان
 يقال ان حديث البسملة مطلق لا نذكر الاسم يمكن ان يكون حكم جزئي مراد به المستثنى
 بلا قيد والحمد له اسم جزئي مراد به ذلك المستثنى لكن بقيد الحمد والحكم والحادث
 متعذران ولم يدخل على السبب وكانا مثبتين والمطلق عندهما الشرائط
 محمول على المقيد فيكون المقيد بياناً للمطلق كذا قيل اقول هذا انما يقرب الى الحق
 ان اريد بالحمد هو الاثبات بما يدل على التعظيم مطلقا ولو بغير لفظ الحمد
 فانبات البسملة اثبات بالحمد وهذا لا يخلو عن صفاته ايضا بل الاقرب على هذا

تعارض الحديثين

بيان شرط التعارض

دفع التعارض

الطريق

على هذا الطريق ان يجعل حديث كل منهما مطلقا باعتبار ومقيدا باعتبار ويجعل
 اطلاق كل منهما على تقييد الاخر فيكون معنى الحديث لا يبدأ باسم الله والحمد لله على
 نظير الاحتياط هو حذف ما ثبت في نظيره واثبات ملحق في نظيره فان قلت
 سيد كوفي في الحديثية انشاء الله تعالى ان الحديث في البسملة متعذر ورواه كذلك
 والحمد له ليس كذلك فلم يبرح البسملة قلنا لا يرجح بكثرة الدليل عندنا كما لا
 ترجح بكثرة الشهود لجماعا وكذا لا يرجح بكثرة الروايات ما لم تبلغ حد الشهرة والحجامة
 الاعتبار الى القوة لا الى العدد ثم ان هذا الحديث من قبيل خبر المشايخ في مقام الطلب
 فهو كذا من صريح الطلب لانه اذا حكم الشارع بشئ متشبه او نفيه فليس كذبه عند عدم
 تحقيقه فان قيل ان اريد من الخبر الاشارة الى ان يتصور الكذب على تقدير عدم الاثبات
 بالغير قلت نظرا الى ظاهر صيغة الخبر كما في التلويح لعل انه وجه بلغة الجواز
 في الحقيقة هنا فان قيل المذهب عندنا ان الامر لا يوجب التكرار ونعلم انه كلما
 تكرر القراءة بتكرار بيان البسملة قلنا يجوز كون ذلك في باب الاصل في رسم الله
 كما اشير آنفا من دليل آخر كقول الرسول والجماع على ان الظاهر ان هذا الحديث
 خبر واحد ووجود شرائط الرواية في روايته ليس معلوما وكذا علم انه مشهور واحد
 مستجوع لشرائط الرواية فعند ذلك يثبت الواجب لكن ان من قبيل العام
 الذي خص منه البعض ان خص بعض امور فيه شرف وشان كالصلوة والزكوة
 كما قيل في العام ظني وكذا قولنا في الحديث ليس بمقطوع الدلالة ومن ضبط
 الدادة على ان بعض الامر قد يكون للندب ولو مجازا على الاصح فان قيل الاصح ان
 الامر للوجوب واثبات البسملة ليس بواجب شرعا قلنا هذا الحسن في نفسه

فان قيل الاصح ان الامر للوجوب واثبات
 البسملة ليس بواجب شرعا قلنا
 هذا الحسن في نفسه وامام الحسن
 بمعنى غير هذا مع النبي والفظ ان
 حسن اثبات الاسم هنا بمعنى القراءة
 مثلا وهو عدم الاثبات فيها فتبين حكم
 الاثبات بحال القراءة من الوجوب والاحسان

واما في الحسن بمعنى في غيره فذا رجع الغير والنظام ان نحن اتيان الاسم هنا المعنى
في القراءة مثلا وهو عدم الابدانية فيها فيجس حكم الايمان بحال القراءة في الوجب
والايمان بغيره هنا بحال الاول باللفظ مشترك بين معاني كثيرة في قبيل
الحق في التوقف ان يتبين المعنى المراد ولهذا يقال لا يجوز اذاعة بعض معاني المشترك
بل اقربية معينة للمراد من ان يصح اذاعة الاصااق هنا الجواب ان الاسم الاشتراك
به هو الاصااق فقط كما هو في كل مشترك عند العربية فلا تخم ذلك عند الاصول في الماخذ
انه منصرف في الاصااق عندهم والتبادر قوي اما اذاعة الحقيقة ولا شك في تبادرية
والا ان عند كون اللفظة ايرايين كونه مشتركاً بالنسبة الى المعنيين وبين كونه حقيقة
ومجازا هو حمل على الثاني ولهذا يقال المجاز خير من الاشتراك والعلل والحذف الثاني انه
لا شك ان المعنى المقصود من امثال حديث الابدان هو حصول التبرك وهذا انما
يفهم من الحديث بطريق مفهوم المخالفة هو ان يكون المسكوت عنه مخالفا لما ذكر في الحكم
وحول ليس بعينه عندنا في المادة والنصوص والجواب ان اسم كونه الموقر ذلك لا يجوز
ان يكون الملق هو المخلص من الابدية والقطعية وكلمة كونه ذلك مقصودا يجوز ان
يكون بطريق الكناية او اشارة النص ويعلم ببليل آخر وقد قال صاحب العناية في اول
الرهن ان مفهوم الصفة معتبر عند صاحب الهداية كمفهوم العدد عنده ايضا كما في بعض
مواضع الهداية وكذا في البلج كمفهوم الاشتناء والغاية لكن علة ان يكونا من قبيل
الاشارة كما في كلية السلوج لحسن وقيل وهو الحمل لقول التلويح ان مفهوم
الغاية متفق عليه ان قيل ان اسم الله اخبار عن اتيان اسم الله ووعد عليه فليس ياتين
اسم الله فجزء هذا الكلام لا يثبت الامتثال بالحديث قلت لا نعم كونه اخبارا

بمن الصنيع الانشائية الشرعية كصنيع العقود وكولم فالأخبار بآياتنا
بسم الله انما يتصور بذكر اسم الله كالأخبار بان الله واحد عينا التوحيد وأعلم ان
دلالة هذا الحديث على كون الامر الذي لم يبدأ بسم الله ابتداء قطع بطريق عبارة
النص ان اعتبر كونه مسوقا له وعلى كون الامر الذي بدأ به اسم الله وانفع وكثيرا لانه بطريق
اشارة النص على كون الموزن في جميع الامور هو انه تواتر بطريق اقتضاء النص كونه
لازم محتاجا اليه كما في قولنا للفقر المهاجرين لان دلالة على وجوب اليهم لهم عبادة
وعلى كونهم فقراء اشارة على زوال ملكهم في دار الحرب اقتضاء لكل بطريق المنطوق و
دلالة على عدم لزوم اتيان اسم الله في ابتداء محقرات الامور بطريق المفهوم فافهم واسم
الله على تقدير كون الاضافة للاستغراق ليحصل التبرك بجميع الاسماء كما اشير في النونية
يكون لفظ الاسم في الالفاظ العام ان قيل العام ما يكون افرادة غير محصورة مستغراقا
لها ولا شك ان افراد اسماء تع محصورة كيف قد قال النبي عليه السلام ان لله تسعة
وتسعين اسما من احصاها دخل الجنة قلت قد يقال العام على ما ينظم جميعا من
المسميات ولو لم يستغرق ولو كان محصورا ولا شك ان دلالة على عدم الزيادة بطريق
مفهوم العدد وهذا ليس بجائز عند عامة مشايخنا في الادلة على ما لا يشك
اننا وقد قال في المقاصد يجوز ان يكون قوله عليه السلام من احصاها دخل
الجنة في موقع الوصف ويكون الاسم الأعظم لاختلافها بينهما لا يعرفه
الا الخاصة وخارجا وزيادة شرفها بالنسبة الى ما عداه انتهى فان قيل قد وقع
في بعض مضافات الغزالي رحمه الله ان اسماء تع وان كانت غير متناهية عددا
لكنها راجعة الى تلك التسعة وتسعين قلنا يحصل المط بسم الله هذا المنع

انما

بمن

في العام
المتن

اذ فيه اعتراف بالمدعى انه لا يفي بعدم التناهي بالعدد والتحقيق ان عدم الحصر المتعين
في مفهوم العام ليس بالنسبة الى ما في نفس الامر بل بالنظر الى المفهوم ولو محصور
في نفس الامر فان قلت فعلى تقدير ظهور الشارع لا يستدعي جميع الالفاظ بل لا يمكن
ذلك بوجه فيكون كذا بما عاين الواقع قلت لا نعم تحمله للكذب بل الظاهر انشاء ولو لم
ذلك باعتبار المعنى الاصلي الذي مدار البحث عليه كفي ذلك ايتان جميع الاسماء
اجمالا لا تفصيل كما في الايمان الاجمالي ويمكن ان يقال ان يجوز ان يتصل
يكون من قبيل العام الذي دخل بعض منه بشهادة العرف بل الحسن لكن يرد انه
يلزم مع عدم فائدة اعتباره عاميا بل اعتبار الخصوص اقوى لكونه مدلوله قطعا
اجمعا وعدم احتياجه الى كلمة التحضيض وان العام يكون قريبا الى ان يكون
مؤلا بخلاف الخاص فانه تفسر بل يحكم فافهم فان قياسه اعتبر الاسم عاميا او
خاصا ليس بالابتداء باسم الله الذي هو مدلول الحديث بل بلفظ باسم وهو ليس باسم الله تعالى
بل لفظ يعقب به عن اسماء غير الله تعالى ايضا من المخلوقين وكون الاسم عين المسمى
ليس ماهو ملفوظ بل ماهو مدلول كما في الجهة الكلامية والكلام في الملفوظ واجب
عنه بان البناء الى الابداء باسم الله تعالى والاسماء بما هي به لصورة عموم التبرك
بجميع الالفاظ التي ورد عليها انما يتم ذلك انما يمكن الابداء بدون ما ذكر وليس
كذلك اذ يمكن ان يقال الله ابتداء باسمه واقرامشلا بل لفظ على موجب الحديث ان يكتفى
بقوله الله او بقوله الله الرحمن الرحيم مثلا على التفسير ليس تمام اذ الكلام باعتبار
خصوص ملفوظ الاسم باقوا ايضا ان رعاية ما ذكره في عموم التبرك ليس مما دل
عليه الحديث وهو موكول لانه على العموم مستفاد من لفظ الجلالة لكونه

منجما

منجما بجميع الصفات لزوم الدلالة على العموم على سبيل القصد ليس بالان
بل كون الدلالة على هذا المراد بطريق اشارة النص كما في هذا الطريق قطعي
كما في عبارة النفس ولا يصح عدم كون اللفظ موقفا وقد قال بعض المحققين
الدلالة مطابقة تضمنها والزام جارية في الاشارة كما في العبارة وذلك كالمشهور
اختصاصها بالان لزم او رده عليه بعض مشايخنا انه على هذا يلزم ثبوت كثير
من الاحكام بدون قصد من وضعها الشارع الحكيم لان يفرق بين القصد من اللفظ
والقصد من السوق ويجعل المتن في الاشارة هو الثاني فليتأمل في الحق في الجواب
النصوص في بعضها بعضها فافهم في بعض الروايات من قوله عليه السلام لم يبدئ باسم الله
الرحمن الرحيم وفي البعض باليسملة وسلوب القرآن يفسر ذلك فالامتنان انما
يتحقق بعين هذا الاسلوب واما باقي الكلام من مقتضى هذا المقام فلفظ
على غيرة وان كان من مهمات المرام الرحمن الرحيم في هذين الوصفين ايما الى عملة
الحاكم المذكور لان توصيف الحكم بصفة يشعرون ذلك الوصف عملة له
عند صلاحه لذلك فاصل المعنى ج فرائي باسم الله لانه الرحمن او ذات فاض منه
الرحمة فان قيل وان كان المختار عندنا كون الاصل في النصوص معكلا لكن فائدة التعليل
التعديدية والعين وههنا لا يحجب ذلك لان الحق عندنا ان القياس لا يحجب
في الصفات والافعال ولو لم انه لا يصور ههنا القياس لا يكون في اثبات
الصفة لكن لا يخفى ان العملة ليست بمتعديدية بل قاصرة لا يجوز تعديتها
فلنا لانم انحصار فائدة التعليل بالتعديدية لانه يكون سرعة الادعاءات
وزيادة الاطمينان بالاحكام والاطلاع على حكم الشارع في شرعيته من فوائد

فان قيل فهذا عالمه قاصره وهي ليست بجائرة عندنا وان جاوزها الشافعي
قلنا الاختلاف في المستنبطه واما في المخصوصه فلا تغليل بالقاصرة
جائز اتفاقا وهذا من قبيل المخصوصه اذا المخصوصه انواع منها ما
هو صريح كلام التعليليه من الاجنبية ومنها ما هو تنبيه كانه يترتب الحكم
على المشتق او الوصف فهذا من قبيل الوصف المناسب فان قيل فلي هذا يلزم
كون افعال تعمله بالاعراض وهو من جهة الاعتزال قلنا ما ذكرنا ليس علمه مؤثره
حقيقه حتى يلزم ذلك بل من قبيل الحكم والمصالح والله تعالى الحكيم في
افعاله لا وجوب لان افعاله تعمله بالاعراض المصالح تفضل وعند
الماتريد خلافا لبعض الشاعره كما في المراتب فليظهر ان عام جميع افعال
فما في شرح المقاصد ان بعض افعال سيما الشرعيه تعمله بالحكم
والمصالح انما هو المنظر الى علمنا ودر كنهه وبهم تدفع ايراد المحقق الذي
عليه انه لا وجه للتخصيص للجميع كذلك فان قيل فلي ما ذكرنا ينبغي ان يكون
الاحكام التي يمكن للعقل ادراك علمها ولو قاصره معمله بالرأي والمذ
عندنا انها اذا لم تكن منصوصه فلا يجوز تعليلها بالرأي قلنا العمل مرادهم
بالتعليل المنفي هو التعليل الذي لا يقاس والا فالشاعره مع منعم الحسن
العقلي اذا جوز ولا تكن نحن مع تجوز ما ذكرنا اي الحسن العقل ولو في بعض الامور
احق بذلك وتحقيقه ان حسن الفعل بالشرع وكذا الحكم بكونه حسنا هو الشرع
عند الشاعره وحسنه وحكمه للعقل عند المعتزله والمختار عند العقل
الحسن في نفسه بعضه مدرك للعقل وبعضه ليس بمدرك والحكم للشرع

فعند

فعند الشاعره حسن الفعل بعد الشرع وعندنا وعند المعتزله قبل الشرع
لكن الحكم للشرع عندنا وللعقل عند المعتزله ثم هذان الصفتان اعني
الرحمن الرحيم بحسب فناها اللغو في ابتداء علمهما من قبيل المتكامل لان
المراد من الرحمة هنا حتى بحيث لا يترك الا بالتأمل ثم بعد التأمل علم المراد
الاتصاف والانعان حملا له على معنى الغايه او بطريق ذكر السبب واردة المسبب
كما سبق ثم بعد التأمل صار مفسرا قطعيا ويمكن ان يقال انهما من قبيل
المحل الذي هو المراد بحيث لا يدرك الا ببيان من المحل لان انواعه المنقولات
الشرعيه كالصلوة والركوه ولا يبعد كونها من المنقولات الشرعية اذ لا ينقل
عند الاطلاق الا الى معنى الحسن والمنعم لكن يريد عليه ان ما لا يدرك بالتأمل من
كلام الله ان لم يتعلق بالعلم يكون من المتشابهات الا ان يقال انهما من المتشابهات
حقيقه وما ذكرنا من المعنى تأويلهما على طريقه المتأخرين وقد قيل ان من الا
صول المختلفه بين الشاعره والماتريديه انه يؤكل المتشابهات اجمالا ويقتض
تفصيله الى انه عند الماتريديه خلافا لالشاعره والمشهور ان المختار عندنا
التوقيف ابد مع اعتقاد حقيقه فان قلت هل يعلم النبي عليه السلام المتشابه
ام لا قلت نعم قال في المراتب اما النبي عليه السلام فربما يعلم باعلام الله تعالى
كذا قيل ثم قال في المحل المذكور ايضا في فخر الاسلام انه يعلم المتشابه
ثم قال ايضا ان ذلك على رأي المتأخرين فارفع فتأمل وانما من حيث
المنطق الذي يوصل به الى المطالب المجهوله فان قيل كيف يتصور البحث
على البهائم الشرعيه من حيث المنطق وقد صرح بحرمتي في الاشياء ونسب

مطلبه منطق

صاحبه الى البدعة بل تعلم كثر الخمر كما في القهستانى والمصنف
 العزلى ما نقل عن الجواهر وصرح بحجته على القارى في شرح الفقه الاكبر
 عن السيوطى وعنه ابن الصلاح والنووى وروى عن اجماع السلف
 وبعدم قول **•** روايته عن ابن رشيد وقدر الرشيد يجوز الاستفتاء باوراقه **•** شرح
 الخالصة ذكراته ونحوها قلنا ذلك الى المنع لم يقصر النظر اليه بحيث يهمل سائر
 العلوم المقصودة لذاتها او يحصله لاغراض غير حميدة او يحصله ولكن لا
 يستعمله في محله من العلوم الشرعية كما في منقذ الضلال للامام العزلى او لم يكن
 قصد التعصب والامام الموحدين كما في بعض الكتيكف وقد اشار البرازى
 الى وجوب كفايته وكذا الامام البركوى والمحقق الشريف وغيره الى وجوبه عينا
 واتقاة اكثر الاصوليين انهم سبوا الى اصول الذى هو واحد العلوم
 الشرعية وانتمها كلها من اكار علماء الدين فيازم تفسيق هؤلاء العلماء
 وتجهيل كل من علمه وتعلمه وصنف فيه من كبار العلماء وقال السيوطى في الا
 تقان ونوع من القرآن يستنتج منه النتائج الصحيحة من المقدمات
 الصادقة الى اخر ما قال وقال ايضا في العلماء ان القرآن مشتمل على جميع
 البراهين والادلة الى اخر ما قال ايضا وما نقل الى العزلى رجع الى تحريم
 فليس بثابت وعدم استناده عن السلف محمول على عدم احتياجهم لبيان
 طبايعهم وقوة زكائهم فان لم يوجد تفصيل المطلق فيهم لكن اجمال ليس
 مجال عنهم بل الجملة المنع امامكارة او محمول على نحو ما ذكرنا فلا انقر هذا
 فنقول لا لصاق تعريف لفظي للبناء اذا التعريف اللفظي جار في جميع انواع

الكلمة

الكلمة ولو عرفنا لانه ما يقصد به تعريف مدلول اللفظ وهذا يتحقق في الحرف
 ايضا وقد قال بعض المحققين التعريف اللفظي اشبه بالمباحث اللغوية وكذا
 قولهم في بيان معنى لفظ الاسم ما ابتداء من المسمى لفظي اذا ظاهر ان هذا المعنى
 معلوم قبل التعريف والمقصود من التعريف مجرد التعيين من بين سائر
 المعارف فان قيل اللفظي يكون بالمفرد وهذا ليس بمفرد قلت قد يكون بالمركب
 لكن لا يقصد فيه التفصيل عند عدم المفرد او وجود المفرد ولكن لا يكون اعرف
 ويمكن كونه تعريفيا اسميا ابتداء من معنى اصطلاحى وان صرح بعضهم انه لغوي
 والا لفيه كونه اسميا على ما قال بعضهم لانه اشبه بالاصطلاحية ويكون
 حدا تلمعا اسميا لبقا وان هذا المعنى هو المتعلق في ابتداء الوضع قوله ما الى لفظ
 جنس قريب وقوله ابتداء عن المسمى فضل قريب وبمترلة قافهم وان قيل
 في تعريف الله انه اسم ذات مستجمع لجميع الصفات فالاشبه انه تعريف لفظي
 كما عرفت وان قيل انه الواجب للوجود لذاته فالاقرب انه ليس بلفظي بل الظاهر
 انه تعريف حقيقي رسمي وناقض يعنى رسم حقيقى ناقص اذ الجنس قريبا او بعيدا
 متفلاستلزامه التركيبى الملح في حقه تعالى شأنه اذ لو كان لم ينع جنس لكان
 له نوع **•** انما يحتاج الى فصل مميز فيازم التركيب فلهذا قاله في
 كونه **•** تعذر الحد التام في حقه تعالى فلو لم يتبع معرفته تعالى للعباد وان اورد عليه بان
 الرسوم قد يعيد لكنه وبانه يجوز ذلك بالنسبة والتعذيب والتجريد بان يخلق الله تعالى
 علما ضروريا لمن يشاء من عباده والمطوى قد ينقلب ضروريا لبعض الاشخاص
 كما في شرح المواقف فان قيل التعريف الحقيقى ولو رسمنا انما يكون بالكليات

العلم والامام المحققين
 منهم القائلون باللفظي
 والصفويين والعلائيين
 من كنى ليس بواجب

الحرف والمعروف هنا هو ذاته الشخص الجزئي فيكون العلم من المعرف والتساوي شرط
 في جميع التعريفات عند المحققين وقد قال بعض المحققين الشخص لا يجد بل التعريفات
 للكليات وان الرسوم انما هي بالعرض وعرضيات الجزئيات ليست بل لازم بل من
 المفارق والمفارق لا يجوز التعريف بها اذ شرط كون الخاصة في التعريف لازما بينا
 مشاعلا قلنا قال في السلوح التحقيق ان تحديد الجزئيات بما امتياز عن جميع عمدها
 بحسب الوجود لا لازم الوجود ممكن نحو الكشف هو الكتاب الذي صنفه جابر العلاء
 في تفسير القرآن والجزئيات يمكن اخذها على الوجه الكلي وقد قال بعضهم التعريف بما ان الجزئيات
 الغير المادية ولذا الشخص مركب اعتباري من مجموع الهيئة والشخص وقد قال
 بعضهم انه لم يعم بهان على كونه تواسيطا عقليا وان قام على كونه بسيطا
 خارجيا فلهذا يجوز الحد التام فقام الوجود الحميمي ذات قام به التامة
 والمنعم والمحمي مثلا فالظاهر تعريف لفظي هذا هو بعض الكلام بحسب صورت
 البسملة الجليلة واما الكلام بحسب التصديق فيقال انه مملو خسر وعلة البضائية
 قضية البسملة كلية ان اعتبارضا فلفظ الاسم الى الجلالة استغراقا الى
 ابتدائي بكل اسم ونخصته ان عهدا اي ابتدائي باسم معبوده تعالى وهو الجلالة
 ثم قيل فان قلت ان اصدار الكلمة والجزئية على الموضوع وهما ليس على المو
 ضوع بل على المفعول والظاهر انها شخصية قلت ان المفعول قد يكون موضوعا
 متغيا وان فضلة لفظا فالمعنى كل اسم له مع ابتدائه كما في قول النجاة كل جابر
 ومجوز ومخبر عنه في المعنى مثلا مررت بزيد معناه زيد ممرور به ومدار
 المنطقي على المعنى لا على اللفظ وقيل ان هذه القضية ممكنة عامة

بمعنى

بمعنى ان سلب الابداء في الموضوع ليس ضروري مستحيلا او جابرا او الوقوع
 في ضمن الجواز وحيث ان يكون ممكنة خاصة ومطلقة عامة اذا اعتبر فعلية النسبة
 في المستقبل اقول بل الظاهر ان ادامة ثبوت الابداء بكل اسم له وقع بالفعل
 دائما في قولنا كل اسم ابتدائي به وهو كسب حديث الابداء او مطلقة عامة بل الظاهر
 كونها واقعية مطلقة في الضرورة في وقت معين بملاحظة امتثال الحديث
 والضرورة بحسب معنى الابداء بكل اسم ضروري وقت الامتثال بالحديث مثلا واما
 اقول الظاهر في حاصل قضية البسملة كل ابتدائي او قرأ في اسم الله تعالى ثم بسم الصغرى
 لسفلة الحصول ينتج من الشكل الاول هذا الابداء بسم الله فيكون الكلام استدلالا
 ليس بسم الله بقضايا قياسا ما معناه ثم قوله الرحمن يصح ان يكون دليلا على هذا الكبرى
 هكذا لان كل ابتدائي باسم من فاض منه الرحمن الدنيا ونعمها واسم من شأنه كذا فهو
 اسم الله فينتج المطلوب بمساحة بسم الله الرحمن يصح ان يكون دليلا على هذه الكبرى
 ايضا جوازا غير شبهة علمنا بان مجرد كون هذه الالزامات في الدنيا لا يوجب
 الابداء بل هو قاطب ان من فاض نعم الدنيا فهو فاض نعم الاخرة مختصا بالموحد
 ويمكن ان يجعل مضمون حديث الابداء دليلا على الكبرى فاقم وكذا نقول
 ابتدائي بالبسملة لان الابداء ورد في شأنه النبي عليه السلام كل امرئ بل
 آه وكل شأنه كذا فالبسملة فابتدائي بالبسملة او نقول ابتدائي هذا ليس
 بالابتدائي بالبسملة فينتج من الثاني ابتدائي ليس بابتدائي فيجعل حديث الابداء دليلا
 على الكبرى واما النظر من حيث الاول فيمكن ان يقال على الدليل الاول انه قولنا
 الله ذات فاض منه الرحمن وكل ذات فاض منه الرحمن فابتدائي باسم من طرف المعنوية

مطلوب

بمعنى

ان اريد كل رحمة فاض من الله فلا نسلم الصغرى في بعض الرحمة من العباد بنائها بحسب
 خلق الاعمال عندهم وذلك بعض فلا نسلم الصغرى في ذلك الا نسلم في الاشارة بغير
 اسمه تعالى والمواضع من لا يشاء باسمه تعالى فلا نسلم ليس بمطلوب في المطلوب
 ليس بل نسلم ولا نسلمت جعل التزديد بين الصغرى والكبرى باننا اريد الكل في
 الصغرى منه بما ترى باننا المطلق او البعض والكبرى في تمامه بعض من فاض منه
 الرحمة كالعبد فلا يشاء باسمه ولكن لا يعتبر الاشكال بقضا بالخلف هكذا
 دليلكم هذا جار في العبد مع غلظ حكم مدعاكم ان يمكن للعبد ان يقال في
 ذات منه رحمة وكل كذا فابتداء باسمه فلا يقال العبد يستدعي باسمه والجواب اننا
 نحنا ان كل الرحمة من الله ونقول لو كان العبد خالقا لافعاله لكان عالما
 بتفاصيله كيف وقد قال تعالى الله خالق كل شئ فمن قيل ابطال السند بل المساوي
 ويمكن ان يعتبر اثباتا للمقدمة المسمية بالاية الكريمة فان قيل هذا السند
 اخصر لان المقدمة اعم في الحقيقة كل رحمة من الله ونقيضه بعض رحمة ليس من الله
 وحاصل السند بعض رحمة من العبد فالظاهر ان الخصم قلت البنية بين السند
 ونقيض المسمي بحسب المفهوم بل بحسب الصديق والتساوي ظاهر على ان يدعى
 كونه المقدمة اعم بدعيته في نفسها فلا تقبل المسمي وما اورد في مقام السند
 انها هو شبهة فاذا ابطال هذه الشبهة والخصم بطل المسمي فلا يتصور بقاء
 المنع مجردا كما في حجة ميرزا جان ولو سلم انك قد سمعت كون دليل الابطال
 دليلا لاثبات المقدمة اعم فان قيل اذا اعتبر المانع كون السند المذكور
 معارضا لاثبات المقدمة اعم ان يكون معارضا في المقدمة كما في الج

ط حكمة العبد عنه بيان
 على شرح الشبهة تحت
 ملا السند بان الدليل الاول
 الوجود عنه بيان

الفتح فالبحث بان قلنا فالامر ح سهل لانه يزول عنه حكم السند وينقلب
 السند لا لا فيمنع ذلك فافهم وعلى تقدير انقضاء الجواب منع المقدمة الاولى في الصغرى
 اي الجريانية بالسند المذكور في الحقيقة منع صغرى دليل الجريانية في قوله العبد
 ذات فاض منه رحمة وان شئت تعتبر التزديد هكذا ان اريد من الرحمة الحقيقية
 فلا نسلم الصغرى وان مطلقا او مجازا فالصغرى مسلمة لكن الكبرى في الحقيقة
 الحقيقية وان اريد في الصغرى المطلق وفي الكبرى الحقيقية فللمقدمة ان
 مسلمان لكن تكرار الوسط محتمل ويمكن ان يقال على الدليل الاخير ان قوله لان
 ابتداء في رد في شأنه انه بطريق المعارضة ان دليلك هذا قام على تقيضة دليل
 وكل دليل شأنه هذا فافهم بيان الصغرى ابتداء في شأنه ورد في شأنه في النبي
 عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ بالحدوث فلو ابتداء في شأنه كذا في الجمل فمكون
 معارضة بالمثل في المسمى لا اتحاد في صورتي الدليلين مع تعابر الوسط فان
 نتيجتان قيل فيحتمل ان يكونا ليسا بنقيضين والشرطي التعارض التناقض قلنا
 بعد تسليم ذلك ان التناقض وان لم يوجد ابتداء لكن موجودا في قولنا ابتداء في
 بالحدوث ان الخصم من نقيض قولنا ابتداء في بالجملة ان نقيضه ابتداء في ليس بالجملة
 والاحصن يستلزم الاعم كاستلزام المساو كما في حجة ابي الفتح في ان التساوي
 والاحصن من النقيض كافي في المعارضة والجواب بالترديد في الصغرى ان اريد
 بالابتداء في حديث الحد لانه الحقيقي فلا نسلم الصغرى وان العرفي مثلا فلا نسلم
 للتفريق في النتيجة في ليس نقيضا ولا مستلزما له اذ الاتحاد في الوجودات
 التامة شرطي التناقض ولا اتحاد في الزمان على هذا التقدير ويمكن على الدليل

المذكور ايضا بطريق المقص بان دليلك هذا مستلزم للنسب والدور وكل شانه
 هذا فاسد لان نقل البسملة امر ذو بال وكذا امر ذي بال بالبسملة ولم يجر الجواب
 بتجريد الحديث من قبل عام خفف من البعض اذا العقل بالالتماع ايضا فخصص الامر
 الواقع في الحديث بما عدل نقل البسملة فهذا راجع الى منع الكبرى ويمكن على هذا
 الدليل ايضا بطريق المناقضة ان المطلوب هو اتيان البسملة على طريقتي الكتاب
 والظاهر ان الحال من الدليل هو مطلق الايتان او باللفظ فقط وان اللفظ هو ايتان
 مجموع بسم الله الرحمن الرحيم واللازم من الدليل هو اتيان مطلق اسم الله تعالى صلها
 مع التقريب لا التقريب بسم الله اذا كان النجيب عن المبدأ ويساويه واخصر منه
 مطلقا وهذا ليس بواحد مما ذكر في العام والعام لا يستلزم الخاص باحدى
 الدلائل الا الثالث فلا تقرب عند كونها عاميا عام المبدأ كما عند كونها اعم من وجه
 او مبينا وان ثبت قلت ان اردت من الابتداء في الصغرى الابتداء كتابة وقول
 فلا نم كون الابتداء في الحديث كذلك بل الظاهر من الابتداء في الحديث ما هو المقول
 ان وارتد القول فلا تخم التقريب وعلم فيمكن للمع الا فراذا الغل من بسم الله في الحديث
 المطلق جوابه ان كان المراد من الامر في الحديث الكتابة فالظاهر من الابتداء
 كذلك ويؤيد كتابة البسملة في اسلوب الكتاب المجيد على انه يفترج حديث الكتابة
 كما يستدل بمكاتبة عليه السلام الى الملوك وكذا اجديت البسملة ايضا والى
 الكلام المبين ايضا واما من حيث لفقه الذي هو علم يعرف به كيفية العمل
 من الوجوب والتدبير والاباحة والحرمه والكراهية فيجوز في هذه البسملة
 الجليدة هذه الاحكام الشرعية اما الوجوب فكما في ابتداء الراجح وادعى

مطلب علم فقه

الضيد

الصناد وارسال لكن لا يشترط البسملة بل يكفي مجرد الذكر كما في البحر كل
 بشرط كونه خالصا عن غير الدعاء وغيره وفي بعض الكتب انه لا ياتي
 بالرحمن الرحيم لان الذبح ليس بملازم للرحمة وكما في ابتداء الفاتحة في
 كل ركعة كما في سجود السهو في الفينة حتى يلزمه السهو بتركها وبقعه
 ابتداء بها بلا والله الاكثر في الزيلعي والبدائع وحاصل حجته ان حديث كون
 البسملة تجزئ من الفاتحة ليس باقل ان يكون خبرا واحدا والوجوب يثبت بخبر واحد
 فصارت في الفاتحة عمدا ولكن لا يصح انها سنة واما الذبح بالمعنى الا اعم
 السنة والمصحف فاما السنة فلما ذكرنا في الاصح كما في البحر والمسألة
 شاملة للجهرية والسرية فمافي الميتة من ان للعام اذا جهر لا ياتي بها فلفظ
 فاحسن مخالف لكل الروايات كقوله من قال انه لا يسمى الا في الركعة الاولى
 يقول الفينة ايضا واجبة بين السورة والفاتحة حتى يلزم بتركها السهو
 كما في البحر لكن الشرط هنا البسملة لا مطلق الذكر وكما في ابتداء الوضوء
 قبل الاستنجاء وبعده الاحوال لا انكشاف في محل النجاسة فيسمى بقلبه ولو
 لم يسمها فسمي في خلالة لا يحصل السنة بل المندوب كما في سراج الوهاج
 ولفظ اذا سمي التسمية في اول الطهارة اتي بها اذا ذكرها قبل الفراغ
 حتى لا يخلو الوضوء منها بما في اكثر الكتب من عبارة تدل على عدم الاتيان
 مطلقا مما لا ينبغي وكما في ابتداء الاكل لكن ليس في ابتداء شئ ذكرها
 في خلالة يحصل السنة في باقية لا فيما فات وليقل بسم الله اوله وآخره كما
 في البحر عن ابن الهمام والفرقان الوضوء عمل واحد بخلاف الاكل فان كل

وفي فصول الاستسقاء في البسملة
 ملحوظة على الارض فيها البسملة
 ويجب في كل سورة نذر فسمي الله تعالى
 بسم الله الرحمن الرحيم في كل سورة
 بسم الله الرحمن الرحيم في كل سورة

لقصة فعل مبتداء كما في الزبلي فما في كثر المواضع اشعار حصول السنة
 في جميع ليس علمنا ينبغي ايضا وما المستحق فكما بينا السورة والفاحة سواء
 مقروءة من اوستراصر في الرخيدة والمجسني ابن عندي حنيفة ورجح
 ابن الهمام وتلميذه الحلبي وعند محمد سنة في الاخفاء وعند ابى يوسف
 مع رواية الامام ليس سنة ولا مستحبة ولكن الاتفاق على عدم الكراهة
 كما في البحر وكما في ابتداء كل كتاب وفي سائر كل اخرى بل كما في بعض
 الرسائل ولعل الظاهر ان قيل السنة لقوة دليله واتفاق العلماء
 لا سيما صاحب الحل والعقد عليه مع شهادة الربيع النظم القديم كما لا يبر
 اليه سابقا فان قيل استنباط الحكم الشرعي من الادلة التفصيلية
 المناهضة للمجتهد فقلت هذا مشترك بين من ذهب الى استحبابه
 والى سنته وان ما يخص بالمجتهد المناهضة هو نحو العيان واستخراج
 الاحكام من نحو الخفي والمجمل والمشكل والمشارك فاما فهم الاحكام
 من نحو الظواهر والنصوص المفصلة فيخص به بل قد يقدّر عليها العلم العامة
 على ان الاجتهاد بمنزلة بعض الفقهاء فافهم وكما في ابتداء قراءه القوان
 بعد العقود عند بعض وبعض هذا الباب سياتي الشان في محل آخر
 واما المأذون فكما في اكل الشبهات قبل ومنه الايمان بها في شر بل الحان
 عند الجمهور ومن ابتداء سورة البراة دون اتيانها فيسقط هذا الرمي
 واما عند ابن حجر فحرام في ابتداءها ومأذون في اتيانها واما المباح فكما
 في نحو المشي والقعود والقيام لان البهائم انما تطلب لها فيه شرفا

صونا الاقران لهم تقابل المحقرات والتيسير على العباد فان جنى به
 في محقرات الامور على وجه المقطع والترك لا بأس بل حسن والا
 فالظان لا ينبغي اتيانها لانك قد عرفت ان اتيانها المناهضة في المشرق
 وشان فان قيل قد وقع في بعض الكتاب ان لا تسن في نحو الصلوة والحج والالكار
 والدعوات مع انها مما فيه شرف عظيم شرعا وعرفا قلت قيل في جوابه من
 حواجر القولي انها مشتملة للذكر وهي نقل الذكر فلا تحتاج الى ذكر آخر
 لكن اورد عليه بالقرآن فانه يشمل للذكر مع ان السنة اتيانها اقول لعلمها
 فيه ثابتة بنص على خلافه فلا يبالا عليها غيرها وانما يمنع حواجر
 في اول جميع القوان بل الاكثر عدمه والحكم في الجنس بحسب اكثر
 افراده واما الحرام فكما في ابتداء المحرم بل قد يكره في الخلاصة ان
 قال بسم الله عند شرب الخمر او عند اكل الحرام او عند الزنا كقول المراد من
 الحرام ما هو حرام قطعي سواء في ضمن الحرام لعينه ولغيره وكان الوجه فيه
 استحرام حله واستحلال ما يثبت حرمة قطعا كقولان ايراد التيمم انما
 يتصور فيما فيه اذنه تقوا ورضاه لان التبرك بلامه تقوا والاستعانة
 بعد تقوا لا يتصور فيما ليس فيه رضاه تقوا وتوحيدها في آخر صيدد المختار
 ورايت بخط نفع سرق شاة فدعها بتمية فوجد صاحبها هل تؤ
 كل الاصح لا كفره بتمية على الحرام القطعي لا ملك ولا اذن شرعي انتهى
 فيجوز انتهى وفيه ايضا وجد شاة مذبوحة هل يحل ام لا ومقتضى ما ذكرنا
 لا يحل لوقوع الشك في ان الداج من تحل كونه ام لا وهل تمي عليها ام لا

انتهى فان قيل ما الوجه في عدم كفره عند اكل المصنوب والنظر
 ان ثبوت قطعي ايضا قلت بعد تسليم قطعية فلازم كون في مرتبة السرقة
 في القوة اذ الجزاء في الغصب هو النقصان غاية التعزير ايضا وهو عند
 بعض واما جزاء السرقة فالحد الذي قطع اليد لان جزاء سبعة سبعة
 مثلهما على اسم قالوا في الغصب انما الغاصب يملكه من وقت الغصب كما
 في الدرر من الهداية والكا في وسائر المعبر وظاهر ان السرقة ليست
 كذلك فافوضا الى التركة لشي الدين محمد البركوي عليه راحة المالك والقوى
 من تخصيص الكفر بالمحرم لعينه بناء على لزوم تخفيف الله تعالى استدلالا
 بعدم الكفر في الغصب مما ينبغي ان يتأمل فيه على ان هذه العلة تجري في
 المحرم لعينه ويجوز في البسملة اي تمامها على الجنب والمأخوذ الا اذا
 قصد التيمن والذكر كما في المجموع المحيط فان قيل فعلى هذا يلزم جواز
 الصلوة بها فقط لانه اية على هذا التقدير قلنا سيذكر ان كان كانت اية
 فتواتره لكن فيها خلافا فقيها شيه وفرض القراءة فرض يبين فلا يقطع
 ما فيه شبهة تامة قال في الفصول ان سمع اسما من ثمانية ثمانية عليه
 ان يعظمه وان كان غير ظاهر نحو عز الله وجل جلاله وان لم يعظمه حين
 سمع لم يكن قضائه وكذا وقع التعزير في قاضيه ان من قواه سمع اسما من ثمانية
 تعالى والظاهر في غير اسم عدم الوجوب للذكر وان لم يمتنع بلفظه
 الجلال كما لو سمع اسم جميع الاسماء وفي بعض الكتب ان الكتاب لا يمتنع
 اتباع بالتعظيم نحو عز وجل وكذا يحافظ على كتب الصلوة والسلام على

رسول صلى الله عليه وسلم ولا يسام في تكراره واذ لم يكن في اكله ويصلي بلباسه
 كما كتبه ايضا وكذا التوضي والترحم على الصحابة والعلماء وبكره الاختصار
 على الصلوة بعد السلام وبالعكس عليها فقلنا في حاشيتنا على الدرر وبكره
 الرمز بالصلوة والتوضي بالكتابة بل يكتب ذلك كله بجماله وفي بعض المواضع في المنابر
 خاتمة من كتب عليه السلام بالهجرة والميم يكفر لانه تخفيفا لا نبيا كقر بلا مشك لعل
 انه ان صح النقل لم يوقد بقصد ماله فالظاهر ليس يكفر وكون لزوم الكفر كقرا
 بعد تسليم كونه منزها مختارا ان كان اللزوم بين اسم للعتياط في الاتفاق
 والاحتراز عن الايهام والشيء تام من حيث التفسير الذي هو علم بحيث
 فيه في احكام المعنى في حيث القرآنية والقرول ونحوه لكن قيل في العلوية
 الفنار ان ليس لعلم التفسير قواعد يتفرع عليها للزيادات فليس بعلم
 حقيقة لعدم مسئلة فاطلاق العلم مساحية فقالا ليسا بورد في
 اسباب التنزيل عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لما نزل به جبرائيل
 عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فلا يا محمد استعذتم قل بسم الله الرحمن
 الرحيم وعلم في الاتقان ايضا وفيه عن عكرمة وحسبه قال اول ما نزلت
 من القرآن بسم الله الرحمن الرحيم واول سورة اقرأ باسم ربك ثم قال وعندي
 انه في ضرورة نزول السورة نزول البسملة معها في اول سورة نزلت على الاطلاق
 انتهى لكن فيه كلام يعرف مما استقر في ان البسملة اية من القرآن انزلت للفضل
 بين السورتين ليست من الفاتحة ولا من كل سورة وهو الصحيح من
 مذهب الحنفية قال في البحر وجه لجماعهم على كتابته مع الامم بغيره للمصنف

مطلب علم النفس

وقد تواترت لا يخفى ان هذا انما يدل على كونها من القرآن لا على كونها منزلة
 للفصل ولا على عدم خرفها من السورة فلا يتم التقریب بقول لعل الوجه ماري
 عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان النبي عليه السلام لا يعرف فضل السورة
 حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم زاد البزار واذا نزلت عوفان السورة
 قد ضمت واستقبلت وابتدأت سورة اخرى وروى عنه ايضا فلا كان للسلوك
 لا يعلمون انقضاء السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم فاذا نزلت علموا ان
 السورة قد انقضت كسادة على شطالتيهين وعنه ابن مسعود رضي الله عنه
 قال كنا لا نعلم فصل ما بين السورتين حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم كما في
 الاتقان وايضا حديث قسب الصلوة بيني وبين عبدي فاذا قال الحمد لله
 الى اخره فانه لم يذكر البسملة فدل ان البسملة من الفاتحة وحديث عدد
 سورة المائدة ثلثين آية وهي ثلثون دونه كما في الجوهان قيل لو كان كذلك
 لم تثبت في الفاتحة اذ لا يتصور معنى الفصل لكونها في ابتداء القرآن
 قلت انا ما علمت فيما ذكره من الاخبار حق التامل فظننت الجواب على انه
 يمكن الفصل بالنسبة الى آخر القرآن وورد عليه سورة البراءة ومع
 ان ذلك الحكمة وهي ان البسملة آية رحمة وبراءة للقرآن والسيف
 وقيل هي آية من الفاتحة ومن كل سورة وهو قول ابن عباس وابن عمر
 وسعيد بن جبيرة والزهري وعطاء بن المبارك وعليه قراءة مكة والكوفة
 وفقهاها هم اهل القول الجديد للشافعي في انهم ورحمهم لكن
 البيضاوي اطلق قول الشافعي ثم قال انما احاديثها في ابي العهريرة

رضي الله

بسم الله الرحمن الرحيم

رضي الله عنه انه عليه السلام قال فاتحة الكتاب سبع آيات وليهن بسم الله الرحمن
 الرحيم وقول ام سلمة قرأ رسول الله عليه السلام الفاتحة وعد بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين آية ثم قال والجماع على ان ما بين الدفتين كلام الله والوفاء
 على اثباتها في المصحف مع المباعدة في تجريد القرآن حتى لم يكتب امين لا يخفى
 ان المطبوعين اية وفروا من الفاتحة ومن كل السورة واللازم من الحديث الاول هو
 كونها آية وفروا من الفاتحة فقط ومن الفاتحة جزءا آية من الفاتحة فاللازم ليس بتام
 المطبوع الا ان يدعى ان المطبوعين لم يخرجوا من الفاتحة مطلقا بدليل ان المقام هو
 الكلام على الفاتحة لكن تقدم تخير المدعى لا يلزمه على ان بين الحديثين في
 الظاهر تعارض ودعوى الاجماع لا يفيد شيئا مما ذكرنا انما يقوم حجة على من يقول انها ليست
 انما ليست من القرآن اصلا وهو قول ابن مسعود ومذهب مالك والمثوري ومن مذهب
 هب قدامه للحنفية وعليه قراءة المدينة والبصرة والشام وفقهاها وما ذكر من
 الاجماع انما ينبغي هذا القول نعم يرد عليه انه كيف ينقصد الاجماع مع مخالفة
 هذه الطائفة واردة اتفاق الاكثري لا يفيد لانه مع كونه غير مسلم في نفسه
 لا يقوم حجة وايضا هذا الدليل منقوض باثبات اسم السورة وعدايلها وكونها لمكية
 او مدنية بالمصاحف العثمانية ويدعى انه ليست مكتوبة فيها او يراى بما بين الدفتين
 ما لم يجمع على عدم كونها من القرآن وما لا كواكب كذلك كما ذكر الاستاذ العلامة
 قال في الاتقان مع منع من ان يكتب في المصحف بسم الله كاسماء السور
 وآمين والاعشار ولولم تكن قرأنا لما استجازوا اثباتها بخط من غير
 تميز ويمكن ان يقال ان يجوز ان يكون البسملة عند هذه المخالفين مستثناة

المصاحف الان يراد به

الى ان التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب اصله وليس بشرط
 في محله ووضع ترتيبه بل يكفي فيها نقل الاصل قبل وهو الذي يقتضي
 صنع الشافعي في اثبات البسملة في كل سورة ورد بان العادة فيما تواتر
 اليه الدواعي سيما هذا المعنى الذي هو اصل الدين في التواتر وقال ايضا
 غير القاصي بكونه قوم من الفقهاء والمتكلمين الى اثبات القرآن
 حكما لا علما بخبر الواحد قال قوم من المتكلمين انه يسوغ اعمال الراي
 والاجتهاد في اثبات قراءة ووجه وحرف اذا كانت ضوابط في العربية
 وان لم يثبت ان النبي عليه السلام قراها وكل ذلك خطأ ومنكر عند
 اهل الحق منكر والى البسملة كالمالكية بنقولهم على ذلك الاصل اعني
 لزوم تواتر اصله ومحله وترتيبه لانها لم تواتر في ائمة السون
 فليس بقرآن ولا صحيح قبلنا منع كونها لم تواتر في متواتر عند قوم
 دون آخرين وفي وقت دون آخر ويكون في تواترها في مصاحف الصحابة
 فمن بعدهم مع منعم عن كتابة غيره انتهى لمصلحة لا يخفى ان يجرى
 تواتر المكتوب في المصاحف لا يثبت التواتر المطلوب هنا على ما اثير
 انما على ان ثبوتها في مصحف بعض الصحابة كبن مسعود رضي الله عنه
 ليس معلوم بل الظاهر على فهم من مذهبه عدم ثبوتها في مصحفه
 اقول لعل الحق في هذا المطلب الدقيق على ما ذكر في مواضع متعددة في
 الاتقان وفي الزيلعي والبحر ونحوها من لطائف جامعة اكثرها شروط
 الرواية بالغة اعداد جميعها الى عشرين كونها قرأنا مترا بين السور

ففيصل

فيحصل التواتر المعنوي لا اشكال ولا تكاف وقد وجه عدم انكار منكرها
 ان كانا الزكارة وتباين نحو ما فهم على الف والالف والظاهر هو الكفر فان قيل
 انها لو كانت اية متواترة لجازت المصداق بها عند اي حقيقتة اذا لا يشترط
 اكثر من اية قلنا قال الراي في جوابنا انما لا يجوز المصداق بها لا اشتباه الا
 تارة واختلاف العلماء في كون اية لا لانها ليست من القرآن انتهى لكن
 قوله لا اشتباه لا تارة ليس على ما ينبغي الا ان يحل قوله واختلاف العلماء من
 قبيل عطف العام على الخاص ويختص الاقار على مذهب الصحابي فافهم
 فاصل الجواب قريب الى الجواب عن سؤال عدم الكفر فيما سبق وقال الحق
 التفات اذ في حاشية الاصول المتواتر قد يكون ناقصا عما يفيد الظن
 على ما هو التحقيق لكن المفهوم في كلامه في التواتر انه انما لا يثبت
 اليقين بطريق الضرورة وكذا من كلامه في شرح العقايد وانما من حيث
 القراءة فعلى الاتقان ولما حفظ على قراءة البسملة اول كل سورة
 غير اداة لاذكروا العلماء على انها اية فاذا اخل بها كان تارة كالبعض للثمة
 عند اكثرين فاذا قرأ من انشاء سورة يثبت له ايضا نص على الشافعي
 قال القراء وتباين كد عند قراءة نحو اليه يرد على الشاعرة وهو الذي انشأ
 جنات لما في ذكر ذلك بعد الاستعاذة من الشاعرة وايها من صوح الضمير
 الى الشيطان انتهى والمفهوم في كتب اصحابنا ليس بخارج عما ذكر وتعليل
 ذلك بتجمله مذهب اصحابنا المذكور فيما مر واساقرا فقد اختلفوا
 في البسملة بين كل سورتين غير اداة فالون والكسائي وعاصم

مطلب علم قراءة

القراء بيان

وابن كثير لما روى سعيد بن جبيرة رضي الله عنه قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يعلم انقضاء السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم
 وقد مر في التفسيرية بطرق متعددة وثبوتها في المصحف بين السور عدا براءة
 وهو الموافق لما ذكره قول اصحابنا الحنفية لكن لم نطلع على هذا الاثبات
 منهم فليستجروا وليأتوا بصلح في آخر السورة الاولى في براءة السورة
 المتأخرة ففيه امران ترك البسملة ووصل السور اما الاول فلما
 روى عن ابن مسعود رضي الله عنه قال كنت اكتب بسم الله فلما رأت
 بسم الله فمحيها كبت بسم الله فلما رأت قلا ادعوا الله واادعوا الرحمن
 كتبنا بسم الله الرحمن فلما رأت انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم
 كتبناها فهذا دليل انهم لم ينزلوا كل سورة واما الثاني فاذا كان
 كل سورتين كائنتين في عدم البسملة وقد جاز الوصل بين ايتين
 فكذلك بين سورتين بلا احتياج الى التمسك فيكون بسملة الفاتحة
 وخبرين الوصل والتسكت ابن عامر وورقش وابو عمر واما الوصل
 فلما مر واما التسكت فان آخر السورة الاولى واول الثانية ايتان
 وسورتان وفيه شعار بالانفصال لكنهم رجحوا واكتسبوا في اول
 اربع سور وهي ما اوله لا وويل والتسكت قطع الصوت زمانا
 قليلا اقصر من اخرج النفس لانه انطال صار وقفا وجعل البسملة
 في الكل وبعضهم ياتي بالبسملة في هذه الاربعة كراهة الايتان
 بلا بعد الفقرة وسبق ويؤيد بعد اسم الله والصبر والكرامة في التلاوة

لا اليس واما التسكت فلحصول الفضل الواقع للوهم المذكور وانفقوا في عدم
 البسملة وصلها وابتداء بين الايتان والبراءة لان البسملة امان وبراءة
 ليس فيها امان لنزولها بالسيف على ما روى عن علي رضي الله عنه اولون قصته
 احدى السورتين شبيهة بقصة الاخرى وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قبل البيان فظن وحدته ما على ما روى عن عثمان رضي الله عنه اولون النبي
 عليه السلام ثم اقول كل سورة بسم الله ولم يامر في هذه على ما روى عن ابي
 ابن كعب رضي الله عنه اولون اولها نسخ ونسخ من البسملة نقل عن مالك
 وقيل البسملة ثابتة في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه ورد انه لا يؤخذ بهذا
 واختار الاول الشاطبي وتبعه الجعفي وقال في الاتقان في العشرى الصحيح ان
 التسمية لم تكن فيها لان جبرائيل لم ينزل بها فيها ويحتمل ان يكون هذا
 وجه اخر ما شتم ان كلهم متفقون في اتيانها في ابتداء الجميع الا براءة واما
 في اقرار السور غير براءة فللمقاري الخبار بين ايتانها وتركها واما في براءة
 فكذلك فهم من ظاهر الشاطبي والمقول في السجاء ولكن عدم البسملة
 على ما نقل عن نصر الجري والذي اختاره الشاطبي في العلة اعني النزول
 بالسيف يقتضي عموم الحكم للاخر ايضا بل اوله سيما بالنسبة الى بعض الاجز
 كاية ثم في البسملة بين السورتين بحسب الوقف والوصل اربعة احتمالات وصل
 طرفها وفضل عن المقدمة مع الوصل بالمتأخرة وصل المقدمة مع الفصل
 عن المتأخرة وهذا الرابع حكوه والثالث مستحسن لا شعاره ليعترك الا
 لا ابتداء المقصود وفيه من القراء ايضا وصل البسملة باوائل ثم سور خمس

النزول بين

في اولها الحمد لله وسادسها سورة قوا في الادب ان لا يصل الاستمادة
 بالجملة ثم البسملة في ابتداء السورة مؤكدة في ظاهر الرواية وواجب
 عند القراء غير قالون فصح عندنا في ان التكبير باعقاب الفصل والوصل
 ستة اوجه الستة على آخر السورة وعلى التكبير وعلى البسملة ووصل
 الثلاثة والستة على الاول ووصل الاخرين والستة على الاولين ولا يجوز
 الستة على الاخر ووصل الاولين ووصل الوسط والستة على الطرفين
 وادخلت آخر السورة اجريت احكام الوصل وبقى المتحررون والنون في آخر السورة على
 حالها لا تعطى التناهي منها ولو تنوينها احكام التقاء الساكنين فتكسر
 القصبي وحذف المدي وتختل من الوصل وتوافق الى الالة بمختلفها واذا
 سكنت اعطيت حكم الوقف فاسكان وحذف بدل وروم واشمام ومعد
 واعطيت حكم المدوديه فلتبت همزة وتختل الجلالة نحو الماكين الله الخاتم
 الاثر الخبير انه حدث الله محمودة الله تعالى الله برضاه الله كذا في شرح طنجيري
 على الشافعي وما من حيث الحديث فله وجهين الاول بما يتعلق بالابتداء
 المشهور في السنة فهو الشارحين في وجه الابتداء بالبسملة هو الحديث
 المعروف بحديث الابتداء الذي سبق الاشارة اليه وهو قول صلى الله عليه وسلم
 كل امرئ بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتداء وفي بعض الكتب هو اقطع بدلا بتر
 وفي بعض الجزم وفي مدرواة الحديث في شرح النخبة للمولى علي القاري كل
 امرئ بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء ومثاله في الخطيب في بعض
 الرسائل وهو ظاهر لدلالة المقصود بلا احتياج الى بعض العناية

طلب على حديث

السابعة اشارت الى العال الاوقع في دلالة على المقصود هنا الاطلاق بلا
 احتياج الى شيء اصلا ما في الجعدي فانه روي عن النبي عليه السلام اول ما كتب العلم
 بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبت كتابا فاكتبوها اوله وهي مفتاح كل كتاب انزل
 ولما نزل على جبرائيل بها اعادها ثلثا وقال هي لكن لا تستك فيهم لا يدعوها
 في شيء من امورهم فاذ لم ادعها طرفة عين منذ نزلت على ابي بكر ادم عليه السلام
 وكذلك الملائكة وقريب اليه هذا الحديث مما كتبت بعض المشايخ في قوله عليه السلام
 اذ كتبت كتابا فاكتبوها اوله بسم الله الرحمن الرحيم واذا كتبتوها فاقرأوها
 وفي بعض الكتب من مفتاح الحصن الحصين عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يذكر الله فيه يبدأ به بالصلوة على
 فهو محقق من كل بركة وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم لم تخلقوا باخلاق الله تعالى
 ولا شكر ان عاداته تعالى في ابتداء كل سورة هو بيان البسملة فحق
 ما موروث به والذكي بما يتعلق بفضلها وشرفها ولا يمكن لحاطة كل ما
 يتعلق بذلك لعدم حصصه ولكن لذكر بعضها وان لم يثبت عندنا شرط
 الرواية في بعض الاحاديث لانها ليس باقل عن احتمال كونها ضعيفا والا
 حاديث الضعيفة يجوز روايتها فيما يتعلق بالفضائل سيما اذا وافق
 العيين وقد استوفى في حاشيته على الدرر منها ما في بعض المعتبرات
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل ما في الكتب المنزلة فهو في القرآن فهو
 الباقية وكل ما في القامحة فهو في بسم الله الرحمن الرحيم في البا وكل ما في الباء
 فهو في النقطة التي تحت الباء وفي الفوايح المكية اسند ذلك الى علي رضي الله

وكل ما في القرآن

وورد وكل ما في بسم الله الرحمن الرحيم

عند ثم زاده قوله وانا النقطة التي تحت البناء وفي الرسالة الموضوعه للبرهانه
الشيخ البوني قيل ان الله تعالى لما نزل بسم الله الرحمن الرحيم حضرت لها
الحيال الراميه وتزلزلت لها الارضون السبع السموات واقدارت الملائكة
ايماها والمخلوقات يقينا وخزت الجن على وجهها وتحركت الاقلاق وحركت
لعظمتها الاملا لئلا تكون مكتوبة على جبين ادم عليه السلام من قبل ان
يخلق بخمسائة عام وكانت على جناح جبريل عليه السلام يوم نزل
على ابراهيم عليه السلام فقال بسم الله الرحمن الرحيم يا ناركوف بردا
وسلاما على ابراهيم وكانت مكتوبة على عصي موسى عليه السلام بالعبرانية
ولولا هي ما انقلب البحر وكانت مكتوبة على لسان عيسى عليه السلام يوم
تكلم في المهد صبيا وكان يتكلم بها على الموتى يبرأ الهمم والارض
باذنه وكانت مكتوبة على حاتم سليمان عليه السلام وفي شمال المعارف
روح النبي عليه السلام من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكان مؤمنا
سجدت مومل الجبال الا انه لو سمع تسبيحها وقال ايضا صلوات الله عليه
وسلم اذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم قالت الجنة لبيك اللهم وسعدك
الهي ان عبدك فلا قال بسم الله الرحمن الرحيم اللهم فخرج من النار واخلى
الجنة وروى عن ايضا صلوات الله عليه وسلم قال ان الله امتى قوما يا تون يصوم
القيمة وهم يقولون بسم الله الرحمن الرحيم فتقل حسنا ثم على سبيلهم
فتقول الامم سبحان الله ما ارج حسنا ثم يقولون اللهم انبئنا ثم انما ذلك
لانه كان لا يبدؤا كلامهم بثلثة اسماء من اسماء الله تعالى ولو وضعت في كفة

البيان

يشون النبي ليس في ظاهر
المشت له في الاعاود
في الخارج في قولنا ريدلا
الحصول فيكون الخارج
ده وان وجود الخارج
حوله لا نفس ولا
وجود في الخارج كون وجود
لا يقتضي كون نفس
تريفي في حاشيته مطول
لف الدال الوضي
شرح مطالع

منه من العلوم حتى يقطع عقبات النفس بالتنزه عن ظلمات الجسمانية
 ليتوصل الى تخليته القلبية عن غيره كما وتجليته بذكره تعالى وهو علم المكاشفة
 الذي هو نور يظهر في القلب ويشاهد به الغيب وهو المعنى في قوله صلى الله عليه وسلم
 على ما في جامع الصغير علم الباطن سر من اسرار الله وحكم في حكم الله يتقنه في
 قلوب من يشاء عباده وفي قوله عليه السلام على ما في عين العلم اذا دخل
 النور في القلب انشرح اي عاين الغيب قال في المنايا خاتمة وما علم المكاشفة
 فلا يحصل بالتعليم والتعليم وانما يحصل بالمجاهدة التي جعلها الله تعالى
 مقدمة للهواية حيث قال والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبيلا وبالجملة
 انه علم لا يتصل بالمال من بين يديه ولا من خلفه ولا عوج في دياره ولا نيات بل لو
 جمع علم العالماء وحكمة الحكماء لغيره استيفاء اوضاعه واسرارها وبدلوا
 بما هو من لم يجدوا الله سبيلا لانه مقتبس من نور مشكاة النبوة وليس في
 النبوة نور يستضاء به كيف يتصور الاستباه في طريقة اول من رآها
 تظهر في القلب على ما في قوله تعالى ومفتاحها استغراق القلب بذكر الله واخرها
 القناباته تعالى قال الحق التفتار في شرح المقاصد اذا انتهى السلوك
 الى الله تعالى وفيه يستغرق في بحر التوحيد والقرآن بحيث يصحح ذاته في ذاته
 وصفاته في صفاته ويغيب عن كل مخلوق ولا يرى في الوجود الله وهذا الذكر
 يستمر الفناء في التوحيد واليه يشير الحديث الا لم يزل العبد لا يزال يتقرب
 الى حتى لا يصبته كنت سمعته الذي يسمع وبصره الذي يبصر وروح ربه
 يصدر عنه عبارات تشع بالحلول والاتحاد لغصور العبارة عن بيان تلك الحال

بالنور اقل هو
 فاذا اجبته

وتعذر

وتعذر الكشف عنها بالمقال ونحن على ساحل التمني تعترف من
 بحر التوحيد بقدر الامكان وتعترف بان الطريق في العيان دون البرهان
 والله الموفق انتهى قال الامام حجة الاسلام لبعض تلامذته الجواب
 عن بعض ما سئلت والتكلم بها حرام عمل انت بما تعلم تنكشف لك ما لم
 تعلم ولو انهم صبروا حتى يخرج اليهم لكان لهم ثمن انك لا تصل الا بالسبر
 اولم يسبروا في الارض فينظروا قال في النور المصير ان قدرت على بدل الروح
 فتقال والا فلا تستغل بترهات الصوفية فان قيل اننا نرى كثيرا من العلماء
 يمنعون هذه الطريقة بل بعضهم يكونون اصحابها قلنا المنع المعتبر لمن غير
 هذه الطريقة ولم يتبعها بل يتكلف ان يجعل الطريقة الشريفة تابعة لتسهي
 هوه ويحدث في ذلك ترهات كاذبة وحالات كاسدة خارجة عن قاعدة الشريعة
 القويم وفي ديرة الصراط المستقيم واما التكفير سببا لاسلامهم كالشيخي
 محي الدين العربي حيث ذهب الى كفارة جماعة من العلماء كعلي القاري وضع
 رسالة مخصوصة على كفارة بخصوص الفاظه في الفصوص والفتوحات
 وقد ذكر في التفهيم ان في فلول المسالك لساني القروع نحو البرارية اذا كان
 في المسئلة ما يه وجوه تسعين وتسعين يوجب الكفر ولو احدى يمنة بميل
 لما يمنة ولا يفتي بتكفير مسلم امكن حمل كلامه على محمل حسن وفي الاصول
 لا ترجح بكثرة الادلة سيما قد توارى من حسن حاله وشهد على حسن اعتقاده
 سائر مصنفاته وبالجملة ان ظاهر بعض كلماته وان اوجب صريح الكفر
 لكن لا ينبغي ان يكفر وقد وقع للسيوطي وابن الكمال ولا في السعود ولصاحب

فالعالم

القاموس والسيد الشريف وغير من كبار العلماء وفتاوى وكلمات يوجب مدح
 والمنع عنه مطالعته كنية التفصيل في المختار والتفصيل ليس له مجال والا
 جمال ليس له غناء مقتضى الحال ثم يرجع على ما نحن بصدده في البسملة
 الكريمة وقد رتبت ان هذه الطريقة لا تحصل بالبرهان والبيان الا بالمجاهدة
 والابرار والمجاهدة على ما اختاره سيادة جمهور المتصوفة واكابرهم قدس
 الله امرهم وافاضنا من حقيق زلالهم بتجليل اسم الذات لفظة الجلالة التي معنا
 اي مسماه اعني ذات سبحانه وتعالى القلب وهو الخزانة من الروح والسر والحق
 والاضيق في عالم الامر الذي خلق الله تعالى بكم من غير مادة وهي النفس الناطقة
 والعناصر الاربعة فحمل القلب المصغرة تحت ثدي اليسار والروح مثله في اليمين
 والسر في اليسار والصدر والحق في يمينه والاضيق في وسطه والنفس في الدماغ والعناصر
 تذرج فيها وكل من المحال محل الذكر على الترتيب فكيفية ذكر اسم الذات بالقلب
 مثلا ان يلتصق اللسان بسقف الحلق وينطق النفس على حاله واللسان على الاستبان
 وتحويل القلب لفظة الجلالة ويستمر على ذلك في غير انقطاع وان تكلم باللسان
 عند الحاجة فلا ينقطع خياله فانه مدخل ما وراء هذه المعبودة من القوى والهيئات
 عند دخول القلب بالذكور ونسيان علمه فان حقيقة ذكر الشوق نسيان
 ما دونه فاذا دام الذكر دام النسيان واذا انقطع مجد لوتكلف باخطار الغير
 الغير لم يحضر القلب كرم الى الروح ثم الى المستر ثم الى الحق ثم الى الاضيق ثم الى
 النفس فاذا ارتفع الذكر في لطيفة النفس حصل سلطان الذكر بان يحكم
 جميع الانسك بل على الافاق ايضا هذا بعض ما ذكر بعض ساداتهم قالوا

فكذلك نسبة الالهية
 سواء كان ذلك الاله
 في الموضوع والضمير

ان طريقهم لوفيا في الكتابة بل بالصحبة والخذ من كامل حواشر اخط
 الاحت المتصلة في محالة متسلسل الى النبي عليه السلام والا فيكون
 مسخرة للشيطان قال ابو زيد البسطامي قد مر له روحه من لم يكن له شئ
 فالشيطان شئ وقال غيره لو ان الرجل يوحى اليه ولم يكن له شئ لا يوحى منه
 شئ كما في الفواحش والمصادفة الى مثل هذا الشئ من انفسكم انتم تتع
 من مساعدة السعاة من يوفقهم الله تعالى اليه لكن لا يصلح كل مدعي ان يقدي
 اليه سيما في هذا الزمان بل لابد ان يتامل في هذا الباب لان سفهاا اللها
 وشركاء الطغام ممن لا شئ رايحة من فواحشها ولا يدعيها في فواحشها كانوا
 يدعون الشيوخ فتم فضلوا وضلوا شعر ومن يطيل الحسنة في غير اهله
 بعيد عليه ان يفوز بوصلها فان قيل حقيقة هذه اذالم يكن
 تحصيلها بالكتابة بل بالمجاهدة وذلك بالخذ من اجل عالم عام
 يصير فما فائدة هذا البيان قلت نعم لكن المراد ان قد توصل المشافهة
 ومن قوايد المتصوفة ايضا ما في شمل المعارف من اخلاص المجاهدة والرا
 ضة وتخلص به من زبد الشهوة والغضب ونحوهما وجلس في مكان خال
 وغلق حواسه وفتح عينه الباطنة وسمع وحصل القلب في مناسبات
 عالم الملكوت وهو يقول لفظة الكريمة وهي الله دائما بالقلب دون اللسان
 لما ان يصير لا خبر له من نفسه وفي العوالم ويتجلى لا يرى شيئا الله سبحانه وتعالى
 انفتحت له طاقة ينظر منها ويبصر في البقطة ما يبصر في النوم فتظهر له
 ارواح الملائكة والانبيا وغير ذلك من الصور الحسان ثم انكشف له ملكوت

وقد قرر في محله ان
 انما يتوقف على وجود
 الثابت في لان قولنا
 كاتب في الخارج في
 ظرفا لنفسه لا يوجد
 ما كان الخارج في ظرفا
 لم يقتضي قولنا لا يوجد
 في الخارج في الخارج
 في الخارج كما حققنا
 كالمبني افدى
 عن المبدول

السموات والارض ودانيها لا يمكن شرحه ووصفه كما قال عليه السلام
 زويت الارض فزويت مشارقها ومغاربها وقال الله تعالى وتبطل اليه
 تبتيلا ومعناه لا ينقطع عنه كل شئ وتظهر القلب عن كل شئ والابتهاج
 الى الله تعالى بالكلية وهو طريق الصوفية وقال في التوحيد عن بعض المتشائخ
 وعليك بكلفظة الله الله من غير مزيد فانه نتيجة اذكاره عظيمة وبركة
 اثاره عجيبة وذلك ما قال الامام حجة الاسلام في بعض كتبه حق انهم
 وهم في يقضتهم يشاهدون الملائكة وروح الانبياء ويسمعون منهم
 اصواتا ويعتقون منهم نوادا الى اخر ما قال في التفسير في كتاب عجائب القلب
 من الحياء فكل من الزائعين تزيق سكرهم ولا يمكن من السامعين من وراء
 حجاب لان المنصديق مدعا هم هو التجربة الصادقة وهي الدخول في
 طريقهم معقبة المجاهدة لا البيان بالبرهان والافلا ينتج الاما يجب
 الاستهزاء والهو ان ونحو كما قال العلامة الرباني المحقق الثاني في ساحل النقي
 رزقنا الله تعالى الخوض الى بحار معرفتهم واعلم ان اسم الجلال هو الله اعظم عند
 ابي حنيفة والكسائي والشعير اسم الله انا سمعوا وابي جعفر وسائر جمهور
 العلماء وهو اعتقاد جواهر شيوخ الصوفية وتحقق العارفين فانه
 لا ذكر عندهم صاحب مقام فوق مقام الذكر باسم الله مجردا قال الله تعالى
 لنبيه صلى الله عليه وسلم قل الله ثم ذرهم الرحمن الرحيم قال الشيخ ابو العباس
 البوني فالرحمن الرحيم من اذكار الصوفيين ليسع لهم يتغنوا الكوب فتح
 ابواب الفرج وقال ابن العربي من اذكاره لا يشق ابد البغية للقفل من كونه

ويوضح

ويوضح الجلال في رموزه والرحمن من البسملة صفة الرب والرحيم منها
 صفة محمد قال الله تعالى يا المؤمنين رؤوف رحيم وبه كمال الوجود وبالرحيم
 تمت البسملة وتبتم بها تم العالم خلقا وابداعا والتختم الكلام بختام
 سيد الانام عليه افضل الصلوة والسلام والبررة الكرام ولتقبض
 عنان الاقلام في بديا اسرار الامام خوقا على السامعين من الملائكة
 والناظرين من الكلال والافرايز منطوقا لان الساعدا لا سفارا واصدا
 نفاهم دلالة التحمل الاعمار لكون بحار عجائبيها لا تنقضي ابدا ومضار
 غرائبها لا ينتهي رمد كيف لا وهي فتاح الكلام القديم ومنظر لجميع
 اسرار القرآن العظيم فالمطلب في غاية العزة والبضاعة في غاية الغالة
 مع كون ذلك ثمرة فريضة جامدة ونتيجة فطنة خاملة مع صدوره
 عن بلاطم الاستقلال وتكاثر عوائق الاحوال فالمرجو من الاخوان المتحابين
 في الله سلام الله عليهم اجمعين واوصلهم الله الى اعز بقيةهم الى ان يصلوا
 الى مرتبة حق اليقين ان يذكر في بخاتمة دعواتهم اجمعين

سبحان ربنا رب العزة عما يصفون وسلام على

المرسلين والمحمد لله رب العالمين

هذا آخر ما ابدع حكمة الحكيم من بيان

بسم الله الرحمن الرحيم تمت في شهر

ذو الحجة من شهر ربيع الثاني

والف من هجرة من له كل العز

والشرف

فقد حج الفلاح
منذ الصبح إلى
المغرب فوجد
العلم في
الكتاب

مكتبة

Handwritten text in Arabic script, likely a religious or historical document, featuring red ink for emphasis or headings.

واياتنا في آياتنا **فشرحت** شرحاً مختصراً مفيداً نافعا
 جيلاً شاملاً من القواعد مفيداً عن الغير معزفاً بقلة بقاء
 وعلا وجودي وكثرة شغلي وموتكم على الله وبه ملتجئ
 ليكون آخر الأخرى يوم الأخرى وقد بناها للطلاب العظماء
 ومهنية للتمسكين بالأضواء وتحفة للمفتسين للخلافة
 وباعتها الجائعين الثيران ودراجاً لنا في رمضان الجنان
 الأعمال بها الاخوان مؤدعوا الدنيا بالغفران من جناب
 الديان والله المعطي المسان وعليها الاعتماد والتكوان
 فثبتت هذا الكتاب زينة القواعد وعقدة الفوائد
 ورجوت ان لا اكون في منزلة البغية العظيمة من اهل
 الخسران واسألى الله ان يجعلنا العبد لله خالداً
 لوجهه الكريم ومكفراً لذنوبي بفعله الغيم وجالداً
 لشقايتي بحبله الداعي الى السبيل القويم أمين بجاه
 سيد المرسلين ونحن نذكر بجملة وكبره ان شاء الله تعالى
 قبل الشروع الى المنى بعض القواعد المتفرقة والفوائد
 المتعلقة وجدتها في كتابي بعض العلماء الربانية
 وبشرنا على طريق الاسولة والاجوبة نعلمنا للطلاب
 في الامتحان موااسكنا للثانين في الزمان ونعظم الله
 لنا بالغفران **فان قيل** لما قدمنا الصوفي على النحو **قلت**

قوله مختصراً مفيداً نافعا
 مختصراً مفيداً نافعا
قوله شرحاً مختصراً مفيداً نافعا
 شرحاً مختصراً مفيداً نافعا
قوله الجائعين الثيران
 الجائعين الثيران
قوله الجائعين الثيران
 الجائعين الثيران

قوله الجائعين الثيران
 الجائعين الثيران
قوله الجائعين الثيران
 الجائعين الثيران

قوله الجائعين الثيران
 الجائعين الثيران
قوله الجائعين الثيران
 الجائعين الثيران

قوله الجائعين الثيران
 الجائعين الثيران

ان الصوفي يعرف به الكلم والنحو احوالها الكلم بمنزلة الذات
 واحوالها بمنزلة الصفات ومعرفة الذات مقدمة على معرفة
 الصفات فلهذا قدمت الكلامين قراء الصوفي على قراءة النحو
فان قيل كم يحى النحو من اللغة **قلت** يحى على فسة اللغة **فان**
اجدما معنى الجانب كقولك سرت نحو داراي الى جانبها **والثاني**
 معنى المقصود كقولك شوت نحوك اي قصدت قصدك
والثالث معنى المعقود والمثل كقولك ما جشتم نحو الفاي
 مقداره **والرابع** معنى الشبه والمثل كقولك مررت برجل نحوك
 اي شبرهك ومثلك **والخامس** معنى النوع كقولك عندي ثلثة
 ابناء من الطعام اي انواع منه **والسادس** معنى البعض كقولك
 اكلت نحو السمكة اي بعضها كما جاء في قول الشاعر نظم نحونا
 نحو دارك يا حبيبي لقينا نحو الف من رقيبى وجدناهم جياما
 نحو كلنى تمنوا منك نحو من شر لفلن **قوله** ما النحو في الاصطلاح
 قلت علم باصول يعرف بها احوال واخر الكلم من جملة الاعراب
 والبناء **فان قيل** ما الكلمة في الحق قلت الكلمة لفظ وضع
 لمعنى مفرد وهو اسم وفعل وحرف **فان قيل** ما الاسم قلت
 هو ما دل على معنى مستقل بالفهم غير مقترن باحد الازمنة
 الثلاثة **فان قيل** ما الحرف قلت هو ما دل على معنى مشترك
 وحرف الجر لا م التعريف وكونه مبتداء وخبر او فاعلا و

مطلب في نظم حق الحق
مطلب في تعريف الحق
مطلب في الكلمة
مطلب في الاسم
مطلب في فاعله

مطلوب
في جملة المعقولة

بينها الافادة الكلام تقوية وتشديد وتخصيص فان قيل
كم تجبى المعقولة من الواضع قلت تجبى في ستة مواضع
احدها الواقعة بين المتبدل والخبر **والثانية** الواقعة
بين الفعل والفعل **والثالثة** الواقعة بين الصفة والفعل
والرابعة الواقعة بين الحال والحال **والخامسة** الواقعة
بين القسم وجوابه **والسادسة** الواقعة بين المصنف وبين
البيان فان قيل ان جملة الخبرية ان تقع بين النكرة والمحضة
هل تقع من العرب قلت هي تقع بعد النكرة المحضة فصفة
نحو حتى تنزل علينا كما بانقروا فجملة نقرؤ صفة لكما بالان
نكرة محضة فان قيل ان تقع بين المعرفة المحضة هل تقع
من العرب قلت حال نحو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر
فجملة تستكثر حال من الضمير المستتر في تمنن لان الضمير
كلها معارف بل هي اعرف المعارف فان قيل ان تقع بوعيد
المحض منها قلت فجملة لئال والصفة مثال الجملة
للوجهين بعد النكرة مررت برجل ضال يصلي وان شئت
قد ريت جملة يصلي حال لانه قد قرب من المعرفة صفة
قائبة لاصل لانه نكرة فان شئت قد ريت جملة يصلي حال لانه
لانه قد قرب من المعرفة باختصاصه الصفة ومثال
الجملة للوجهين بعد المعرفة نحو قوله تعالى كلوا مما

مطلوب
في جملة الخبرية

محل

56
يحل استنادا فان المراد بالخبر الجنس فيقرب من النكرة وذو
التعريف فجملة الجملة من قولها يحل سقارا الى جهتين
احدهما الحالية لانه الحار بلفظ المعرفة **والثاني** الصفة
لانه كالنكرة في المعنى فان قيل هل يتعدى قوله بحرف قلت
هو يتعدى بخمسة احرف **الاول** الباء نحو قال به اي حكمه
والثاني اللام نحو قال له اي ضابط له **والثالث** الفاء
نحو قال فيه اي اجتهد فيه **والرابع** العين نحو قال عنده اي
روى عنه **والخامس** العلى نحو قال عليه اي افترا عليه فان
قيل هل يستعمل لفظ النظر بحرف الجر قلت ان استعمال النظر
بحرف الجر في اربعة مواضع **الاول** اذا استعمل لئلا يكون بمعنى
التفكر نحو نظرت فيك اي تفكرت فيك **والثاني** اذا استعمل
بلك يكون بمعنى الترحم نحو نظرت لك اي ترحمك **والثالث**
اذا استعمل بعليك يكون بمعنى الغضب نحو نظرت عليك اي
غضبت عليك **والرابع** اذا استعمل بآليك يكون بمعنى التوقية
نحو نظرت اليك اي اذابتك فان قيل كم يجبى الحصر من الاقسام
قلت يجبى على ستة اقسام **الاول** ضمير الفصل نحو زيد
هو قائم **والثاني** تعريف المسند نحو زيد المطلق **والثالث**
عطف على الخبر نحو زيد قائم وقاعد **والرابع** تقديم الخبر
قائم زيدا **والخامس** انما نحو انما زيد قائم **والسادس** ان

مطلوب
في الفقه

مطلوب
في النظم

مطلوب
في اقسام الحصر

النوع مع الاستثناء نحو ما زيد الإقائم فان قيل كم يجزئ
 الحصر عند الفصحاء قلت هو يجزئ عندهم على ثلاثة أنواع
 الأول حصر على وهو الحصر الذي بين بين والاثبات كالحصر
 مطلق الدلالة في اللفظة وغير اللفظة **والثاني حصر**
 استقراحي وهو الحصر الذي يوجد مع الاستقراء قسم آخر
 كتحصير الدلالة اللفظية في الوصفية والعقلية
 والطبيعية **والثالث حصر على** وهو الحصر الذي يجعل
 الجاعل منحصرا كتحصير الكل واجزائه فان قيل كم
 الكليات خمسة **الأول النوع كالإنسان والثاني الجنس كالإنسان**
والثالث الفصل كالناطق والرابع العرض الخاص كالإنسان
والخامس العرض العام كالماشي فان قيل كم التركيبات
 قلت التركيبات ستة **الأول** تركيب تعدادي نحو خمسة
 والثاني تركيب سنادي نحو زيد قائم **والثالث** تركيب انفي
 نحو غلام زيد **والرابع** تركيب مرجعي نحو بعلمك **والخامس**
 تركيب توقيفي نحو حيوان ناطق **والسادس** تركيب موقفي
 نحو سيبويه فان قيل كم الكلمات في علم النحو جاءت على
 وجه واحد قلت جاءت أربع **الكلمات على وجه واحد**
 أحدها قط بفتح القاف ونعم الماء المشددة في لغة الفطاة
 وهو ظرف لاستغراق ما معنى من الزمان للنفي نحو قط

مطلب
في أنواع الحصر

مطلب
في الكليات

مطلب
في التركيبات

مطلب
في الكلمات

مطلب
في قط

55
 والثاني هو من بفتح العين وسكون الواو ومن الغنة المعجمة
 وهو ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان للنفي نحو لا أفعل
والثالث أجل بفتح الهمزة والحيم وسكون الهمزة وهو ظرف
 لتقدير الخبر في الأثناء والنفي نحو جاءني زيد ما جاءني زيد فيقول
 أجل أي صدقت **والرابع** بفتح الباء واللام وهو حرف لا يجزئ
 قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى أي بلى أنت ربنا فان قيل كم يجزئ
 نعم من معا قلت هو يجزئ على ثلاثة معا **الأول** حرف تصديق إذا وقع
 بعد الجملة الخبرية نحو قام زيد ما قام زيد فيقول نعم **الثاني**
 حرف اعلام إذا وقع بعد الاستفهام نحو لهام زيد فيقول نعم
والثالث حرف وعدا إذا وقع بعد الطلب نحو أحسن إلى فلان فيقول
 نعم فان قيل كم يجزئ هل على وجهي قلت ان هل يجزئ على سبعة
 أحدها بمعنى قد نحو هل أتى أقداتي **والثاني** بمعنى الإنحصر
 اذ لم يأت إلا ذلك **والثالث** بمعنى أن نحو هل في ذلك أي أن في ذلك
والرابع بمعنى بل نحو هل الذار لا يباري بل الذار لا يباري **والخامس**
 بمعنى ما النافية نحو هل جزء الاحتكا أي ما جزء الاحتكا
والسادس بمعنى الأمر نحو هل أنتم منتهون أي أنتم هو والبناء
 بمعنى الاستفهام نحو هل عندك خبيرا أي عندك خبيرا كما قال
 النبي صلى الله عليه وسلم هل من خياركم لرجل من رسل الله صلى الله عليه وسلم
 في سؤاله عن ذلك **والثاني** بل فان قيل كم يجزئ هل على وجهي قلت

مطلب
في معوض

كذلك أبدا نحو لا أفعل أبدا

مطلب
في أجل

مطلب
في بلى

مطلب
في نعم

مطلب
في معان هل

مؤلفة ريشي حار وبلية يوشى
 ركة جنق

ان قد يخرج على سبعة اوجه الاول ان يكون اسما بمعنى شخص
 قدماى حسى والثاني ان يكون اسم فعل بمعنى كفى قدنى اى كفى
 والثالث ان يكون بمعنى التحقيق فيه على الماضي نحو قد افلح من زكاتها
 وعلى المضارع نحو قد يعلم ما انتم عليه والرابع ان يكون بمعنى النظر
 فيدخل على الماضي نحو قد كبر الامير لقوم ينتظرون وقد قامت
 لان الجماعة منتظرون والخامس ان يكون تقييد لماضى المثال
 نحو بالله لقد قام زيد ووقوله تعالى لقد اترك الله علينا وانشاء
 ان يكون بمعنى التقليل فيدخل على المضارع نحو قد يصدق الكذب
 وقد يجود البخل والسابع ان يكون بمعنى التأكيد نحو قوله تعالى قد
 نرى تقلب وجهك في السماء فان قيل ما الفرق بين اليقين والظن
 والوهم والشك قلت اليقين هو الذي لا يحتمل غير الحق نحو الله لها
 الظن هو محتمل الشك وغيره لكن طرأ الشك مرجحا نحو زيد ثم
 الوهم هو الذي يكون دلالة على الشك وغيره لكن جانب الغير
 مرجحا الشك هو الذي يكون الدلالة على الطرفين فان قيل
 ما الفرق بين الاجاز والاختصار والاقتصار قلت ان الاجاز
 يستعمل في المعنى مثلا يقال فلان تكلم كلاما موجزا يعنى تكلم
 لفظا واحدا يتم على معنى كثيرة والاختصار يستعمل
 في اللفظ مثلا يقال فلان تكلم كلاما مختصرا يعنى تكلم بلفظ
 واحد مع قطع النظر الى معناه والاقتصار حذف الشك في اللفظ

اللفظ

مطلب
في حان قد

مطلب
في المفردات

مطلب
في الفرق بين الاجاز

اللفظ والمعنى فان قيل ما الفرق بين التفسير والتعريف قلت
 التفسير ما بالبيان والتوضيح والتعريف معنى ادفع السؤال و
 ازالة التوهم وقيل لا فرق بينهما وقيل اى يستعمل في المقام الذي فيه
 ابهام قيل ومعنى يستعمل في المقام الذي فيه ابهام كثير فان قيل
 ما الفرق بين الدال والدليل قلت ان الدال يستعمل في التهديف
 والتشديد فان قيل ما الفرق بين التعتد والشفة قلت التعتد
 يستعمل في المدح بخور رجل كريم والشفة يستعمل في المدح والذم
 بخور رجل صالح وقيل خيل فان قيل ما الفرق بين الوقف والجرم
 قلت ان الجرم لا يكون الا بعامل نحو لم يجرى والوقف يكون لا بعامل
 نحو اضررت فالاول يستعمل في الموعب والثاني في المبني فان قيل
 ما الفرق بين العالم والعارف قلت ان العالم هو الذي يعرف
 الشيء بالحقيقة والعارف بخلافه ولذا يقال الله عالم ولا يقا
 الله عارف فان قيل ما الفرق بين العائد والرابع قلت ان
 العائد يستعمل في الضمير البارز والرابع يستعمل في الضمير
 المستتر فان قيل ما الفرق بين التخصيص والتوضيح قلت
 ان الاول عبارة عن تقليل العموم في التكررات والثاني عبارة
 عن ازالة الشبهة العارضة في المعارف فان قيل ما الفرق
 بين المشابهة والمشاكلة قلت ان الاولى الموافقة لفظا
 والثانية الموافقة لفظا فقط فان قيل ما الفرق بالجملة في
 الجملة قلت ان الاول يستعمل في الكثرة والثانية يستعمل
 في القلة فان قيل ما الفرق بين البيت والبيت قلت ان البيت

البيت

مطلب
في الفرق بين اى يعنى

مطلب
في الدال والتكيد

مطلب
في التعتد والشفة

مطلب
في الوقف

مطلب
في العالم

مطلب
في العائد

مطلب
في التوضيح

مطلب
في المشابهة

مطلب
في الجملة

مطلب
في الشجع

من البيت لان كل بيت يكون سجعاً من غير كنهه **فان قيل**
 ما الفرق بين التحقيق والدقيق قلت ان الاولى اثبات للشيء
 بالدلائل والثانية اثبات الدلائل بالدلائل **فان قيل** ما الفرق بين
 اليهم والنكرة قلت ان اليهم يجوز اطلاقه على غير الحدود
 فقط والنكرة يجوز استعمالها في الحدود وفي غيرها **فان قيل**
 ما الفرق بين السباق والسباق قلت ان السباق
 بالباء الموحدة يستعمل فيما قبل الكلام والسباق بالياء
 المشاء يستعمل فيما قبله **وبعد** معاً **فان قيل** ما الفرق
 بين الاكثاف والتكثير قلت ان الاكثاف يستعمل في الوجودات
 والتكثير يستعمل في الذوات **فان قيل** ما الفرق بين الوجود
 سيكون التين والوسط بين تينك قلت ان الوسط يسكن
 التين ظرف وفتح التين اسم معرب فتقوله ضربت
 وسطاً رأسه بسكونه اي وقع الضرب وسطاً رأسه **فان قيل**
 وسطاً رأسه بالتحريك اي جرم رأسه **فان قيل** ما الفرق
 بين همزة الوصل والقطع في اسم التضعيف قلت ان همزة
 الاب واللام همزة القطع نحو ابني في تصغير الاب والام في
 تصغير الام وهمزة تصغير الابن والاسم همزة الوصل
 نحو بني في تصغير ابن وسمي في تصغير اسم **فان قيل** كم هي
 همزة القطع مواضع قلت هي ثمانية مواضع
 الاولى همزة الاوفا نحو اكرم والثاني همزة نفس المجرى نحو
 والثالث همزة اخذ والرابع همزة الاستفهام نحو ان كان

مطلب
في التحقيق

مطلب
في الدار

مطلب
في المفهوم

مطلب
في السباق

مطلب
في الاكثاف

مطلب
في الوسط

مطلب
في التين

مطلب
في الوصل

مطلب
في التضعيف

مطلب
في الهمزة

مطلب
في الهمزة

مطلب
في الهمزة

مطلب
في الهمزة

مطلب
في الهمزة

مطلب
في الهمزة

والخامس همزة الجمع نحو افعال والسادس همزة افعال التفضيل
 نحو انصرف الساجع همزة الجلالة اذا كان منادى يا الله والسادس
 همزة صفة المشبهة نحو احرق **فان قيل** ما الفرق بين المعرفة
 والعلم والفهم والظن والشك قلت ان المعرفة عبارة عن ادراك
 الحقيقة والعلم عبارة عن ادراك الكليات والفهم عبارة عن
 قصد معنى اللفظ والظن عبارة عن تحوير الامر من احدهما
 اظهر من الاخر والشك عبارة عن تحوير الامر من ترجيح فان
 قيل ما الفرق بين الابدال والاحق الاولى بمعنى اخذ والثاني بمعنى
 قلة العقل **فان قيل** الكلمة فرد من افراد الاسم فكيف يكون
 قلت من حيث الصيغة فرد من افراد الاسم ومن حيث المفهوم
 جنس ولا يمنع ان يكون الشيء جنساً وفرداً باعتبار
فان قيل كل مذكور دل على المؤنث فلا موافقة قلت كلمة
 لافضة الاضافة وان اضيف الى المذكر في حكم المذكر وان
 اضيف الى المؤنث في حكم المؤنث **فان قيل** ما الفرق بين
 والنود قلت انهما لفظان مترادفان **فان قيل** ما الفرق بين
 العام والمطلق قلت ان العام يدل على الافراد على الجملة
 والمطلق على البدل **فان قيل** ما الفرق بين عن وعن في مثل
 خرجت عن البلد وعن البلد قلت ان عن يدل على الانتقال
 وعن يدل على الخروج

مطلب
في المعرفة

مطلب
في الاحق

مطلب
في الكلمة

مطلب
في اللفظ

مطلب
في الضياء

مطلب
في العام

مطلب
في بين عن وعن

ومثل البلد اذا برجع اليه فان قيل ما الفصاحة قلت هي
يوصفها المفرد والكلام والكلمة فان قيل ما البلاغة قلت
هي يوصفها الكلام والشكلم ثم اعلم الموقنات السما العيون
والاذن والذات والذوق والسن والكف والجسم والسعي
والجسم والنار والعقرب والارض والعهد والاسن
والعصا والريح والظلي والبد والقول والفرد وسر والفلك
والذراع والشعب والملح والناس والورك والفرس
والاذن والنمر والبئر والفرد والاسد والفهد والضب
والذئب والقدم والبكر والكرش والسق والحربة والفك
والكاس والشمس والعشب والعنكبوت والموش واليمن
والاصبع والرجل والستر اويل والشمال والفسح والكف
والساق ثم اعلم فاعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر
والمؤنث اذا ذكر الموصوف نحو مرت برجل قاتل وامرأة
قاتل واذا لم يذكر الموصوف يفرق بين المذكر والمؤنث
نحو قاتل وقاتلة فاعيل بمعنى فاعل يفرق بين المذكر والمؤنث
سواء كان ذكر الموصوف او لا نحو مرت برجل نصير و
امرأة نصيرة ولم يذكر الموصوف نحو نصير ونصيرة
فمفعول بمعنى مفعول يفرق بين المذكر والمؤنث سواء كان
ذكر الموصوف او لا نحو مرت برجل منوع وامرأة منوعة في

مطل
في الفصاحة

مطل
في البلاغة

مطل
في الموقنات السما

مطل
في الفاعل

المراد

ولم يذكر الموصوف نحو منوع ومنوعة فمفعول بمعنى فاعل استوي
فيه المذكر والمؤنث اذا ذكر الموصوف مرت برجل نصير وامرأة
نصيرة يفرق بين المذكر والمؤنث اذا لم يذكر الموصوف نحو نصير ونصيرة
ثم اعلم ان قواعد الفوق كثر جدا فقد انتخبنا بعض ما وجدته
في كتب العلماء الربانية من دة النفاية وزبدة الكافية
للطالين فاشرع في كتاب افضل الفوائد المتأخرين واثير الملة
والدين شرحا مستمدا في ساحة كرمه الذي لا يرد السائل
في باب فجعنا الله تعا وايامه غيور في تحصيل العلم والعمل كالنخل
وخلق في الملة العلم والعمل كالعسل امير بجاه سيد المرسلين
فيقال المصنف محمد البركوي عليه رحمة الباري في اول كتابه
بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين في شرحها
موافقة للكتاب الكريم والذكر الحكيم وامتنان لقوله صلى الله
عليه وسلم كل امرئ بالدين الذي يسلم الله فهو ابنته وفي رواية
اخرى كل امرئ بما له لم يبداء بالحمد لله فهو اقطع رواه ابو داود
اليسمى على الحمد لله الكفاية بما انطوى به الكتاب فلتفق اولو الالباب
الباء للملازمة والظرف مستقر حاله في ضمير ابتداء الكتاب كما
في دخلت عليه بئيا بالاستغرا والاستعانة والظرف لغو كما
في كبرت بالعلم فان قيل ان الباء متعلق بالفعل والاسم قمت
ان الباء متعلق بالفعل بضمير وهذا البسم يحتمل ان يكون اسما

مطل
في فاعل

مطل
في تمام القواعد

المراد متعلق بفعل
من

مطل
في مقدمة الكتاب

مطل
في متعلق الباء

وفعلنا وعلى ذلك التقدير يجوز ان يكون متقدما او متاخرا ^{في} ~~في~~
 اربعة اقسام اما اذا كان متقدما وكان فعلا فكقولك ابتداء ^{بسم الله}
 واما اذا كان متقدما وكان اسما كقولك ابتداء كان بسم الله
 واما اذا كان متاخرا وكان فعلا فكقولك بسم الله ابتداء ^{وبدأت}
 واما اذا كان متاخرا وكان اسما كقولك بسم الله ابتداء
 لكن التقديم اولى قوله الله علم الذات الواجب الوجود المستجيب
 لجميع الصفات الكمالية والجلالية والجلالية المستحق
 لسائر المحامد قوله الرحمن الرحيم قيل هما بمعنى واحد
 والرحمة وفوق بعضهم بينهما بان رحمن عام والرحيم خاص
 والرحمن بمعنى الرزاق في الدنيا فيعم المؤمن والكافر وغيرهما
 من الحيوان والرحيم بمعنى العافي في الآخرة وهو للمؤمنين
 خاصة فلذلك قيل في الدعاء يا رحمن الدنيا ورحيم
 الآخرة فالرحمن خاص للفظ وعام للمعنى والرحيم عام
 وخاص للمعنى لا يقال في غير الله رحيم ولا يقال رحمن
 وقال بعض العلماء ابناء تدل على بقاء الله والستين تدل
 على سلامة المسلمين والميم تدل على مجئ العارفين
 وقال بعض العلماء الميم تدل على محمد صلى الله تعالى
 عليه وسلم والياء في وسط الميم إشارة نحو السلام
 والذنب تحت الميم وبعض العلماء قال الياء متصلا ^{بسم الله}

مطلق
 في معنى البسملة

مطلق
 في معنى

بغير

بغير والستين مفتاح اسمه يبيع والميم مفتاح اسمه المالك
 والالف مفتاح اسمه الله واللام مفتاح اسمه لطيف والمخا
 مفتاح اسمه هادي والراء مفتاح اسمه رزاق والحاء مفتاح
 اسمه حلیم والنون مفتاح اسمه نور ومعنى هذا كله دعاء الله
 اقتراح كل شيء وقال عمر النسي في البسملة تسعة عشر حرفا
 وفيه فائدتان احدهما ان الزبانية عليهم السلام تسعة عشر
 فانه تعالى دفع باسمهم هذه الحروف التسعة عشر والثانية
 خلق الله تعالى اليوم والليلة اربعة وعشرين ساعة في فم خمس
 سلوات في خمس عشرة كفاة للذنوب فمن هذه الحروف التسعة
 تقع كفارات للذنوب التي تقع في تلك الساعات التسعة
 وقال المبرد البسملة انعام بعد انعام وتفضل بعد تفضل
 وتخصيص البسملة بهذه الاسماء ليعلم العارف ان يستعا
 في مجامع الامور وهو المعبود الحقيقي الذي هو موطن النعم كلها
 شاملا واجلها جليلها وحقيقها فيتوجه بشرا من الى مبتدأ
 القدس ويمتسك بحبل التوفيق ويشغل سره بذكره والستون
 عن غيره فان قيل لما قدم لفظة الله على الرحمن قلت ان لفظة الله
 اسم الذات والرحمن اسم الصفات والذات مقدم على الصفات
 فان قيل لما قدم الرحمن على الرحيم قلت ان الرحمن يستعمل في الدنيا
 والرحيم يستعمل في الآخرة والدنيا مقدم على الآخرة وقال

مطلق
 في معنى

الكافي غفر الله له البسملة في اللغة تدل على الخلق والشرف
 وفي العرف قليل اللفاظ كثير المعنى وذكرت ذرة من الشئ وقطعة
 من الجوهر حق البسملة تبتكاً وتيمناً لأن معناها ما يخرج عن لا يفعل
 الحمد لله المعنى اللغوي الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم
 والتبجيل الاختياري مطلقاً والمعنى العرفي الحمد هو فعل
 بتعظيم النعم بسبب انعامه سواء كان ذلك الانعام واسلاً
 لحامداً او الى غير **والشكر** ايضاً المعنى اللغوي وهو فعل
 عن التعظيم المنعم قصد الانعام على الشاكر والمعنى العرفي هو
 العبد جيع ما انعم عليه الى ما خلق له والمدح المعنى اللغوي
 هو الوصف بالجميل تعظيماً على الجليل والمعنى العرفي هو فعل
 بالتعظيم فهو انعم مطلقاً من الكل وقيل الحمد يستعمل في الخلق
 فقط والشكر يستعمل في الخالق والخلق والمدح يستعمل
 في المخلوق فقط وقيل الحمد يستعمل قبل النعمة وبعد النعمة
 والشكر يستعمل قبل النعمة فقط وقيل الحمد والمدح يحصلان
 بالثبات فقط والشكر يحصل بالثبات والامضاء اذا عمل
 عمداً كما في قولنا الشكر واذا حمداً لانت حمداً وتقابله النعمة
 فهو شكر ولذا ورد في الحديث الحمد راس الشكر ما شكر الله من
 واللام لا يستغراق الحقيقة اكل حمد يمدح من كان له من نعمته
 ومحتق له نعمة حقيقة وان كان قد يوجد لعبد من صور

مطلد
في الحمد لله

مطلد
في الشكر

مطلد
في المدح

مطلد
في الاختلافات

مطلد
في اللام

بيت العالمين الرب في الاصل بمعنى التربة وهو يتلخ الشئ
 كماله شيئاً فشيئاً ثم وصفه بالبالغة كالصوم بمعنى صائم والعدل
 بمعنى عاد **العالمين** جمع بالواو والنون في حالة الرفع وبالياء والنون
 في حالة النصب والجر لان اعرابه بالحروف **قال** الرابع العالم اثنتا
الاول عالم كبير وهو الفلك بما فيه **والثاني** عالم صغير وهو
 يستحق كل انسان ان يكون فيه من جواهر العالم الاكبر الاطلائعية
 ولان الجسم كالارض الرخوة وعظامه كالجبال ودمه الجاري في
 العروق كالانهار والمياه ونفسه كالريح وشعره كالنبات
 وفيه من صفات الملك العقل ومن صفات الهائم الشهوة والنبات
 التي وفيه من عالم الغيب الروح والعقل ومن عالم الشهادة ^{البدن}
 المركب من الاعضاء المتخالفة **والصلوة** يعني مغفرة من الله واستغفار
 من الملائكة ودماء من الناس **والسلام** يعني ان يكون اسماً من
 الكونين **على محمد** يعني محمود وممدوح من غيب في السموات والارض
 والدينا والخرة قبل ظهوره وبعد طلوئه صلى الله عليه وسلم
 واذا ارادت تفصيله فانظر في الفاسي شرح الدلائل **فان قيل**
 ما الفرق بين الصلوة والسلام من جهة الاستعجال **قلت**
 مخصوص بالبيت والسلام مخصوص بالحي **فان قيل** ان النبي صلى الله
 عليه وسلم فلا يخالو من ان يكون حياً او ميتاً فان كان حياً يكفي
 السلام وان كان ميتاً يكفي الصلوة **قلت** ان النبي صلى الله

مطلد
في بيت

مطلد
في العالمين

مطلد
في الصلوة

ميت في الحقيقة لقوله تعالى نفس ذنقة الموت وميت في المزار
لقوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون لا يموتون بل ينقلون من دار
الافتاء الى دار البقا **والله** اختلف العلماء في الال قال بعضهم الال
اهل بيته **وقال الحسن والحسين** رضى الله عنهما **وقال بعضهم**
الابدية وهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي رضى الله عنهم **وقال**
بعضهم كل من هو على دينه ومثله في عصره وسائر الاعصار سواء
كان نسباً او لم يكن فهو من الاله ومن لم يكن على دينه ومثله فليس
فانقول **ابو جهم** ليس من الاله ولا من الهده **قالوا** من الاله
يا رسول الله **فقال** **صلى الله عليه وسلم** كل مؤمن يوافق في اليوم
فربا الى الحديث **أخبرني** **فاكيد** معنوي لاله **قال** **ابن** **الكاظم** **في** **كتاب** **الشفيع**
في **مجلس** **كتاب** **البسملة** **والحمد لله** **والصلوة** **لأن** **كتابها**
عليه **وكل واحد منها** **الدلالة** **الثلاثة** **على** **وجوب** **بيتهما** **الاول**
البسملة **بدليل** **الثلاثة** **اما** **عقلي** **واما** **نقلی** **واما** **الهي** **فاما**
عقلي **فهو** **فرق** **بين** **كتاب** **المسلم** **والكافر** **بالبسملة** **واما** **نقلی**
فهو **كل** **امر** **ذي** **بال** **لم** **يبدأ** **بالبسملة** **فهو** **بشر** **واما** **الهي** **فهو**
اقرأ **باسم** **ربك** **والثاني** **وجوب** **الحمد لله** **بدليل** **الثلاثة** **ايضاً**
اما **عقلي** **واما** **نقلی** **واما** **الهي** **اما** **عقلي** **فهو** **شكر** **المنعم** **على** **النعمة**
واجب **واما** **نقلی** **فهو** **كل** **امر** **ذي** **بال** **لم** **يبدأ** **بالحمد لله** **فهو** **قاطع**
واما **الهي** **فهو** **الحمد لله** **ربنا** **العالمين** **الثالث** **وهو** **التفصيل**

مطلوب
في الزمان

مطل
فالسيلة

مجلد
اول

مطلب
في التعلية

پیش

٦١
بذل الثلثة ايضاً **اما** عقلي **واما** نقلي **واما** الهي **اما** عقلي
فهو من عا الى الله تعالى ولم يذكر صلى الله عليه وسلم في دعائه **لا يستجاب**
دعائه **واما** نقلي فهو من صلى على مرة **وليس** في ذنوبه ذرة
واما الهي فهو ان الله ومملكته يصلون على النبي **الا** يستجيب
وبعد ظرف من الظروف الكافية لانه من جملة الستة
مستعير من التثنية الكونه مضافا الى الزمان تقدير بعد زمن
من البسمة والحمدلة والصلوة بعد مبني على التثنية
المحل من الاعراب مفعول فيه مريح المقدر والمؤخر تقدير بعد
ومن الفراع فاقول لان الافعال تعملون في الظروف مقدما
كان او مؤخرا اعلم كلمة اما مقدرة فيها معنى الشطو
لذلك ازلت الفاء في جوابها نحو اما زيد فمنطلق تقدير عند
سببوايده مما يكون من شئ فزيد منطلق ثم حذف الجملة
الفعلية ثم ابدلت اما من وما فصار فزيد منطلق ثم اعطيت
الى الخبر لكرامتهم المولدين عرفا التوط والجزاء لفظا فحصل
اما زيد فمنطلق فاعلم خاطب المصريح مخاطبا خطاب العام تنجيا
للطالب عن غفلة المنام على التعلم الذي هو اصل المرام
ولم يقل افرم لان فهم الشئ بعد تعلمه فلا يناسب فيه وله
ولم يقل افرم اشعارا بان ارجح البصاعة هو التعلم والقول
ولذا اني بصيغة الحاضر بناء على غالب التعليم وثاني الخطبة

مجله
فی بعب

فی فائز

والمبطل يعرف لائق المعرفة بآية الخجل والنجاسة

مجلد
فديباجة الكتاب

في التفتيم انه لابد لكل طالب المقتبس على العلم الحق والكل
على الحكمة نافي الى معرفة مضاف الى الاعراب مضاف اليه
لمعرفة من معرفة الجار متعلق الكل مضاف الى مائة مضاف
الى مائة مضاف اليه قال البكاوي في المصطلح بالاب معرفة الاعراب
لان المعرفة عبارة عن ادراك الجزئية فان العلم الصريح من
سكون جمع بالواو والنون في حالة الرفع لانها مبتدأ خبر
جملة تسمى منها الضمير راجع الى المائة تسمى مبنى للمفعول فلما
مستوفى راجع الى سكون عامل مفعول لتسمى وتثنون
جمع بالواو والنون ايضا في حالة الرفع ولها الضمير راجع
المائة تسمى فعل متباعد مجزوء مفرد مؤنث غائبه فاعلمها
مستوفى راجع الى ثلثون مفعول مفعول لتسمى وتثنون
منها الضمير راجع الى المائة تسمى عملا واعرابا عطف على عملا
فابتن الفاء تعريفية او جوابية لشرط محذوف لان الخطا
لابنه او كل طالب باذن الله اي يتوفى الله تعالى فان قيل كم
يجب التوفيق من اوجه قلت يجيب على اربعة اوجه الاولى معرفة
التي بها هو حقه على سبيل الخير والثاني تسهيل الامور
والثالث جعل الله فعل عبادة لما يحبته ويرحمه والاربع
تسديدا بالمعصية وفتح باب الخير من اشارة الى ما في الدنيا
من الافعال الحسنة المخصوصة او النقوش القابلة على ذلك

مجلد
في التفتيم

مجلد
في هنت

اولا المعاني الدالة لهما والالفاظ والنقوش معا والالفاظ
والعامة معا والنقوش والعامة معا والالفاظ والنقوش
المعاني جميعا الثلاثة منصوبة لفظا صفة لهذه عند
الحققين او يدلل الكل من الكل لونه او عطف البيان على طريق
الاجاز قال البكاوي نية المعنى مرغوبة كما بر بلفظ الايجاز
لان يستعمل في المعنى مثلا يقال فلان يكلم كانه موجزا يعني
كلم لفظا واحدا يشمل على معنى كثيرة في ثلثة اوجاج اية
الباب لاقوله في العامل هو ما او جيب واسطة كون اخر الكلمة
على وجه مخصوص من الاعراب ويحصل المعاني الخفية
الاسماء مثلا قلنا ضرب زيد غلام عمر وضرب او جيب
اخر زيد مضموما واخر غلام مفتوحا بواو اسطة ورود
على زيد والمفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما ووجب
غلام ايضا كون اخر عمر ومكسورا بواو اسطة ورود الامنا
عليه الباب الثاني في المفعول اي شي احوال المفعول او في
تحصيل ادراكها يعني احوالها من المرفوعة والشمسية
والبحرودية والجزئية من الامور العارضة الباب
الثالث في الاعراب يعني احوال الاعراب وهو يبنى على
العامل في الباب الاول في العامل معناه كما مر انفا وهو
الضمير راجع الى العامل على ضربين الاول لفظي والثاني

مجلد
في البيان

مجلد
في الفعل مل

مجلد
في المعنى

يعني حركة احوال او خذني
منه

مجلد
في العامل

معنى عطف على جملة الاولى فاللغز الفاء للتفصيل وهو
 يكون لكنا فيه خط على قسمين الاول سماعي والثاني وبناسي
 عطف على جملة الاولى ايها فالسماعي الفاء للتفصيل وهو
 الذي يتوقف اعماله على السماء من الفلك والشمس والقمر
 فكيب تعداد خبر المبتداء وانواعه جمع نوع الواو ابتداء
 راجع الى السماعي خمسة خبر المبتداء النوع مبتداء يعنى
 الخمسة الاولى صفة للنوع حروف خبر المبتداء تجزئ في ستة
 راجع الى حروف اسماء مفعول به تجزئ واحد اضافة لاسماء فقط
 جوابا لشرط محذوف او عاطفة او ذائدة الاولى قول الجمهور
 قط اسم من اسماء الاولعيا بمعنى انتهى تنحرف في الجزء
 الاضافى عطف على حروف الاولى وهي الواو ابتداء الغيبة
 راجع الى الحروف عشرة وجمع بالواو والنون في حالة الرفع
 لانه خبر المبتداء الاول مبتداء الباء خبر نحو امت بانه
 وبه لا بعثن الاثم جوابا للقسم فان قيل كم يجزئ جواب القسم
 من معان قلت يجزئ على سبعة معان الاول ان المشددة كقوله
 تعا والقران ربك بالمرضا والثاني ما نافية كقوله تعا
 والصفي ما وعدك ربك والثالث الاثم المفتوحة كقوله تعا
 فو ربك لنسألكم اجمعين والرابع ان الخفيفة كقوله تعا
 فانه ان كنا الغفلة لا مبين والخامس لا كقوله تعا واقتل من

مطل
 في السماعي

مطل
 في انباء

مطل
 في جوابات القسم

لغيره في انهم لا يبعث الله من يموت والسادس قد كونه
 تعا والشمس وضحاها وقد افلح من ربها والسابع بل كقوله
 اق والقران المجيد بل عجزوا ان جاءهم فان قيل كم يجزئ الثامن
 قلت يجزئ على اربعة عشر معان الاول اللطفا نحو ربنا ربنا
 الصباق مروى بوضع يقرب منه زيد والثاني الاستعانة نحو
 بالقلم اي استعنت في الكتابة بالقلم والثالث للمصاحبة نحو
 خرج زيد بعشيرته اي خرج زيد بمصحبة عشيرته والرابع
 للمقابلة نحو بعثت هذين اي قابلت هذين والخامس
 للتعلية نحو ذهبت بزيد والسادس للظرفية نحو جلست
 بالمسجد اي جلست في المسجد والسابع نائبة نحو هل
 بقاءم اي هل لي بقاءم والثامن للتفيدة نحو باي واخي اي
 فدالك اي واخي والتاسع للبدل نحو اقميت بحضرت
 اي بحسن منه والعاشر للتجريدية نحو اقميت بزيد بجزا
 الحادي عشر بمعنى عن قوله تعا يوم تشرق الشمس بالانفاس
 اي عن الغمام والثاني عشر بمعنى على نحو قوله تعا ومنهم
 ان ثامنه بدينار اي على دينار والثالث عشر بمعنى بتعريض
 مشيت بماء النهر اي بعض النهر ومنه قوله تعا واسطو
 فو ربك لنسألكم اجمعين والرابع عشر بمعنى نحو وثق من بك
 فانه ان كنا الغفلة لا مبين والخامس لا كقوله تعا واقتل من

مطل
 في معان الباء

مطل
 في معان من

من معان قلت يجيء على خمسة معان **الاول** لبدء التوبة
 نحو سرت من البصرة الى الكوفة يعني ابتداء سيرة التوبه
 الى الكوفة **والثاني** لتبيين الجنس نحو خاتم من فضة **والثالث**
 للتعيين نحو شربت من الماء اي بعض الماء **والرابع** بمعنى في
 كقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة اي في الجمعة
والخامس زائدة نحو طلاء من احدى ما جاء في احدى
 بانها لو اسقطت لم يخل لمعنى **الثالثة** الى نحو ثبت الى الله
 تعالى فان قيل كم يجيء الى معان قلت يجيء على معاني **الاول**
 انتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة يعني انها سرت
 الى الكوفة **والثاني** بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى ويزد
 قوة الى قوتكم اي مع قوتكم وكقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم الى
 اموالكم اي مع اموالكم **والرابعة** عن نحو كعفت عن الحرام
 فان قيل ما معنى عن قلت هي البعد والمجاورة نحو وسميت
 عن القوم اي تجاوزا والسم عن القوم وايضا اذا قلت
 عن زيد حديثه عناء تجاوزا الى عنده حديث **والخامسة**
 على حياء القبة على كل مذنب فان قيل ما معنى على قلت
 للاستعلاء حقيقة او مجازا **امثال** الحقيقي نحو زيد على الشجر
ومثال المجازي نحو عطية ديم والسابعة **السادسة** اللام
 انا عبيد الله تعالى فان قيل كم يجيء اللام من معان قلت

مطل
في بيان الى

مطل
في بيان عن

مطل
في بيان على

مطل
في بيان اللام

64
 على خمسة معان **الاول** التملك نحو المال لزيد **والثاني**
 التخصيص نحو الرجل للفرس **والثالث** تعليل نحو ضربت زيدا
 للتأديب **والرابع** بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله
 قال الذين كفروا للذين امنوا اي عن الذين امنوا **والخامس** زائدة
 كقوله تعالى رد في لكم اي رد فيكم **والسابعة** في نحو المطيع الجماعة
 فان قيل كم يجيء في من معان قلت يجيء على معاني **الاول**
 الظرف وهو ملوك الشيء في غير حقيقة او مجازا **امثال** الحقيقي
 نحو المال في الكوز والمال في الكيس **ومثال** المجازي نحو النجا
 في الصديق كما ان الملاك في الكذب **والثاني** بمعنى على وهو قليل
 كقوله تعالى ولاصليتم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
الثالثة الكافي نحو قوله تعالى ليس مثله شيء فان قيل كم يجيء
 الكافي من معان قلت يجيء على معاني **الاول** التشبيه نحو
 زيد كالاسد تشبيها مجازيا لشجاعته لا حقيقة **والثاني**
 زائدة كقوله تعالى ليس مثله شيء اي ليس مثله شيء فان
 كم التشبيهات قلت هي اربعة **الاول** تشبيه المخصوص بالمخصوص
والثاني تشبيه المعقوله بالمعقوله **والثالث** تشبيه المخصوص
 بالمعقوله **والرابع** تشبيه المعقوله بالمخصوص **والسابعة**
 مجيء نحو اعيد الله تعالى حتى الموت فان قيل كم يجيء من معان
 قلت هي خمسة معان **الاول** ان تكون جارة فتدخل على الاسم

مطل
في بيان في

مطل
في بيان حتى

الفتح لانتهاء الغاية نحو اكلت السمكة حتى ختم بها
 اى انتهاء اكل الى ثامنها والثاني ان تكون بمعنى الى او بمعنى
 قد ضل على الاسم الموقول من ان مضمرنا الفعل المضارع حتى
 يرجع اليها موسى الى ان يرجع اليها معنى ونحو اسلم حتى
 الجنة اى كان تدخل الجنة والثالث ان تكون حرف عطف
 وبعضها من المعلوم عليه نحو مات الناس حتى لا نبيا والرب
 ان تكون حرفا لابتداء فتدخل على الجملة الاسمية نحو حتى
 ماء ويحد اشكل والخامس ان تكون بمعنى مع نحو جاءني الحاج
 حتى المشاة اى مع المشاة والعاشر رب نحو رب تال
 بلعنه القرآن فان قيل لم يسم رب تال على الفعل قلت
 لان رب يقتضى صدر الكلام وهو تختص باسم نكرة موصوفة
 نحو رب رجل كريم لقيته فان قيل استعملها اقليل اثم
 قلت استعملها للتقليل عند الاكثرين والتكثير عند البعض
 والحادية عشر والقسم نحو والله لا افعل الكائنات قال
 ان لنا واوين تجران ما بعدهما الاولى واو القسم والثانية
 الزيتون فان قيل تدخل هذا الواو على المظهر اى على المضمر قلت
 لا تدخل الاعلى المضمر ولا يتعلق الا بمحذوف والثاني واو
 كقول الشاعر وبلدة ليس لها عيسى الا يعافى الواو
 وبلدة مجرو بها العيسرجح العيسرجح لا يبدل الواو

مطلق
 في بيان زب

مطلق
 في بيان الواو

نحو

جمع يقتضيه وهو والذابق الا حتى فان قيل ادخل على النكر
 اى المعرفة قلت لا تدخل الاعلى النكر ولا يتعلق الا بمحذوف والثاني
 عشر ثاء القسم نحو ثاء لا افعل الفرائض ثاء لا يتعلق
 بمحذوف تقديره اقسم بالله ولا م افعل جواب القسم الفرائض
 به صريح لا افعل والثالث عش حاشا نحو هلك الناس
 حاشا العالم وهي وضعت للتنبيه واختلف الامة في كونها
 حرف جر فعند سيبويه انها حرف جر وقال المبرد انها فعل
 ماض تنصب الاسم بمعنى جانب نحو جاء في القوم حاشا انك
 اى جانب عجزهم فبدأ والرابعة عشر مذ نحو شئت من كل
 ذنب فعلته مذ يوم البلوغ وهي لا ابتداء الغاية في الزمان
 الماضي نحو ما رايت مذ يوم الجمعة اى ابتداء عدم رؤيتي
 مذ يوم الجمعة والخامسة عشر مذ نحو يجلب الصلوة
 يوم البلوغ وهي كذلك لا ابتداء الغاية في الزمان الماضي
 وما رايت مذ يوم الجمعة ولكن فمذ حرف او وصلت الفعل
 للمذ فيما قبلها الى الاسم الذي فيما بعدها كان قد غاية
 الزمنية يومان واول وقته واخره يومان وقد يرفع ما بعدها
 اى ما بعدها من مذ ومنذ ورفع ما بعدها ليس مجازا على الاطلاق
 قال صاحب الصنع ولما يرفع على السكون لكونه هاء اهل
 في الشاء ومنذ على الحركة لاجتماع الساكنين وعلى الفتحة

مطلق
 في بيان ثاء

مطلق
 في بيان حاشا

مطلق
 في بيان مذ

مطلق
 في بيان منذ

نحو

منضمته بمغفرتين احدهما من والثاني الى لانك اذا كانت
 ثابتة منذ يومان يفهم منه ابتداء الغاية وانتهاءها فتكون
 فتناسبان بنى على اقوى المركب وهو الضم **والسابعة عشر**
 خلا نحو هلاك العالمون خلا العامل بعلمه **والسابعة عشر**
 عند نحو هلاك العاملون عند المخلص **قال** البكائي انهما اذا
 حرفين تجزان ما بعدهما نحو جاء في القوم خلا زيدا وعنده
 فاذا كانتا فعلين بمعنى الا تنصب ما بعدهما نحو جاء في القوم
 زيدا وعنده زيدا **حاشا خلا** الاستثناء ومعنى الاستثناء
 هو اخراج الشيء مما دخل فيه غير الاول مثالها كما قرأنا
والثامنة عشر لولا نحو لولاك يا رحمة الله لهلك البقاء
 لولاك مع الجور مبتدأ مخبره محذوف تقديره لولاك
 موجود **فان قيل** كم يجيء لولا من معان قلت يجيء على
 معان **الاول** ان تكون بمعنى امتناع يعني تقتضي امتناع
 لوجود شرطه فيحقق بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر غالباً
 نحو لولا زيد لا كرهتك **والثاني** ان يكون بمعنى طلب فتحقق
 بالمتناع نحو لولا تستغفرون الله **والثالث** ان يكون
 بمعنى توقيف فتحقق بالماضي نحو قوله تعا فلولوا نصركم الذين
 اتخذوا من دون الله قرباً آلهة **والرابع** ان يكون بمعنى
 استفهام نحو قوله تعا لولا لخرين الى اجل قريسي **وقيل**

مطلب
في بيان خلا

مطلب
في بيان عند

مطلب
في بيان لولا

مطلب
في بيان معان لولا

قد يجيء بمعنى لم نحو قوله تعا فلولوا كانت قرية امنست اعلم يكن
 قرية امنست ففهم ايها الاقويوس **والثامنة عشر** نحو كيميت
 كى حرف الجر بمعنى لام التعليل وما استفهامية وحذف الفعل
 لدخوله حرف الجر عليها والاستفهام مبنى على التوكيد **مورد**
 من الاعراب بكى والجار مع الجرور متعلق بمؤخر بعصيت **منه**
 من الاعراب مفعوله مؤخر لعصيت **فان قيل** لم قدم الجار الجرور
 على الفعل **قلت** لان الاستفهام صدر الكلام في هذا المقام
والفرد الفعل في لغة عقيل نحو عمل الله يفرغ بنى ولعل للخبث
 يستعمل في الممكن نحو عمل زيد قائم ولا يتقدم معمولها عليها
 ولها صدر الكلام **النوع الثاني** في تصحيح بعد الاعراب صفة
 وترفع الخبر عطف على الجملة المنقضية وهو الواو ابتداءية
 مبتدأ مخبره ثمانية **الاول** ان نحو ان الله عالم كل شيء فان قيل
 كم مواضع كسرتان **قلت** كسرتان في ستة عشر مواضع **الاول**
 في ابتداء الكلام نحو ان زيد قائم **والثاني** في جواب القسم نحو
 ان زيد قائم **والثالث** في صلة نحو قوله تعا وايتناه من الكهوز
 ما ان مفاعله لتخون بالعصية **والرابع** في الخبر عن اسم عين زيد
 الله قائم **والخامس** في جملة دخلت على خبرها لام الابتداء نحو علمت
 ان زيد قائم **والسادس** بعد القول العربي عن الفتن نحو قل الله
 اعلم واخبر **والسابع** في ابتداء نحو قوله ذلك حتى زيد يقول

مطلب
في بيان كى

مطلب
في بيان لعل

مطلب
في حرف المشبهة

مطلب
في بيان ان

والثامن بعد حرف السين نحو نيم ان زيدا قائم والنتيجة
 بعد حرف الفتح نحو الا ان زيدا قائم والعاشر بعد
 واو الحال نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون
 عشر بعد حرف الرفع نحو كالاتهم والثاني عشر بعد نحو
 ثم انهم لم يجنوني والثالث عشر بعد الدعاء نحو اللهم انك
 فاغفر ذنبي والرابع عشر بعد لام نحو ذق انك عاصي والعاشر
 عشر بعد النداء نحو يا لوط انا رسول والسادس عشر بعد
 نحو لا تحزن ان الله معنا والثانية ان نحو اعتقدت ان
 تعاقدت على كل شيء فان قيل كم مواضع فحيت ان قلت فحيت
 في عشرة مواضع الاولى ان تكون فاعلة نحو بلغني انك قائم
 والثاني ان تكون مفعولة نحو علمت ان زيدا قائم والثالث
 ان تكون متبعا اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس والرابع
 بعد لولاه فاعل نحو انك قائم لكان كذا ان لو ثبت قيامه
 والخامس بعد لولا لانه متبدا نحو لولا انك فاهيا كان
 كذا اي لولا ذهابك موجود والسادس بعد ما المصدرة
 بالفعل نحو اجلس ما ان زيدا قائم والسابع بعد حرف
 الجر نحو عجت من انك قائم والثامن بعد حرف العاطفة
 المقفلة نحو عرفت امورك حتى انك هالج والتاسع بعد
 منتهى نحو ما رايتك منذ انك قائم والعاشر ان يكون متبعا

مطلب
 في بيان ان

عند محي انك قائم قال لكان في حيث جاز التقدير ان جاز الامر ان
 كالتي وقت بعد فاء الجزاء نحو من يكن في اكرمه فان كثرت
 فالمعنى فان اكرمه وان فتح فالمعنى فاكرمي اياه ثابت والثانية
 كان نحو كان الحرام نارا وهي للتشبيه مجاز ولا حقيقة فان قيل
 لم قدمت الكاف على ان قلت قدمت ليعلم انشاء التشبيه من
 الامر فان قيل لم فتحت الهزة قلت فتحت لان الكاف في الاصل
 جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجاراة اما تدخل على المقود
 فرفعوا الصورة وفتحت الهزة وان كان المعنى على الكسر وتخفيف
 كان فتلغى على الرفع نحو كان ثديان حقان ويجوز دخولها
 الفعل نحو كان قائم زيدا والرابعة لكن نحو ما فار الجاهل
 العالم فائر ومعنى الاستدراك في الاصطلاح رفع توهم
 يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاء في زيد فكانت رفع توهم
 يقولون لكن غير ما يجي وفي اللغة طلب يدرك اليتامع وتوهم
 بين كالمبين متغايرين نفيًا وانباءًا وتخفيف لكن في الغالب
 نحو ما جاء في زيد لكن غير مواضع ويجوز دخولها على الفعل
 ما قام زيد لكن بعد والخامسة ليت نحو ليت العلم مرزوق
 لكل احد وهو من صيغة التمني ومعنى التمني طلب حصول الشيء
 فلو كان ممكنا او مستغنا فالمراد ليت نحو ليت زيد فلهذا المنع
 ليت زيد لما نزل في قوله الشاعر ليت الشباب يعود

مطلب
 في بيان كان

مطلب
 في بيان لكن

مطلب
 في بيان ليت

فاختاره بما فعل المشيب ما لبت الحبيب بقوة يومها واخبره
 بما فعل الرقيب ما لبت الومئذ يومها واخبره بما فعل
 الغراق والسابعة لعل نحو لعل الله تعالى فاذن في
 التثنية ومعنى التثنية انما ارادة التثنية المكنى نحو لعل زيد
 قائم فان قيل ما الفرق بين التثنية والتثنية قلت ان
 التثنية يجوز ان يتعمل فيما يمكن وقوعه لما في قوله
 لا يمكن وقوعه والتثنية لا يتعمل الا فيما يمكن وقوعه
 المحال لا يبرح وقوعه بل فعل وهذه الستة ستمى حروفا
 المشبهة بالفعل فان قيل لم ستميت هذه الحروف بالفعل
 قلت لكونها على ثلاثة احرف فصاعداً وفتح واخرها وواو
 معنى الفعل في كل واحد منها كما ان الفعل يرفع وينصب
 فكذلك في ترفع وتنصب كل فعل مشابهها الفعل من هذه
 والسابعة الا في الاستثناء المنقطع نحو المعصية مبعودة
 عن الجنة الا الطاعة مقربة منها وهو الذي يخرج من معتدة
 لكونها بمعنى لكن فيقتله الخبر نحو جاء في القوم الاحياء
 اي لكن محار لم يجزى والثامنة لا التثنية الجنس نحو لا فاعل
 فاعل وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة معناه انه لو مشبه
 به غير مقصود لعمها نحو لا علام رجل جاء السعد فان
 قيل ما الفرق بين لا بمعنى ليس ولا التثنية في التثنية

مطلوب
في بيان لعل

مطلوب
في بيان الشابهات

مطلوب
في بيان الا

مطلوب
في بيان لا

بينهما ظاهر لفظاً ومعنى عند اولي الالباب اما لفظاً فان عمل كل
 واحدة منهما عكس الاخرى واما معنى فقوله لا رجل افضل منك
 اذا كانت التثنية الجنس معناه ليس بغير رجل من جنس الرجال افضل منك
 واذا كانت بمعنى ليس معناه ليس بغير رجل افضل منك فيجوز ان يكون
 رجلاً اخر افضل منك في المعنى النوع الثالث جوفان
 ترفع الاسم وتنصب الخبر وهما ما ولا المشبهات بل الاقوال
 ما نحو ما الله تعالى متمكاً كان الثاني لا نحو لا شيء مثلاً
 الله تعالى فان قيل كم مواضع المتشابهتين ما وليس قلت
 المتشابهتين ست مواضع الاولى ما التثنية والثاني ما التثنية
 المحال والثالث ما اللذولة على المعارف والرابع ما اللذولة
 على النكبات والخامس ما اللذولة على المبتداء والخبر والسادس
 اللذولة على خبره كما ان ليس كذلك فان قيل كم مواضع المشابهات
 بين لا وليس قلت المشابهات بينهما على ثلاثة مواضع الاولى
 لا التثنية والثاني اللذولة على المبتداء والخبر والثالث لا
 اللذولة على النكبات دون في المحال والذولة على المعارف
 البناء على خبره فان قيل ما الشرط في علمها قلت وشرط علمها
 ان يفصل بينهما وبين اسمها بان لا خبرها ولا خبرها ولا
 ان لا يفصل التثنية بالاول فيقدم عليها وان لم يوجد
 الشرط لم يعمل بها ان زيد قائم وما قائم زيد وما زيد

مطلوب
في النوع الثالث

مطلوب
في بيان مولا

مطلوب
في بيان عملها

قائم النوع الرابع حروف تنصب الفعل المضارع وهي ابعة **الاول**
 ان نحو اجبت ان اطبع الله تعالى فاقبلكم بجي ان من معان قلت
 بجي على ابعة معا **الاول** ان يكون مصدقية تنصب المضارع
 نحو قوله تعالى يريد الله ان يخفف عنكم ونحو اجبني ان صمت
 والثاني ان يكون زائدا نحو قوله تعالى ان جاء البشير
 الثالث ان تكون مفسرة نحو قوله تعالى واتينا اليك ان
 اصبح الغد والرابع ان تكون مخففة من الثقيلة نحو قوله
 علم ان سيكون منكم مرضى والثامنة ان نحو ان يقر الله الكافرين
 وهي موضوعية لتأكيد النفي في الزمان المستقبل **وان قيل**
 ما الفرق بين الاولين للنفي في المستقبل **قلت** هما اللتان **الاول**
 لكن لن ابلغ لتأكيد النفي مثلا اذا قلت لن يخرج زيد فداره
 فانه اذا ثبت النفي في الخروج فاذا قلت لا يخرج زيد فداره
 اذا ثبت بلا تأكيد في خروجه **والثالثة** كخو اجب لولا
 العمري حصل العلم وهو موضوعية للسببية ما قبلها لا
 نحو استكت كذا قبل الجنة فيكون السلام سببا لادخل
 الجنة **والرابعة** اذن نحو قولك اذن تدخل الجنة لمن قال
 اطع الله تعالى وهو موضوعية للجزاء كقولك لمن قال اتى
 ابيك اذن اكرمك واشهد عمله ان يكون فعلة مستقبل
 معتمدا على قوله وان اريد به الحال او اعتد على ما في قوله

مطلوب في النوع الرابع

مطلوب في بيان ان

مطلوب في بيان ان

مطلوب في بيان ان

مطلوب في بيان اذن

نحو اذن اذن كذا بالمر قال قلت هذا القول ونحو اذن
 اكرمك ان قال اجبتك ونحو اذن اذن خاصة فينصب المضارع
 نحو اذن اكرمك بقدره فاذا اكرمك **اعلم** ان الحروف الثواب
 هذه الحروف فقط والبواقي ينصب باضمار ان بعدها وكلها
 مستوية الاقدام في التنصب بيت الناصبات اربعة
 اي يسر ان لنك اذن مختص من بود وردى بيلوسك
 فاذا وردت مع هذا النوع **الخامس** ما تجزم الفعل المضارع
 خمسة عشر **اول** لم نحو قال الله تعالى لم يلد ولم يولد وهو قاتل
 معنى المضارع ماضيا وتنفيه **فان قيل** ما الفرق بين لم ولما في
 النفي **قلت** هما نقلان معنى المضارع ماضيا وتنفيه لكن لما
 استغراق الزمنية لما من وقت الانتقاء الى وقت التكلم
 دون لم **والثانية** لما نحو لما ينفع عري وهو قاتل معنى المضارع
 ماضيا وتنفيه باستغراق الزمنية **فان قيل** كم بجي لما
 من معا **قلت** بجي على اربعة معا **الاول** ان يكون بمعنى حين
 اذ دخلت كذا نحو قوله تعالى ولما جاء موسى لميقاتنا اي حين
 موسى **والثاني** ان يكون جازمة اذا دخلت على المضارع نحو
 لما ينفع زيد عمر **والثالث** ان يكون بمعنى اذا دخلت على
 خبرها نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اي ما كل نفس
 لا تقدر ان يفيها **الرابع** ان يكون فعلا بمعنى جمع نحو قوله

مطلوب في النوع الخامس

مطلوب في بيان ان

مطلوب في بيان ان

مطلوب في بيان ان

مطلوب في بيان ان

مطلوب في بيان ان

اكلانا **والثالثة** لام الامر نحو **افعل** على ان لا يكون الفعل مضارعاً
 حصوله الفعل عن فاعل الغائب وفيه المصراع لامي الامر وهو
 اختزان عن لام الجزاء لام الابتداء **والاربعة** لام النهي نحو
 لا تفعل وهو يطلب ترك الفعل عن فاعل الغائب وفيه المصراع
 ايضاً لام النهي وهو اختزان لام الدعاء ولام الالتماس ومنه
 الاربعة تجزم فعلاً واحداً بيت الجازمة الربعة بان لا لام
 لم لا واللام **والخامسة** ان نحو ان تبت بغفرة ربك
 فان قيل كم تجزي ان من معا قلت تجزي على خمسة معاً **الاول**
 ان تكون شرطية نحو ان تكون في كرمك **والثاني** ان تكون
 نافية نحو قوله تعالى ان كل نفس لى اهلها عاقلاً **والثالث**
 ان تكون زائدة نحو ما ان زيد قائم **والرابع** ان تكون مخففة
 من الثقيلة نحو قوله تعالى وان كلاً لما يعرفه **والخامس**
 ان تكون وصية نحو جاءني زيد وان كان مستغفلاً واعلم
 حيثما جمعت ما وان فان تقدمت ما فهي نافية وان
 زائدة نحو قوله تعالى واما تخافن من قوم خيانة فانه
 اليهم على سواء **والسادسة** منها نحو ما تفعل
 تستل منه وهي حرف الشرط تجزم الفعلين تفعل
 فعل الشرط تستل جزاء الشرط **والسابعة** ما نحو
 ما تفعل من حين تجز عند الله تعالى وهي حرف الشرط

مطلب
في بيان لام الامر

مطلب
في بيان لام النهي

مطلب
في بيان ان

ان بمعنى الما بمعنى
متى

استل ان ما فادغم النون
في الهمزة ما ما ما من

مطلب
في بيان ما

مطلب
في بيان ما

تجزم الفعلين تفعل شرط تجز جزاء الشرط فان قيل
 كم تجزي من معان قلت تجزي على ثمانية معاً **الاول**
 ان تكون كافة نحو انما زيد قائم **والثاني** ان تكون نافية
 ما ضربت زيدا او ما زيد قائم **والثالث** ان تكون موصولة
 نحو عرفت ما اشترى بته **والرابع** ان تكون استفهامية
 نحو ما عندك درهم او ما فعلت زيداً **والخامس** ان تكون
 شرطية نحو ما تضع اصنع **والسادس** ان تكون موصولة
 نحو مرت بما عجب لك اي عجبك **والسابع** ان تكون تامة
 بمعنى نعم نحو قوله تعالى نعم اي نعم شيئاً **والثامن** ان
 تكون صفة نحو ضربه ضرباً ما اي ضرباً اي ضرباً كان
والثامنة من نحو من يعمل عادلاً صالحاً يكن ناجياً وهي
 حرف الشرط يعمل فعل الشرط يكون جزاء الشرط فان قيل
 كم تجزي من معان قلت تجزي على اربعة معاً **الاول**
 ان تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك **والثاني**
 ان تكون استفهامية نحو من غلامك او من ضربت او
 من بعثك **والثالث** ان تكون شرطية نحو من تضرب
 اضرب **والرابع** ان تكون نكرة موصوفة نحو مرت
 من عجب لك فان قيل ما الفرق بين من وما قلت
 ان من متبوع في ذوي العقول وما في غيره **والثانية**

ان نحو ان يكون يدرك الموت وفي لطفها المكان وهي حرف
 الشرط وتكون فعل الشرط ويدرك جزء الشرط **والخامسة**
 ان نحو ان تذيب يذوبك الله تعالى وهي حرف الشرط بتجرم الفعلين
 بمعنى الزمان او بمعنى المكان تذيب فعل الشرط يعمل جزء الشرط
 والثانية عشر ان نحو اني عالم يتكبر بيغفله الله تعالى
 وهي حرف الشرط بتجرم الفعلين مضاف الى عالم يتكبر فعل الشرط
 يفيض جزء الشرط **فان قيل** كم تجيء اى من معان قلت تجيء
 على اربعة معان **الاول** ان تكون موصولة نحو ضرب ايتهم لقيت
والثاني ان تكون استفهامية نحو ايتهم اخوك وايتهم لقيت
والثالث ان تكون شرطية نحو ايتهم يكن معنى كرههم **والرابع**
 ان تكون موصوفة نحو يا ايها الرجل **والثالثة عشر** حيثما
 نحو حيثما تفعل يكتب فعلك وهي حرف الشرط بتجرم الفعلين
 بمعنى المكان وما زائدة تفعل فعلا الشرط يكتب جزء الشرط
والاربعة عشر اذا ما تتب يقبل توبتك وهي حرف
 الشرط بتجرم الفعلين بمعنى الزمان وما زائدة تتب فعل الشرط
 يقبل جزء الشرط **والخامسة عشر** اذا ما تعمل بعلمك
 تكن خيرا الناس وهي حرف الشرط بتجرم الفعلين بمعنى الزمان
 تعمل فعل الشرط تكن جزء الشرط وهذه الاحدى عشرة حرفا
 مستعملين شرطا وجزاء بيت بوندر اسماء منقولة من ديوان

مطلب
في بيان اين
والعاشقة متى نحو متى تحسد تلك
 وهي حرف الشرط بتجرم الفعلين بمعنى الزمان
 تحسد فعل الشرط تلك جزء الشرط

مطلب
في بيان متى
مطلب
في بيان ان
مطلب
في بيان اى

مطلب
في بيان حيثما

مطلب
في بيان اذا ما

مطلب
في بيان اذا ما

مطلب
في بيان بيت

71
 ان نحو اني نحو ان يكون يدرك الموت وفي لطفها المكان وهي حرف
 الشرط وتكون فعل الشرط ويدرك جزء الشرط **والخامسة**
 ان نحو ان تذيب يذوبك الله تعالى وهي حرف الشرط بتجرم الفعلين
 بمعنى الزمان او بمعنى المكان تذيب فعل الشرط يعمل جزء الشرط
 والثانية عشر ان نحو اني عالم يتكبر بيغفله الله تعالى
 وهي حرف الشرط بتجرم الفعلين مضاف الى عالم يتكبر فعل الشرط
 يفيض جزء الشرط **فان قيل** كم تجيء اى من معان قلت تجيء
 على اربعة معان **الاول** ان تكون موصولة نحو ضرب ايتهم لقيت
والثاني ان تكون استفهامية نحو ايتهم اخوك وايتهم لقيت
والثالث ان تكون شرطية نحو ايتهم يكن معنى كرههم **والرابع**
 ان تكون موصوفة نحو يا ايها الرجل **والثالثة عشر** حيثما
 نحو حيثما تفعل يكتب فعلك وهي حرف الشرط بتجرم الفعلين
 بمعنى المكان وما زائدة تفعل فعلا الشرط يكتب جزء الشرط
والاربعة عشر اذا ما تتب يقبل توبتك وهي حرف
 الشرط بتجرم الفعلين بمعنى الزمان وما زائدة تتب فعل الشرط
 يقبل جزء الشرط **والخامسة عشر** اذا ما تعمل بعلمك
 تكن خيرا الناس وهي حرف الشرط بتجرم الفعلين بمعنى الزمان
 تعمل فعل الشرط تكن جزء الشرط وهذه الاحدى عشرة حرفا
 مستعملين شرطا وجزاء بيت بوندر اسماء منقولة من ديوان

مطلب
في بيان اين

مطلب
في الشرط والجزاء

مطلب
في بيان اين

مطلب
في بيان اين

مطلب
يجبى الغاء والجزاء

مطلب
في بيان اين

مطلب
في القياسى

مطلب
في الفعل

وهو تسعة الاولى الفعل مطلقا فكل فعل يرجع ونحو
نحو خلق الله تعالى كل شيء ونزل القرآن نزولا ولا بد كما هو
من مرفوع فان تم به كالماء يسمى فعلا تاما نحو علم الله تعالى
يعني ان الافعال النامة لا تحتاج الى المنصوب لانها تستكمل الحيات
عن السؤال وتدل على الحدث والزمان بخلاف افعال الناقصة
لا يتم بالرفع بل يحتاج الى المنصوب لانها لا تستكمل الحيات
السؤال بالانصوب ولا تدل على الزمان وان لم يتم به التغيير
ولجئ الى المرفوع بل يحتاج الى خبر منصوب يسمى فعلا تاما
ناقصا نحو كان الله جل جلاله حكما فان قيل كم يجيء كان من معا
قلت يجيء على خمسة معان الاول ان يكون بمعنى الاستمرار نحو
قوله تعالى وكان الله جل جلاله حكما والثاني ان يكون بمعنى حيث
او وجد ولا يحتاج الى خبر منصوب نحو قوله تعالى وان كان
ذو حسرة اى وجد ذوق حسرة والثالث ان يكون بمعنى الاستقار
نحو قوله تعالى وكان من الكافرين بمعنى صار من الكافرين
والرابع ان يكون بمعنى ان كان زيدا غنيا والخامس ان يكون
زائدا نحو قوله تعالى كيف تكلم من كان في المهديين
صارا ليعا مستحقا للعداب وهو معنى الاتصاف نحو من اراد
اميرا فافاد قيل يا الفقيه كان وماذا قلت ان كان يدل
على الانتقال من حال الى حال بخلاف كان الاعمى ان يقول

الزمن والوقت

مطلب
في افعال الناقصة

مطلب
في بيان كان

الزمن والوقت

مطلب
في بيان ما

الزمن والوقت

وكان الله جل جلاله حكما ولم يصح ان يقال فيه صار الله جل جلاله
حكما لان الله تعالى منز عن الانتقال من صفة الى صفة اخرى
وما زال المذهب بعيدا من الله تعالى التي حصلت في ما زال
وفي اخوانه وهي مارج وما في وما انك نافية ومعناها
اى معنى ما زال واخوانه استغراق الزمان اى استمرار الفعل
لفاعله في زمانه ويقبل التوبة ما دام الرقح داخلا
في البدن وما التي حصلت في ما دام فانها مبدئية
ومعناها التوقيت فتقدير ما دام زيد جالسا
ودوام جلوس زيد بمعنى استغراق الزمان مثلا نقول
اجلس ما دام زيد جالسا اى مدة جلوسه وليس الله تعالى
جسما وهو يجيى للشيء ونفى الحال ويدخل على المعارف و
النكرات والمبتداء والخبر ويدخل الباء على خبره وذكر
من الافعال الناقصة في كتابه خمسة واكتفى بها لما يجيى
بعضها بمعنى بعض وذكر خمس وعشرين منها في اظهر فانظر
الى محلها وذكر عبد الرحمن الجرباني في عوامله ثلثة عشر
فاذكر منه ما بقى من ثلثة عشر تيمنا واصح نحو اصبح زيدا
نحو امسى نحو امسى زيد فقيرا واصح نحو امسى زيدا كبرا
وطول نحو ظل زيد قائما وباق نحو بات زيد عروسا وما راج
نحو ما راج زيدا غنيا وما في نحو ما في زيد قائما وما انك

مطلب
في بيان ما

مطلب
في بيان ما زال

مطلب
في بيان ما دام

مطلوب
في اسم الفاعل

نحو ما انفك زيد قائما والثاني اسم الفاعل فهو يعمل عمل
المعلوم نحو كل جسد يحرق حسده عمله فإنه مشابه لما
لفظا ومعنى استعمالا اما الاول فلما كانت له في الحركات
السكنة نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدهرج واما الثاني
فلقبوله كل منهما الشيوخ والنحوص فان اسم الفاعل عند
عن الامة يقيدها الشيوخ وعند دخول حرف التعريف عليه
نحو ضارب والضارب كذلك المضارع عند تجزئه في
الاستقبال والى الحال يحمل الحال والاستقبال نحو يضرب
عند دخوله عليه يختص بالاستقبال والحال نحو سيقبض
وما يضرب واما الثالث فلو وقع كل واحد منهما صفة لكمة
نحو جاء في رجل ضاربا ويضرب ودخوله لا لا يتبدل عليهما
نحو ان زيدا ضاربا ويضرب وقال بعض يتعمل اسم
بمعنى المصدر نحو وقت قائما بمعنى قياما وشرط عمله في القاء
المنفصل والمفعول به ان لا يكون مصغرا نحو مضرب ولا
موصوفى نحو جاء في ضارب شديد وان وصيف بعد العمل
لم يضرب له السابق نحو جاء في رجل ضارب غلامه شديد
ويشترط الاعتماد على المبتدأ ونحو زيد ضارب ابى الموحل
نحو جاء في الضارب ابى او الموصوفى نحو جاء رجل ضارب ابى
او ذوالحال نحو جاء في يدراكب في سبيله او الحرة الاستقبال

مطلوب
في شرط عمله

نحو ما انفك زيد قائما وما النافية ما قائم زيد والثالث المفعول
نحو ما يعمل عمله المفعول نحو كل تائب مقبول توبته ونظيره
كشرط اسم الفاعل في الاعمال والاعتماد بيت اسم الفاعل اسم
المفعول عامل اوليه وكلام التي تيسر شرط قلندي
الاعلام مبتدأ موصولة موصوفى في الحال ههنا
في الحال قال بعض يتعمل اسم المفعول بمعنى المصدر كقول
يا تائم المفتون بمعنى الفتنة والاربعة الصفة المشبهة في
ايضا يعمل عمل فعلها نحو العباد حسن ثوابها والمعصية
قيح عذابها في يعمل عمل فعلها بالشرط المعبرة في القم
غير معنى الحال والاستقبال انه لا يشترط في عملها نحو زيد
وجهه والخامس اسم التفضيل فهو ايضا يعمل عمل فعله
نحو ما من رجل احسن فيه الحلم منه في العالم وهو لا يهيب
المفعول به بالاتفاق ولا يرفع الفاعل الظاهر الا اذا
بمعنى الفعل بان يكون متعلق ما جرى عليه مفعلا باعتبار
على نفسه باعتبار غير متعلق نحو ما رايت رجلا احسن
في عينه الكمل منه في عين زيد الضمير فيه راجع الى رجل
والضمير منه راجع الى الملام الساء من المهدى ايضا يعمل
فعله نحو حجت الله تعالى له عبده فقيرا ورجلا
محمدا في القيامه مقام الفعل نحو سيقا زيدا ويجوز حذف

مطلوب
في الصفة المشبهة

مطلوب
في اسم التفضيل

مطلوب
في المصدر

بأننا ثابت ولا يتقدم معموله عليه وشروطه في الفعل
 والمفعول به ان لا يكون مصغراً ولا موصوفاً ولا مقترناً
 بالحال ولا معقبا للام ولا عدد ولا وقتاً ولا تأكيداً
 مع الفعل فان قيل كم يصح مصدر من معان قلت يصح
 على اربعة معان الاول ان يكون بمعنى المصدر نحو ضرباً
 والثاني ان يكون بمعنى الفاعل نحو عدله بمعنى عادله وفي
 بمعنى فاعله والثالث ان يكون بمعنى المفعول نحو خلق
 بمعنى مخلوق وعطف بمعنى معطوف والرابع ان يكون
 بمعنى الامر نحو تنبيه بمعنى ينه اعلم ان المصدر اصل
 في الاشتقاق فهو على ثلاثة انواع الاولى صغير وهو
 ان يكون بينهما تناسب في الحروف في الترتيب نحو ضرب
 من الضرب والثاني كبير وهو ان يكون بينهما تناسب في
 اللفظ دون الترتيب نحو جيد من الجذب والثالث
 اكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نفع من
 النهق والسابع اسم المضاف فهو يعمل عمل جبر نحو
 عبارة الله تعالى خير وشروط عمله ان يكون اسماً مجزواً
 عن تنوينه ونائبه لاجل الاضافة وان لا يكون مسبوفاً
 للمضاف اليه في العموم والخصوص وهو على نوعين الاول
 معنوية وهو ان يكون المضاف غير صفة مضاف اليه

منه شئ من

مطلب في اشتقاق

مطلب في اسم المضاف

شأنه

معمولاً ولا يتقدم معموله في اللفظ نحو ضارب زيد
 لا يحسن الوجه ومعمول المذكر **والثامن** اسم التام
 فهو يعمل النصب نحو التواضع عشرة من ركعة فائدة
 اسمها نكرة على التميز قال الجرجاني اسماء ينصب اسمها
 النكرات على التميز وهي اربعة اسماء **اولها** عشرة اذا
 ذكرت مع احداً واثنين الى تسعة نحو اخذ عشرة درهماً
 واثنى عشر درهماً **الحسنة** عشرة دينار **والثاني** كم
 لك استغرام عن العدد نحو كم درهماً مالك **والثالث** كاي
 نحو كاي رجلاً عندي **والرابع** كنحو عندك كذا درهماً
التاسع مع الفاعل اي كل لفظ يفهم منه معنى الفعل
 نحو هيتهما المذنب من ابته تعا وترك ذنباً ما في الدنيا
 راحة ونحو ينفى للعالم ان يكون محمداً خلقه فمناه اسماء
 الافعال وهي على نوعين الاول بمعنى الامر نحو لها زيد اي خذ
 زيد زيداً اي امهله وهلم زيداً اي احضره وهات شيئاً
 اي اعطه وجعل الزيد اي اتيه وبه زيداً اي دعه و
 عليك زيداً اي الزمه ودونك عمرو اي خذ وترك زيداً اي
 اتركه وغير ذلك ويعمل عمل مشتملاً ولا يتقدم معمولها عليها
والثاني معنوية اي نحو هيته الامراي بعد وشتان زيد وعمرو
 اي فارقا وفارقان زيد اي سرع وشكان زيد اي قربا يعني يعمل

شأنه

مطلب في اشتقاق
 من غلام زيد وشروطه في اشتقاقه من التثنية
 وهو على ثلاثة انواع **الاول** ان يكون بمعنى من كان
 المضاف اليه جنساً شاملاً للمضاف وغيره
 خامس فمناه **والثاني** ان يكون بمعنى اللام في غير
 نحو غلام زيد واسمها **والثالث** ان يكون **مطلب**
 بمعنى في نحو شربت زيدا باليداي بابه الدار
 معنوية لفظية وهو ان يكون المضاف صفة
 متناهية ان يكون **مطلب** في اضافة اللفظية

مطلب في معنى الفعل

مطلب في اسم الافعال

مطلب في معنى المضاف

ولكن لا يجوز تقديمه على اسم إلا أن يكون ظرفا نحو في الدار
 رجلا والسابع خبر لا تنو الجنس نحو لا عمل مرة مقبولة وحكمة
 أيضا حكم خبر المبتداء والثامن اسم ما ولا المشبهتين بل ينحى
 لما التكرار لا نقا للعالم ولا حسد حاله وحكمه حكم المبتداء
 والتاسع الفعل المضارع الحال في عن التواضع والجرارم نحو
 يحب الله تعالى التواضع اعلم ان العلماء اختلفوا في الفعل المطلق
 قال بعضهم انه حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال وقال بعضهم
 انه حقيقة في الاستقبال ومجاز في الحال وقال بعضهم مشتركة
 بينهما واما المنصوب فتلاثة عشر الآية المفعول المطلق نحو
 ثبتت نوبتهن منهن وهو اسم ما فوال فاعله عامل مذكور لفظا
 او تقدير بعينه نحو ضربت ضربا وضربة وضربة وقد يكون
 بغير لفظه نحو قعدت جلوسا وقد يحذف فعله لقيام قرينة
 نحو ايضا اي ايضا ويجوز تقديمه على عاملة والالف لفظا
 به نحو عبد الله تعالى وهو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل نحو
 نصر زيد عمرو ويجوز تقديمه على عاملة نحو زيدنا ضربت
 وحذفة مطلقا يعني بقرينة او بلا قرينة وحذفا فعله
 لقيام قرينة نحو زيدنا قال من اضرب والثالث المفعول
 نحو ضم شمره ضان وهو اسم ما فوال فاعله مضمون عاملة
 مذكور لما او مكان ويجوز تقديمه على عاملة بغير لفظه

مطلوب
 في الخبر لا تنو الجنس
 مطلوب
 واسم ما ولا المشبهتين
 مطلوب
 في المضارع
 مطلوب
 في مفعول المنصوب
 مطلوب
 في مفعول المطلق
 مطلوب
 في المفعول به
 مطلوب
 في المفعول فيه

76
 لقرينة او لا حذف عاملة لقرينة نحو بوملجلا لمن قال
 سوت ايسر بوملجعة والرباع المفعول له نحو عمل طليبا
 لرضا الله تعالى وهو اسم ما فوال لاجل مضمون عاملة ونحو
 نصيبه لفظا او تقدير الام ويجوز تقديمه على عاملة وتركه
 وحذف عاملة لقرينة والخامس المفعول معه نحو يغنى الله
 وتبقى عملا وهو المذكور بعد الواو والمها حجة نحو حيث وزيدا
 ولا يجوز تقديمه على عاملة والسادس الحال نحو اعبد الله تعالى
 ضائفا وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به لفظا او معنى
 مثل ضربت زيدا قائما وهذا قيد قائما وعاملها الفعل او شبهه
 او معناه وشرطها ان تكون نكرة ولا يتقدم على العامل
 الا على في الحال الجبر ولو كان صاحبا نكرة محضة وتجب
 الحال عليها نحو جاءني دابكا رجل وتكون جملة خبرية فزائد
 فيها من رابط وهو الضمير فقط في المضارع المثبت نحو جاءني
 زيد تركب ويجوز تعذر الحال نحو جاءني زيد دابكا ضامكا
 وحذف عاملة لقرينة نحو دابكا مذكورا لمن قال اريد السفر
 والسابع الثمن نحو طاب العالم عبارة وهو ما يرفع الابهام
 عن ان مذكورة باحد الاسماء المنسية وقد مر ذكرها او
 مبهمة في جملة خبري بغير زيد نفيها والخمسة مبتدأ ما ولا
 ونحو عنونا وزيد طيبة او زيد حسن وجرارم في المفعول

مطلوب
 في المفعول له
 مطلوب
 في المفعول معه
 مطلوب
 في الحال
 مطلوب
 في المفعول به
 مطلوب
 في التامين
 مطلوب
 في المفعول به

مطل
المستنى

يعني ترك القوم
منهم

مطلوب
و خبر باب کان

واسم بابان

لا يجوز حذفه **والجاء في عشر** اسم لا تنفي الجنس خروا طاعة مغفلة
 مقبولة وقد يحذف اسم لا عند وجود الخبر نحو لا عليك اي لا بأس
والثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما الغيبة حلالا
 ولا نيمة حائرة وهو مثل خبر المبتدأ **والثالث عشر** المضاف
 الذي في قوله احدى النواصب نحو اجبا ان يفقر ذنوبي مرفوع تقديره
 فاشيا الفاعل يفقر ولما حرف شرط **المجروب** مرفوع بعامل معني
 مبتدأ خبره **فاشيان** الفاء جوابية **الاول** المجروب يحرف
 المحذوف عمل باخلاقه قد يجوز تقديم الجاء والمجروب على متعلقه نحو
 يزيد مررت وقد يحذف المتعلق فان كان المحذوف فعلا عاما
 متضمنا في الجاء والمجروب يستلزم فاما مستقر الخور في الدار
 اي حصل وان لم يكن كذلك ويجوز متعلقه يستلزم فاعل
 خور زيد في الدار اي كل مررت يزيد **الثاني** المجروب باضافة
 محذوف نبال عبد يسود قلبه ولا يجوز تقديم مضاف اليه
 المضاف ولا يجوز الفصل بينهما شيئا أصلا وقد يحذف المضاف وعط
 اعرابه المضاف اليه لتمام مقامه نحو قوله تعالى واسئل القرة
 اي اهل القرية وقد يحذف المضاف اليه ويبقى المتعلق على حاله
 وقد يكسر المضافا خبرا بتميم عدي وقد يكون المضافا
 عن المضاف اليه نحو قوله تعالى ولا يتناها اي كل واحد **واما**
 حرف شرط **المجروب** مبتدأ خبره **فواشيان** جوابية وهي

مطلب
و حیدر آباد

۱۱

مطلوب والمجهود

مطالعہ

المكتبة

العشرة الاولى **واوا** نحو اطيعوا الله والرسول **واو** الجمع
واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل بحب تأكيد **واو** متصل
نحو ضربت اذا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه نحو ضربت
اليوم وزيد واذا عطف على المضمرة بعد اعيانها فاضح
مررت بك وبريد والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجيء
يتمتع له ويجوز عطف شيتين بحرف واحد على معول واحد
واحد بالاتفاق نحو ضربت زيدا وعمرا وبكرا وخالدا وقال
جمال الدين بن هشام **ولنا** واوين يرفع ما بعدها **الاول**
واو الاستيثاق نحو قوله تعالى لئن لم نفرق في الايام
والثاني واو الحال نحو لما ان زيدا الشمس طالعة **ولنا**
واوين ينصب ما بعدها **الاول** واو المفعولة معه نحو
والليل **والثاني** واو جمع الداخلة على المصارع المسبوق
بنفي وطلب نحو قوله تعالى ولما يعلم الله الذين جا هدوا منكم
ويعلم الصابرين **ولنا** واوين يجزم ما بعدها وقد ذكرنا في
باب حروف الجز **ولنا** او يكون ما بعدها على حسب ما
قبلها وهو واو العطف نحو جاءني زيد وعمرو ودايت زيدا
وعمر ومرت بنيد وعمرو **ولنا** او ايدة نحو قوله
اذ اجازها وفتح ابوابها **ولنا** او مشي واو التأييد
نحو قوله تعالى وثامنهم كلبهم **والثاني** واو المشكوك

مطلب
في الواو

مطلب
في عدد واو

في ثانيا في الفاء نحو يجب تكبير الافتتاح والقيام وهو
الجمع مع الترتيب بغير مهلة وقد يحذف الفاء لا يستدعي
والفاء للعامة **والفاء** للتبعية والفاء للتعريفية
والفاء للمفاجئة **والفاء** للتعقبية والفاء للتفسيرية
والفاء للتقريرية والفاء للجزائية **والثالث** في نحو
يجب العلم ثم العمل وهي الواو المعطوف والمعطوف عليه في الفعل
في زمان او مكان مثلا جاءني زيد وعمرو **الفصل**
من كل ما الامن احدهما ومن الاخر **الرابع** حتى نحو من ان
حتى الانبياء وهي الواو المعطوف والمعطوف عليه في الفعل
ومراد النجاة بجمع في هذه الاربعة ان لا يكون لام الشيتين
او الاستيثاقا كانت باو واما ومعطوف حتى جزء من متبوعه
والخامس ونحو وصل الضحى ربعا او ثمانيا وهي الاحكام
اي الدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الامر
بهما اي غير معين عند التكلم **والسادس** انا بكسرة
نحو اعمل واجبا واما فيسجنا وهي لاحدا الامرين او الامور
غير معين عند التكلم **والسابع** امر نحو امرنا الله تعالى
تعالى **والثامن** وهي ايضا لاحدا الامرين بغير ما غير معين
عند التكلم وقد يكون كسرا او استعظامية بعد ثبوت
الامر **والعاشر** التثنية من الماخذ نحو جاءني زيد وعمرو

مطلب
في الفاء العطف

مطلب
في عدد واو

مطلب
في الفاء العطف

مطلب
في حتى العطف

مطلب
في واو العطف

مطلب
في واو العطف

مطلب
في واو العطف

عمرو والناس لا يتوكلون على الله الا بشرأى
 نحو جاء في زيد لا عمرو في لائمة للايجاب ولنا ثلثة
 الاول للثانية نحو لا اله الا الله والثاني للثانية في علم
 المضارع نحو لا تقرب من النار **الثالث** للزائفة نحو ما فعلت
 ان لا تتجسس **والثاني** سبع بل نحو اطلب حلا لا بل صيتا وفي
 للاضرب مع الاثبات نحو جاء في زيد بل عمرو وهي لائمة
 لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف اي بل جاء في عمرو
 فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه والعاشرة
 لكن يسكون النون نحو لا يجلى رياء لكن اخلاص وهو لائمة
 لنفي الحكم عما لا اول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو في
 لعطف المفرد للاثبات **والثالث** التاكيد نحو اطلب الا خلا
 الا خلاص نحو اترك الذنوب كلها وهي قسم **الاول** لعطف
 وهو تكرر اللفظ وقد يكون في الضمير المتقبل ويجري في
 الالفاظ كلها نحو جاء في زيد زيد وضربت انت وضرب
 زيد وزيد قائم زيد قائم والثاني منصوب وهو تكرر نفسه
 لا لفظه نحو زيد قائم قائم عينه وكرها وكلتاها واذا
 اكدا الضمير المرفوع المتقبل بالنفس والعين واكر اوله
 متقبل نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه **والثاني** في
 البدل نحو عبد ربك الله العالمين ونحو عبد ربك الله

مطلق
 في العطف

مطلق
 في العطف

مطلق
 في التاكيد

من العطف

مطلق
 في البدل

من عطف الله على الله وكذا حفظ الله تعالى وهو المقصود بالنية
 دونه مشروعة واقسامه اربعة **الاول** بدل الكل من الكل اي
 على شيء واحد نحو جاء في زيد اخوك **والثاني** بدل البعض من كل جزء
 المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه **والثالث** بدل الاشتما
 لن كاسينهما تعوق بحيث ينتظر النفس بعد ذكر الاول ويتشوق
 الى الثاني نحو سلب يدقوبه **والرابع** بدل الغلط ان كان ذكر المبدل
 في الجملة نحو رايت رجلا حمارا ولا يقع في كلام الفقهاء ويبدل
 من المغير لكل الاقارب نحو ضربته زيدا **والخامس** عطف
 لا يربط نحو امنا انيتنا نحن على الله تعالى عليه وسلم وهي تامة
 يجوز به لا يفتتح بمتشوقة فمخرج ما ذكر من العبارات
 ثلثون **الباب الثالث** في الاعراب وهو شيء جاء من العا
 يختلف به اخر العرب وله قسمان اربعة القسم **الاول**
 بحسب الذات والحقيقة اما حركة او حرفا وحذف
 الحركة ثلثة خمد وفتحة وكسرة نحو جاء في زيد ودايت زيدا
 ومررت بزيد **والحرف** اربعة واو وياء والفاء والقون
 نحو جاء في ابوه ومررت بابيه ودايت اياه وبنيان و
 متبرون **والحذف** ثلثة مستقيمة بالفعل حذف الحركة
 نحو لم يهرب وحذف الاخرم يفر وحذف النون نحو لم
 يضر بالبحر مشقة **والنوع** العرب بالقياس الى ما

مطلق
 في العطف

مطلق
 في الاعراب

مطلق
 في القسم الاول

مطلق
 في القسم الثاني

اعطى لها من هذه العشرة تسعة لان اعرابها **والثانية**
 بحسب الحلق فاما بالحركة الحجة او بالحروف الحجة
 مختصتا بالاسم **والاول** اما تاما لا اعراب بالحركات الثلاثة
 وهوان يكون رفعه بالعملة ونصبه بالفتحة وجره
 بالكسرة وذلك المفرد المنفرد والجمع المكسر المنصف نحو
 جاء نارسول وصدقنا الرسول واما بالرسول
 نحو نزلنا السماء كتب وصدقنا الكتب واما بالكتب
واما ناقص الاعراب فهو على قسمين **قسم الاول** رفعه
 بالضممة ونصبه وجره بالفتحة **والثاني** المنفرد
 جاء نارسول عليه الصلوة والسلام وصدقنا باحمد
 عليه الصلوة والسلام واما بالحمد عليه السلام ومحمد
 عليهما الصلوة والسلام فان لا كسرية ولا تشوين **اعلم** ان
 غير المنصرفين غير المنصرفين لان كسرية ولا تشوين **اعلم** ان
 غير المنصرفين اسم معرب فيه علتان من علل تسع او
 علتان واحدة منها تقرب مقامهما وهي عدل وصدق
 وثانيتها ومعرفة وعجبة وجمع وتركيب ونون
 من قبلها الف ووزن فعل مثلهما غير العدد والتعريف
 والجر للوصف ووزن الفعل والمادة للثانيتين
 والعلمية وذيئ للثانيتين المعنوية والعلمية **والثالثة**
 للمعجزة والعلمية ومساجد للمعجزة العلمية

مطلب
وقام الاعراب

مطلب
وقام اقص الاعراب

مطلب
وغير المنصرف

81
 التركيب العلمية وجران كلاف وانقوت والعلمية
 وحذف وبن الفعل العلمية ويجوز صرفه للثانيتين
 لثبوت قوله عند ذكره ان لنا ان ذكره وهو المسك ما
 كنهته يتنوع **نظم** اوبن بر اوله نخوة لا ينصب ما
 عدا اسم معربا يله منصرفا بل يشي اسم نكرة اي غلام
 التسيخي معارفه والسلام **بسم** معارفه على بر علمه
 يحفظ ايدل نخوة جكر الموزن فعل عليه بحجة نون الف
 دخی ثابت ايله اسم مؤلف بيكي نرى منك على اكم
 انفسد راي حقيقه ماقي **عند** ثابتا ولدي نون الف
 فون ضارح اوله لا يختلف التي يغيبون الموقه اي
 ديوايله جبر لا نكة بالتمام فيهم نسا لا ينصرف ذراي فلام
 قوم شري دخی بعين والسلام **فوق** هو لوط شيعب
 حالي محمد صلى الله عليه وسلم لجمعين **وقسم** الثاني رفعه بالعملة
 ونصبه وجره بالكسرة وذلك جمع الثابتات السلام نحو جابنا
 نفعنا وصدقنا معجزات واما بمعجزات وجل نصبه على الجر
الثالث ايضا اما تاما الاعراب بالحروف الثلاثة وهو الغنيم
 ابراهيم الخاتم ان يكون رفعه بالواو نحو جاءني ابو ونصبه
 نحو جاءني اياه وجره بالياء نحو مررت بابيه وذلك مشار اليه
 اتمام الاعراب **الاسماء الستة** المعتلة المتناقضة التي عليها الحكم

مطلب
في نظم

مطلب
في نظم الاعراب

شأن الاعراب

مفردة مكسرة وهو اتي نحو جاء في قوله ورايت باء موحدة
 بابية واخوه نحو جاء في قوله ورايت اخاه ومرت بفتح
 وجوها نحو جاء في جموها ورايت جمها ومرت بفتح
 نحو جاء في هوه ورايت هاه ومرت بفتح هوه ومرت بفتح
 فوه ورايت فاه ومرت بفتح فوه ومرت بفتح فوه ومرت بفتح
 ذوه ورايت ذاه ومرت بفتح ذوه ومرت بفتح ذوه ومرت بفتح
 ابو القاسم عليه السلام وصدقنا ابا القاسم عليه السلام
 واما ابائي القاسم عليه السلام وانا وانا وانا وانا وانا وانا
 الاعراب بالرفيع فهو المنير راجع الى ناقص قسمين ايضا
 قسم الاول رفعه بالواو ونصبه وجزه بالياء يعني
 نصبه على جزه وذلك مشا واليه التاقيص جمع المذكور
 السالم والو وعشرون واخواته يمتثلون واربعون
 اليه تسعين نحو جاءنا المرسلون وصدقنا المرسلين وانا
 بالمرسلين وقسم الثاني رفعه بالالف نحو جاء في الزيدان
 ونصبه وجزه بالياء نحو رايت الزيدان ومرت بفتح
 وذلك مشا واليه قسم الثاني الشئنة وانا وكلاهما وانا
 معمر نحو جاء في الاثنان كلاهما الى الكفا والستة واثنتان
 الاثنان كليهما وعلنا بالاثني كليهما والقسم الثالث
 بحسب نوع فهو لا يكون الا تام الاعراب وهو الذي

جمها فان الله منر

مطلب
وقال الاعراب

والقسم الثالث

82
 تام الاعراب وهو المنير راجع الى تام الاعراب قسمين ايضا
 قسم الاول رفعه بالفتحة ونصبه بالفتحة وهما مشتركا
 بين الاسم والفعل وجزه بحركة وهو مختص بالفعل
 الذي يتصل باخره ضمير وعروفة وعلته وهو حرف صحيح نحو
 انما ان تشفع ولم تخم وقسم الثاني رفعه بالفتحة ونصبه بالفتحة
 وهما مشتركان ايضا بين الاسم والفعل وجزه بحركة
 وفي ذلك المضارع الذي يتصل ضمير وهو حرف علة نحو دعواته
 ان تقف ولم يرمنا في الناد والربع من انواع المعرف لا يكون
 الا ناقص الاعراب وهو الفعل المضارع الذي يتصل باخره ضمير
 غير النون فرفع بالفتحة ونصبه وجزه بحركة وهما مشتركان
 والعلامة يشفعان يوم القيمة فان يشفعان ليا ولم يرمنا
 في القسم الرابع بحسب الصيغة فهو ثلثة الاول لفظي الاعراب
 ظهر اللفظ الكلمة يسمى لفظيا كما في الامثلة المذكورة فلا
 تاء في زيد ورايت زيدا ومرت بفتح زيد وانا تقديري الاعراب
 لم يظهر فيه بل وانا في اجمع يسمى تقديريا المنافع فيه نحو انا
 التقديري ذلك في سبعة مواضع الاول مفرد آخر الفولن كما
 المسماة في احوال الثلث تقديري نحو جاء العضا ورايت عصا
 ومرت بفتح عصا وان كان فعلا فرفع ونصبه تقديري وفيه
 التقديري نحو جاء في يحنى ورايت يحنى ولم يحنى وانا

مطلب
وقسم الاول

مطلب
وقسم الثاني

مطلب
فانواع الرابع

مطلب
وقسم الرابع

مطلب
واعراب لفظي

مطلب
واعراب تقديري

ما اضيف اليها المتكلم نحو هذا غدا في **الكتاب** في آخره
 محكي نحو من زيد بن قال ضربت زيدا والرابع ما في آخره
 مكسور ما قبله فان كان اسما فزعه وجره تقديره نحو جاري
 القوامر بن بقا وان كان فعلا فزعه فقط تقديره نحو جاري
والخامس فعل آخر وان مضى ما قبله فزعه فقط ايضا
 تقديره نحو جاري يفرز والسادس اسم عرابه بالمرءة في
 بعد كاشا الستة المذكورة فاعرابه في اصوله الثالث تقديره
 نحو جاري ابو القاسم رابعا القاسم وررت بالحق القاسم والسابع
 الوقوف عليه بالاسماء غير متونة بشويزا التمكن اعرابه تقديره
 نحو احدو الثالث محكي الاخر ان لم يظهر ولم يفتقد في آخره
 يسمى محليا نحو وكذا على ما ياتي الخير الامن جهته في
 موضعين احدهما الاسم العرب المشتغل آخره بآخر محكي نحو
 مررت بزيد فانه يحكى على محكي زيد بان مضى على المفعول وتو
 بزيد فبمعرفه الحكي على الفعلية والثاني المبني وهو ما ذكره
 وسكونه لا يعمل والمبني على فعيل الاول مبني على الفعل
 نصر ضرب انصر فغير الام والثاني ايضا على فعيل الاول
 لازم والثاني غير لازم واللاتي ما لا ينفعه عن البناء
 واسما الاشارة والموصوف وغيره لازم ما في قوله
 ان كان نحو حرفا محكي نحو جاريك ونحوه

مطلوب محكي

بعونه

83
 في كتاب الله الملك الوهاب لكر في حجب في خاتمة الكتاب ان ابين من
 الحروف ثمانية وكرت في ليرة السائل في باب ان الناب لا يحتاج اليه
 الاخر في شبهته ودعا الى الفقير الحقير المعروف بالجر والتقصير
خاتمة الكتاب في الرواق منها عرف الاستفهام وهي الحرة وهل وما
 ومتى واين وكيف وايا وكم مثالها الف نشر مرتب نحو اقام زيد
 وهل قام زيد وما صانع البكران ومن خاطب الناس ومتى
 فاعب زيد وابن جالس صاحبك وكيف أصبح ابنك وليان قائم
 وكم عندك درهم ومنها حروف التنبيه وهي الاوامر وهما نحو لا
 زيد قائم ولا فان زيد قائم وهما زيد قائم يصدق بالمثل كل ما حتى
 لا يفعل الخاطبة عن بني من القى الكلام اليه ولهذا سميت حروف التنبيه
 ومنها حروف النداء وهي يا وايا وهيا واي والهمزة نحو يا اولا
 وايا رجلا وهيا رجلا واي رجلا وارجلوا واختصت بان
 تباريها القريب والبعيد والمتوسط ودناواتها وايا
 وهيا وضعت النداء بالبعيد واي والهمزة وضعت النداء
 القريب لكن الهمزة لا قرب واي للمتوسط وهذا الخطة للنداء
 معنى النداء هو المطلق اقباله بحرفا ثانيا دعوا لفظا نحو يا
 يا ونداء نحو قول القائل يوسف اعرض عن هذا يا يوسف اعرض عن هذا
 ومنها حروف الايقاع وهي والي واول واي بكسرة والهمزة وكسرة
 والفتح فتعني يا يا سقيا ويا ولي تحفة بابي الترواي

Page

مطلوب في خاتمة الكتاب

مطلوب وهو الاستفهام

مطلوب حروف التنبيه

مطلوب حروف النداء

مطلوب حروف الايقاع

مطلب
وحروف الزيادة

اثنان بعد الاستفهام واجل مجزئ وفيما تصدق الخبر من حروف
الزيادة ان وان تحققين وما ولا ومن بالكسر والياء واللام فان
بكسر الحزة وسكون النون مع ما المصدية النافية نحو ارايت
اي ارايت زيدا ومع ما المصدية نحو انتظرت ما ان جلوسا
اي مئة جلوسه وان بفتح الحزة وسكون النون مع وا والقسم
والله ان لو قام زيدت ومع الكاف نحو كان ظبية تعطوا
الى ناظر المسلم ولا اي كلمة لامع الواو العاطفة بعد النفي
لفظا نحو ما جاء ن زيد ولا عروا ومع نحو غير المفضول
ولا الضالين وبعد ان المصدية يتخوله تمام منعك
ان لا تسجد اذ ان تسجد ولا قبل اقسام نحو لا اقبم يوم القيمة
ولا اقسام بهذا البلد ومن والياء واللام تقدم ذكرها
ومنها حروف التفسير اي وان وهي مخففة بما في معنى القول
نحو قوله تعالى ونادينا ان يا ابراهيم ومنها حروف المصدرية
ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة
للفعلية وان للاسمية ومنها حروف التحفيز وهي
والامشدة تين ولولا ما لها صدر الكلام ويلزمها الفعل
نحو هذا ضربت زيدا وهذا تضرب زيدا او قد نزل نحو هذا
ضربته وهذا زيد تضربه فمعناه اذا فعلت على ما كان
والقوم على ترك الفعل ومعناه في المصاحف

مطلب
وحروف التفسير

مطلب
وحروف المصدرية

مطلب
وحروف التحفيز

والقلب

مطلب
وحروف الشرط

والطلب له ومنها حروف الشرط وهي ان بكسر الحزة وسكون النون
ولو واما بفتح الحزة لها صدر الكلام فان الاستفهام وان
على التمام والمضارع نحو ان كرتني كرمك وان كرتني كرمك
ولو الفتي على ايها دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو ضربت ضربت
بمعنى واحد واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله الكلام في الذكر
نحو قولك جاء اخوتك ما زيد فاكرمته واما عمر وفاخته
بشيرة فاعرضت عنه ومنها حروف الرذع وهي كالديكتي على النون
معنا الاوله بمعنى الرذع هو الجرح والمخ نحو قول الشيخ قد
في قوله كذا رذعا كذا اي ليس كما تقول لمن قال لك وقولنا
في قوله رذعا هان كذا اي انتة عن هذه المقابلة والتلقي
يقيد الطلب في اجابة الطالب بقولك لمن قال لك افعلك كذا
اي لا يجا الى ذلك ولله النان بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق
مضمون الجملة كقوله تعالى لان الانسان ليطغى ومنها حروف
خلق وهي ستة الحاء والعين والياء والهمزة
بيت حرف خلق شبيهة اي نورعين هاء همزة حاء
حاء عين تين ومنها حروف مضارع وهي اربعة الواو
الياء والياء والنون ومنها حروف العلة وهي اربعة الواو
الياء والياء والهمزة ومنها حروف التعريف وهي اربعة الواو
الياء والياء والهمزة والياء

مطلب
وحروف الرذع

مطلب
وحروف الشرط

مطلب
وحروف المصدرية

مطلب
وحروف التحفيز

مطلب
وحروف العلة

مطلب
وحروف التعريف

مكتبة جامعة القاهرة

مجلس اول

زمانه - ۱۳۸۵

مجلسین استقل

شیر افیون

ملفوظات

Abstract

فصل اول در بیان حروف و واجات

بطل
في حروف المباح

مطل
فحروف القلب

مطلوب
فی خروج القلوب

مطالعہ
فحروف الالف

مطلوب
وجوه الزطها

المتساكنة جري على هذه الحروف في هذه الكلمة المتساكنة جري على هذه الحروف في هذه الكلمة المتساكنة جري على هذه الحروف في هذه الكلمة
 حليم من آمن فان قيل ما الاظهار قلت هو انما يظهر بها بين الحروف
 ومنها حروف ادغام مع الغنة وهما اربعة الياء والجيم والهمزة والنون
 والواو فان التنوين والنون الساكنة يجري على هذه الحروف
 بتغيير هذه الكلمة ادغام مع الغنة نحو خيرين ومن يعمل
 فان قيل ما الغنة قلت هي صوت يخرج عن اللسان وهو ما حرقا
 ادغام بلاغته وهما الزاء واللام فان التنوين والنون الساكنة
 جري عليها بتغيير هذه الكلمة ادغام بلاغته نحو غفور رحيم
 هدي للمتقين ومنها حروف ادغام شبيهة وهما اربعة
 التاء والتاء والتال والذال والراء والسين والتين و
 الصاد والهماد والطاء والظاء واللام والنون فان لام
 التعريف جري على هذه الحروف بتغيير هذه الكلمة ادغام
 نحو والناس والشمس ومنها حروف القيرة وهي اربعة
 الالف والباء والعين والحاء والجيم والهمزة والواو والفاء
 والعين والفاء والياء واليم والهاء فان لام التعريف جري على
 هذه الحروف بتغيير هذه الكلمة الاظهار في تخرجوا الجبر والقوى
 حروف القليلة وهي خمسة الفاء والباء والياء والجيم والهمزة
 فوقع واحد من هذه الحروف في وسط الكلمة او في آخرها كقولهم
 الكلمة قليلة نحو بالحق يقولون فان قيل ما القليلة قلت هي

مطلب
حروف الادغام

مطلب
حروف الادغام

مطلب
حروف التثنية

مطلب
حروف التعريف

مطلب
حروف القليلة

86
 الحروف المتساكنة جري على هذه الحروف في هذه الكلمة المتساكنة جري على هذه الحروف في هذه الكلمة المتساكنة جري على هذه الحروف في هذه الكلمة
 حليم من آمن فان قيل ما الاظهار قلت هو انما يظهر بها بين الحروف
 ومنها حروف ادغام مع الغنة وهما اربعة الياء والجيم والهمزة والنون
 والواو فان التنوين والنون الساكنة يجري على هذه الحروف
 بتغيير هذه الكلمة ادغام مع الغنة نحو خيرين ومن يعمل
 فان قيل ما الغنة قلت هي صوت يخرج عن اللسان وهو ما حرقا
 ادغام بلاغته وهما الزاء واللام فان التنوين والنون الساكنة
 جري عليها بتغيير هذه الكلمة ادغام بلاغته نحو غفور رحيم
 هدي للمتقين ومنها حروف ادغام شبيهة وهما اربعة
 التاء والتاء والتال والذال والراء والسين والتين و
 الصاد والهماد والطاء والظاء واللام والنون فان لام
 التعريف جري على هذه الحروف بتغيير هذه الكلمة ادغام
 نحو والناس والشمس ومنها حروف القيرة وهي اربعة
 الالف والباء والعين والحاء والجيم والهمزة والواو والفاء
 والعين والفاء والياء واليم والهاء فان لام التعريف جري على
 هذه الحروف بتغيير هذه الكلمة الاظهار في تخرجوا الجبر والقوى
 حروف القليلة وهي خمسة الفاء والباء والياء والجيم والهمزة
 فوقع واحد من هذه الحروف في وسط الكلمة او في آخرها كقولهم
 الكلمة قليلة نحو بالحق يقولون فان قيل ما القليلة قلت هي

مطلب
حروف التثنية

مطلب
حروف التثنية

مطلب
حروف التثنية

ان يكون اثنان من غير خيرا عند زيد وحكم الائمة كحكم الاخر
 في جميع ما ذكرنا ومنها نون التاكيد وهي قسم **الاول** في
 ساكنة **والثاني** مشددة مفتوحة تحذف اليها بالفتحة
 المستقبلة نحو يضرب وتضرب **والامر** نحو اضرب واجبرن **والنهي**
 نحو لا تضرب ولا تضرب **والاستفهام** نحو هل تضرب وهل تضرب
والتمني نحو ليتك تضرب وليتك تضرب والعرض الاثني
 الاتزان بنا والقسم نحو والله لا افعلن والله لا افعلن
 اما المختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب
 والتمني والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوباً **ثم اعلم** ان كل أصل
 لا يخلو عن الاقسام السبعة **القسم الاول** صحيح وهو الذي ليس
 في مقابلة فاء فعله وعين فعله ولا مفعله حروف في
 العلة وهي الواو والياء والالف والهمزة والتخفيف نحو
نصر القسم الثاني مثال وهو الذي يكون في مقابلة فاء فعله
 من حروف العلة نحو وعد ويسو **القسم الثالث** اجوف
 هو الذي يكون في مقابلة عين فعله حرف من حروف العلة نحو
 قال وكال **القسم الرابع** ناقص وهو الذي يكون في مقابلة لام فعله
 حرف من حروف العلة نحو غدا وروى **القسم الخامس** ملحق وهو الذي
 فيه حرفان من حروف العلة وهو في قسمين **الاول** ليس المقرون
 وهو الذي يكون في مقابلة عينه ولا مفعله حروف في

مطل
ونون التاكيد

مطل
في صحيح

مطل
في مثال

مطل
في اجوف

مطل
في ناقص

مطل
في لفي

87
 التاكيد في حروف ومما لا يكون في مقابلة فاء ولا مفعول
 من هذه الحروف في **القسم السادس** مضاعف وهو الذي يكون في مقابلة
 ولا مفعول من جنس واحد نحو مدد صفت حركة الدال
 ثم دغمت في الثانية والادغام يقال لضرب الجانسين في الآخر
 ثلثة انواع **النوع الاول** واجب وهو ان يكون المرفان الجانسين
 او يكون المرفا **الاول** ساكناً والمرفا الثاني متحركاً نحو مدد **النوع الثاني**
 جائز وهو ان يكون المرفا **الاول** من الجانسين متحركاً والمرفا الثاني
 يسكون فقام بمد بحركات الثلثة اصله لم يمد ففتحت حركة الدال
 لما قبلها الى الميم حتمه ساكن حركت الدال الثانية انما بالفتح او
 بالضم او بالكسر كون سكونها عاضداً **النوع الثالث** متنع وهو ان يكون
 المرفا **الاول** من الجانسين متحركاً والثاني ساكناً يسكون الاصل نحو مدد
القسم السابع مهموز وهو الذي يكون معروفه الاملية مرة في أخذ
 ومثل قرء وان كانت في مقابلة فاء يسمي هو الفاء وان كانت
 مقابلة عينه يسمي هو العين وان كانت في مقابلة لام فسمي
 هو اللام وهذه الاقسام سبعة يجمعها هذا البيت **مماثلت**
مضاعف لفي فاقص مهموز اجوف **فذكر** في تمام الخاتمة اقسام
 لها من اهم القواعد التي ينبغي علم الفقه والخو والعاد والاسود والاموية
 في الكيفية في الدنيا والآخرة هذا اخبرنا اوردناه من القواعد على
 غرض من الشرح الكامل للشيخ العلامة الصوفي عانت لطلبه الكرام

مطل
في مضاعف

مطل
في واجب الادغام

مطل
في جائز الادغام

مطل
في متنع الادغام

مطل
في مهموز

مطل
في تمام الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم
 نحمدك يا من احاط بكل شيء علما وانا من فيوضاته الجليلة على القلوب السليمة
 ونصلي على نبيك النبي المشرق في طبقات اسرار الملكوت الالهيا وعلما واصحابه
 المقربين من نوره الساطع سريانا **وبعد** فهذه فريدة ثمينة لاذن كريمة ولغة
 نورانية تضيء ظلمات الحيرة عن قلوب هائمة في علم الله تعالى بالمعدومات مع مذهب المتكلمين
 النافين للوجود الذهني ولشبهات المعدومات المحلثة وتوزعها في ذاتها وفي دفع الاشكال
 المتوهم علم برهان التطبيق بجرانته في معلوماته تعالى على مذهب المتكلمين
 فنقول وبالله التوفيق اعلم ان الحكماء شرطوا في بطلان التسم اربع احوال الترتيب
 احاد السلسلة ليتمكن العقل للتطبيق اذ لا نظام في الامور الغير المرتبة وثانيها اجتماع
 احادها ولا يتناء الشرط الاول فيوزع وجود النفوس الناطقة الغير المتناهية ولا يتناء
 الشرط الثاني فيوزع وقوع التسم في المعدات وقد ابطال المتكلمون بشرطه بالشرط
 الثاني باجراء برهان التضائيف في المرتبة الغير المجمعة في الوجود اذ بعد ترتيب الاحاد ثبتت
 العلوية والمعلولة المتضائيفان بينهما بل جريان برهان التضائيف لا يتوقف على الترتيب
 الذي بين الاحاد بل يكفي الترتيب الزماني فيتحقق بينها السابقة والمسبوقية المتضائيفان
 ايضا وبطلوه ايضا باجراء برهان التطبيق كافي في محله قال المحقق الدواني فان كانت
 تجوز في التسم في الامور المتعاقبة لعدم جريان الدليل بناء على امتناع التطبيق فقد ظهر
 فساد ما كان ذلك لان السلسلة الغير المتناهية غير موجودة هناك فالدليل
 وان كان جاريا لكن المدعى مختلف لان غير المتناهية غير موجودة هناك وليس المدعى الامتناع
 السلسلة الموجودة الغير المتناهية ولا لم يجمع الاحاد لا يكون السلسلة الغير المتناهية
 موجودة فيرد عليه ان مقتضى الدليل عدم جواز وجودها اصلا لا على سبيل الاجتماع
 ولا على سبيل التعاقب والسلسلة الغير المتناهية المفروضة ههنا وان لم تكن موجودة
 مجتمعة فهي موجودة متعاقبة فان جميع الحوادث موجودة في جميع الازمنة بمعنى ان كل واحد
 من احادها موجودة في جزء من تلك الازمنة والوجود اعم من ان يكون في الان او في الزمان
 والوجود في الزمان اعم من ان يكون على سبيل الاجتماع او على سبيل التعاقب بل الوجود
 عند الفلاسفة فردا غير منسوب الى الداعي فانهم يقولون ان المبادئ العالية مفردة في الزمان

والوهم

والوهم وعاء الزمان فالوجود في الزمان على سبيل التعاقب محصور في الوجود الخارجي فاخرجه
 من الوجود الخارجي فحكم انتهى اقول اذا استأجرت قصارا ليقصروا بمائة خربة وكل خربة بدتم
 فقصر حكم عليك بمائة درهم مع ان كل خربة غير موجودة مع الاخرى فلو لم يكن الوجود الخارجي
 اعم مما هو على سبيل التعاقب لما وجد هناك مائة خربة ولما حكم عليك بمائة درهم فمع هذا
 يكون حكمهم بكون الحركة بمعنى القطع معدومة في الخارج بمعنى سلب وجودها مع وصفها بالاعتقاد
 لا مطلقا وبذلك يندفع التناقض بين حكمهم بوجود الزمان في الخارج وبين حكمهم بسلب الوجود
 الخارجي عن الحركة بمعنى القطع المنطوق به في الزمان نعم الحركة بمعنى التوسط موجودة
 عندكم لكنها انما تنطبق على الان مع الزمان وايضا قد ابطال المتكلمون بشرطه بالشروط
 الاول بان التطبيق الاجمالي ان كفى في الجريان فالبرهان جار في غير المرتبة بان يقال اما
 ان يكون بازا وكل واحد من احاد تلك السلسلة واحد من احاد هذه السلسلة او لا
 قطع الاول يلزم مساواة الجزء الكل ومع الثاني يلزم انتهاء السلسلة في كانه المرتبة
 وان لم يكن فلا يتم البرهان في المرتبة ايضا اذ لا يمكن للعقل ان يلاحظ كل واحد من تلك الاحاد
 تفصيلا وأشار المحقق الدواني الى امكان بيانه بشرطه بدليل اخر غير ما ذكره وهو
 انه لو لم يكن بين الاحاد ترتيب لم يظهر انتقال الزيادة الى طرف اللاتناهي بل ربما كان في
 الاواسط ثم ذكر كلاما يحويه بان وجود الامور الغير المتناهية يستلزم الترتيب بين
 المجموعات اذ كلما اسقط منها واحد يبقى هناك مجموع هو جزء من المجموع الذي قبله
 ووجود الكل يتوقف على وجود الجزء فيتحقق بين تلك المجموعات ترتيب وان لم يكن بين
 الاحاد ترتيب وح بجرى التطبيق في تلك المجموعات وينتهي المجموع لا مجموع بعده وهو
 الاثنان فلما ينتهي المجموعات ينتهي الاحاد اقول وكذلك يجز في برهان التضائيف فان
 المجموع الاول بعد اسقاط الواحد ازيد الاجزاء فلا بد من انقضاء الاجزاء والالزم تحقق احد
 المتضائيفين بدونه الاخر وقد ارجى مثل هذا بعض المحققين في اجزاء الجسم الطبيعي القابل للتقسيم
 غير متناهية عند الحكماء اذ انور هذا فنقول لما ابطال المتكلمون بشرطه بهذين الشرطين
 واجروا برهان التطبيق وغيره من البراهين في بطلان مطلق الامور الغير المتناهية مجمعة
 الوجود او متعاقبة بترتيب الاحاد ذاتا او زمانا او لم يكن توجه عليهم جريان برهان التطبيق
 وغيره في معلوماته انه تعالى ان يبطل تلك البراهين فلا يبقى الوثوق بها في سائر مجاريها

والوهم

واما ان يكون معلومة متناهية وهو محال عند اهل السنة واجاب عنه المحقق البدوي
بان البرهان المذكور ان اجري فيها بحسب وجودها الخارج من الجزئيات علم لكن تخلف حكمه
المدرج ممنوع فان المعلومات الموجودة في الخارج وان لم تكن واقعة عند حد لكنها على تقدير حدوث
العالم متناهية عند كل حد كونه محصورة بين حاصر من المبادئ والمنتهى وان اجري فيها بحسب
الوجود العلمي فالجزئيات ممنوعة وانما يكون جاري بالوحدات المعلومات معلومات بصورة منفصلة
وهو ممنوع كيف وعلمه تعالى بسيط اجمالاً فالمعلومات ما يعتبر هذا الوجود متحد لانكسر
فيها ولا يتصور التطبيق بدون التعدد والتكثر ثم اورد على نفسه بان العلم الاجمالي ليس
علماً بالفعل بل بالقوة فيلزم ان لا يكون الواجب تعالى علماً بتلك المعلومات بالفعل فيلزم اثبات
الجهل تعالى ذلك علواً كبيراً واجاب عنه بان العلم الاجمالي علم بالفعل وهو العقل البسيط
الذي يجعله الفلاسفة مستقداً من المبادئ العالية والتفصيل اما هو للتفصيل من حيث
قالوا والتفصيل الاجمالي هو الخلاق للصورة التفصيلية في الخارج انتهى ثم تمدح بان هذه المبادئ
ما ينبغي ان تعلق بقلوب الاذكيا وبان المتكلمين ما اتوا بجواب صحيح بلا استراء واقول
ما ذكره في مقام الجواب فاسد لان صورة المعلومات اما موجودة بمرور على اما خفية
منده تعالى ولا فاعلم ان يلمز اثبات الجهل تعالى من ذلك وذلك لبداية التعلل
العلم بالشئ بدون حضور صورته او حصولها وعلى الاول فاما ان تحضر كل معلوم صورة
مغايرة لصورة المعلوم الاخر تفصيلية كانت تلك الصورة بان يكون الجزئيات والكمالات
حاضرة بذواتها الجزئيات والكمالات او اجمالاً بان يكون كل واحد حاضراً بوجه كل ولو تخلف
فيه او تحضر جميع المعلومات بصورة واحدة وعلى الاول يجاب برهان التطبيق في الوجود صور
غير متناهية هناك وعلى الثاني فاما ان يكون تلك الصورة الواحدة مشتملة على صور
المعلومات الغير المتناهية لشماتة الكل على الاجزاء او لشماتة الكل على الجزئيات فقول الاول
يجري فيه برهان التضاييف لانه اذا سقطت من تلك الصورة صورة معلوم واحد يكون
الباقى ازيد الاجزاء فلا بد من انقضاء الاجزاء كما عرفت وعلى الثاني يلزم ان لا يكون بعض تلك المعلومات
الغير المتناهية متنازاعاً عن البعض الاخر في الوجود العلمي فيلزم ان لا يكون الواجب العلم الغيب
علماً بالجزئيات على وجه جزئي وبالكمالات بوجه تخففي والاول باطل عند المتكلمين والثاني
باطل عند الحكماء والمتكلمين جميعاً بالاول ايضا باطل عند الزيديين لان الجزئيات المجردة است

معلومة

فان يكون جميع المعلومات حاضرة عند كل صورة
واحدة ومع ذلك يتنازعها عن بعضها بعضاً

معلومة على وجه جزئي عند الكل بل نقول وعلى الثاني يكون مخالفاً لما ذكره ذلك المحقق في تحريره
مذهب الحكماء في علمه تعالى بالجزئيات المتغيرة من ان مراده ان كل جزئي منها معلوم بوجه كل
منحصر في فرد هو ذلك الجزئي وهو صريح في ان كل كل من تلك الكمالات المنحصرة في فرد متنازع
الاخر في الوجود العلمي فيجوز التطبيق في تلك الكمالات الموجودة المتنازعة بعضها عن بعضها بالامر
ومنه يظهر ان مراد الحكماء من العقل البسيط الاجمالي هو ذلك الكل المنحصر في فرد لا الصورة
الواحدة المنطبقة على جميع المعلومات اذ لا مانع مما اصولهم عن حضور الكمالات الغير المتناهية
عنده تعالى لعدم تغيرها وعدم جزئيات برهان التطبيق فيها عندهم لفقدان شرط الترتيب
او العلية والمعلولية انما هما بين الجزئيات بحسب وجودها الخارج لا بين الكمالات
المنطبقة عليها بحسب الوجود الذهني وكوسم ان الترتيب بين الجزئيات بحسب الوجود
الخارج يستلزم الترتيب بين تلك الكمالات بحسب الوجود العلمي الذهني بناء على ان العلم بالعلم
الثاني يوجب العلم بالمعلوم فيجوز التطبيق ولذا ذهبوا ما ذكره من البساطة الاجمالية
فنقول قطعاً هذا يرد عليهم ما ذكرناه اننا من وجوه الفساد والحاصل ان كان بالمعلومات
حاضرة بصورة واحدة يتوجه احد المعاصد المذكورة وان كانت حاضرة بصورة متحدة
غير متناهية فيجوز فيها برهان التطبيق وبأجل ذلك المحقق اعاد في هذه الورقة العظيمة
لاقتضائه اثر الحكماء في القول بالوجود الذهني ولا ينبغي لنا من الملة الاسلامية ان يتشبث بهذه
بازيال الفلاسفة وانما هو شأن المعتزلة فالحق في الجواب عن ذلك الاشكال ان غاية
جزئيات برهان التطبيق في معلومات اية تعالى ان يكون تلك المعلومات متمتعة الوجود
لان يكون متمتعة المعلومات فلتكن متمتعة الوجود ومع ذلك معلومة لله تعالى كاجتماع
التقيضين فلا يتوجه الاشكال المذكور عما جههوا المتكلمين الثاني للوجود الذهني
ولا يحتاجون الى جعل علمه تعالى بتلك المعلومات بسيطاً اجمالاً اذ قد عرفت فساد
واما كون جميع المعلومات حاضرة بصورة واحدة ومع ذلك متنازعة بعضها عن بعضها
في الوجود العلمي فامر خارج عن طور العقل فكيف يتعلق بقلوب الاذكيا وانما يحتاج
اليه الذين اشتبهوا الماهيات وصورها ذهنياً محققاً مع القول بالترتيب بين الموجودات
ولما لم يكن المتكلمون لم يحتاجوا الى الخروج عن الطريق المستقيم واما ما ذكره ذلك المحقق
من ان المتكلمين لما نبوا الوجود الذهني واشتبهوا علمه تعالى بالحوادث الغير المتناهية

ومن اجل البديهي ان التعلق بين العالم والمعدوم العرف محال التجاوز الى القول
بان تعلق العلم بالحوادث انما يتحقق وقت وجودها وان فنية العلم قديمة والتعلق
صاوت وانت خبر بان العلم ما لم يتعلق بشئ لم يصرف ذلك الشئ معلوما بالفضل فلم
علمهم ان لا يكون الله تعالى عالما بالحوادث في الازل تعالى عن ذلك علوا كبيرا وفيما ذكرنا تخلص
عن ذلك انتهى وفيه بحث اما انما ظان القائلين بحديث تعلق العلم عند حدوث العلم
ليس جمهور المتكلمين بل هم شريزة قليلة من المعتزلة لا يعبا بهم ولم يطلعوا على حقيقة
الحال وكيف يتصور ذلك وكتب جمهورهم مشحونة بالزلة تعلق علمه تعالى بجميع الاشياء
وان اختلفوا في طرق التعلق الازلي فمنهم من يقول بالوجود الزهني كالامام وتابعوه وهم
من يقولوا الاضافة الازلية فتعلق في الازل بوجود المعلومات فيما لا زال بارعا ان
جميع اجزاء سلسلة الازمنة والزمانيات حاضرة عنده تعالى ازلا وابدا ونسبة
ذاته تعالى الى الجميع على السواء واما المذهب والاستقالات في اجزاء تلك السلسلة بالنسبة
الىنا وقد مثلوه بالجبل المنهد حول بيت ونحو جالسوه فيه ناظرون من باب الى
الخارج وما نراه من الجبل في محاذاة الباب فهو حال وحاضر بالنسبة الىنا واحد
طريقه ماضى والاخر مستقبل وجميع اجزاء ذلك الجبل حاضرة عنده من كان فوق السطح
وهكذا حال سلسلة الممكنات بالنسبة الى العلم الواجب ويوافق ما سلف من حديث
ان الله محيط بالزمان بمعنى انه لا يوجد جزء من الزمان الا وهو مقرون به ومع
لا يوجد فيه ماضى ولا مستقبل ولا نسبة بوجه بل هو امر وحداني محيط بالازل
والابد كل منها مقرون به فالازل باعتباره عين الابد ويحيط عليهم العلم بالمعدوم والممكن
والمستحقات التي لم توجد في شئ من الازمنة ويظهر عليهم ايضا ان وجوداتها فيما لا زال
مسيوقة على ان تتألف كانت صحيحة لتعلق العلم بها لان سائفة عليه ولو سبقا
ذاتيا فيلزم ان يكون تعلق العلم بها سابقا على نفسه وهو باطل ومنهم من يجوز تعلق
العلم بالمعدوم العرف وهو مذهب جمهور المتكلمين ويستقيم الحال واما انما ظان ذلك
المحقق وسائر الذين حكموا ببداهة تعلق العلم بالمعدوم العرف والتجاوز
الى القول بالوجود والذهني كالامام الرازي ان ارادوا تعلقه بالمعدوم الذي ليس له وجود
محقق ولا وجود موهوم في الاستحالة مسلمة او البديهة حاكمية انا انما اذا تصورنا الامور

الاستحالة

الاستحالة في فائنا بقصوره بالتوجه اليه ونجمل صورته لانه قد لا يلزم منه شئ جواز التعلق
بالمعدوم العرف الذي ليس له وجود محقق وان ارادوا تعلقه بالمعدوم العرف الذي
ليس له شئ من اتحاد الوجود المحقق فاستحالة ممنوعة اذ لا خلاف بين جميع الفرق في انما اذا
تصورنا انما شئنا يحصل في اذهانتنا شئ مطابق للمعلوم ~~المتصور~~ لانه يدركه لا يشكره
الا كما كان صرح به بعض المحققين واما الخلاف في ان ذلك ~~المستحيل~~ المحصور الزم من
اتحاد الوجود المحقق ام هو وجود موهوم فذهب الحكماء الى الاول والمتكلمون الى الثاني
وقد صرح الحكماء بان المشغ بالذات كاجتماع التضييق ليس له وجود محقق في الخارج ولا
في شئ من الازمان واما الموجود في الذهن حقيقة ووجه من وجوده ولذا حكموا بان
جميع ما تنصوره موجودة في نفس الامر كما صرح به ذلك المحقق في تصانيفه مع انه المتنع
بالذات معلوم قطعا عند الكل واذا جاز كون المتنع معلوما بدون الوجود المحقق في الذهن لم
لا يجوز كون الماهيات معلومة بمجرد الوجود المطلق الموهوم في الذهن لصور المعلومات
ولم لا يجوز ان يكون المعلومات الماهيات معلومة بهذا القدر والفرق بين معلومية المتنع
بالذات بدون الوجود والذهني المحقق وبين معلومية سائر الماهيات بدون تحكم ظاهر فان قلت
ذهب المحققون من الحكماء الى ان العلم بالوجه ليس علما بذى الوجه بل هو حقيقة علم بذلك الوجه فالعلم
هو وجه المتنع بالذات انفسه قلت ان كان العلم بوجه المتنع علما بالمتنع بوجه من الوجوه يتم ما
ذكرنا وان لم يكن علما بوجهه صلا يلزم ان يكون المتنع مجرعا مطلقا فيقتضيه العلم عليه وهو باطل
وايقنا ننقل الكلام الى كون ذلك الوجه وجه المتنع دون غيره فاما ان لا يحكم عليه بشئ ايجابا او
سلبا واما ان يتسم الوجوه واما ان ينتهي الى العلم بذات المتنع فالحق ان ذلك الحصول للذهني
وان لم يكن من اتحاد الوجود المحقق الذي يحتاج تحققه في الممكنات الى جعلها في وجودها في
المعلومية ومرادهم من المعدوم العرف ما لم يكن له شئ من اتحاد الوجود المحقق لانه لم يكن له
وجود محقق ولا موهوم في الخارج ولا في الذهن حتى يكون التعلق بدهي الاستحالة ولما كان العلم
عند المتكلمين في مقولة الاضافة كان العلم بالشئ عند صيغة عن تعلق العالم بالصوره التي ليس
لها عو من اتحاد الوجود المحقق وان كان لا وجود موهوم ولا معدوم الوجود المحقق في الوجود الخارجي
العين لم يكن تلك الصور الحاضرة عنده تمام موجودات عينية فخران برهاه التطبيق فيها مسلم
لكن تخلف علم المدعي بمنع انما متممة الوجود لا متممة المعلوماتية كاجتماع التضييق

نعم يرد على المتكلمين ان تحقق الاضافة في نفس الامر ان لم يحجج الى تحقق كمال المضافين في نفس الامر
يلزم جواز تحقق احد المتضادين بدون الاخر وهو مع كونه خلاف البداهة مما يقطع برهان المتضادين
من اصله وان احتج فيلزم احد الامرين اما ان لا يتحقق علم ثبات الجوارح في نفس الامر واما ان يتحقق ذلك
الصورة ايضا في نفس الامر والاول محال مستلزم لاثبات الجهل في الازل فتا عن ذلك علمنا كيمينا
فتعين الثاني ولما لم يكن المحادث موجودا في الخارج في الازل وجب ان يكون موجودا في الازل
بمجرى من الوجود وذلك نحو اما الوجود الذهني المحقق للوجود في نفس الامر كما ذهب اليه الحكماء
واما الشك والتصور الخارج للعدومات غير الوجود الخارجي وغير الوجود الذهني كما ذهب
اليه جمهور المعتزلة فالقول بتحقيق العلم الازلي الذي هو التعلق في نفس الامر لا يمكن علم مذهب
المتكلمين النافين للوجود الذهني ولشكوك العدومات وتصورها وما ذكرتم من الوجود الموهوم
لصور معلومات لا يصح الوجود في نفس الامر وجوابه ما اذا اديكم انه لا يصح الوجود النفسي الا في
فان المتكلمين كما انكروا الوجود الذهني المحقق لصور المعلوما انكروا وجود تلك التعلق والافاضة
التي هي العلوم بل انكروا وجود جميع الاعراض النسبية ما عدا الالهي وحكموا بكون الكل في الامور
الاعتبارية فلما ان وجود تلك الصور ليس وجودا محققا بل موهوما فلذا وجود تلك العلوم
والوجود الموهوم كاف في تحقق الوجود الموهوم والكل ايضا موهوم بكون الوجود الموهوم
كافيا في تحقق النفس الا في ولذا زادوا في تعريف الحمل قيد الوجود الموهوم حيث قالوا الحمل هو
الحادث الموهوم في الوجود الخارجي المحقق او الموهوم ليصدق على عمل العدديات كقولهم زيد في
على ما صرح به الشريف المحقق في تصانيفه لا يقال لما ذهبوا الى الوجود الذهني المحقق لم يكن
لهم حاشية الى اخذ الوجود الموهوم في الحمل بعد ان حملوا الوجود الخارجي على الوجود في خارج
الذهن الحاكم وان كان وجودا ذهنيا كما في حمل القضايا الذهنية لانا نقول ذلك الحمل غير كاف
في تحديد الحمل اذ كل مفهوم عدم من المفومات الانشائية والامور الاعتبارية لكنهم جعلوا الامور
الاعتبارية اقساما قسم لمجرى الموضوعات واثبت لها في الخارج فقط كالامر والجاهل
والقضية الحاكمة بشكوت هذا القسم خارجية اي حقيقية وقسم لمجرى في الذهن فقط وهي
المعقولات الثانية كالامكان والوجوب والامتناع والكلية والجزئية والقضية الحاكمة ذهنية
وقسم لمجرى في الكل كانه لوازم الماهيات كما قولنا الانسان لا يفسد للقطع بان الانساق
لان موجودا في الخارج اذ في الذهن ليس بموجود في الخارج بل في الخارج في الوجود

والا لا يقع التيقن ان امر موجود في عقدة مثل القضايا الثالث في الخارجية والحقيقة والذات
ويصدق ذلك المحقق الدواني في شئ شئ يستدعي وجود المشتبه في ظرف الشك ولا
الامر الثابت مع عدليا او سلبيا ولا يستدعي وجود الثابت في ذلك الطرف كانه شئ العيني
الخارج لزيد موجود في الخارج ومن البين ان لكل حكم خارجي او حقيقي او ذهني واقعا وخارجا
يطابقه وان لم يكن صدقه وكذا باعتبار مطابقة وعدم مطابقة وذلك الخارج هو نفس الامر المحقق
من غير فرضي واعتبار فلما لم يؤخذ الوجود الموهوم في الحمل لم يصدق على حمل القضايا الخارجية
والحقيقة اللذين محمولاتها من الامور الاعتبارية الثابتة في الخارج كانه زيد اعني الخارج وكل انشائي
لا فسر في الخارج وان صدق على حمل القضايا الذهنية التي محمولاتها معقولات ثابته لاثبت للماهيات
الاف في الذهن كانه قولنا الانسان كلي او ام ومعلوم ان غير ذلك فلهذا ايضا القول بكفاية الوجود
الخارج الموهوم في الوجود النفسي الا في فانه كان العلم موجودا في نفس الامر فبالصور العلمية
التي هي من الاعتبارية ايضا ولا فيسطل ما ذكره بل نقول لما كان الشك الخارجي للعلم محققا في نفس
الامر ولم يكن شكا ذهني او وجودا خارجيا فقد انتفى به حصر الوجود النفسي الا في
في الوجود الخارجي والذهني المحققين فليتأمل وتعالى ان يقول فيه بحث اذا شك ان العلم من
الامور الموجودة في نفس الامر لا يمكن بين العالم والجاهل فرق كانه في ذاتنا هذا وقال تعالى
هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وايضا هو مبداء اثار موجودة محسوسة اذا شخص
اذا علم امر علميا او مناخرا فيسقط او ينقبض ويظهر عليه اثار في الفرج او الفرج وتكون
ايضا موهومة بان تصور الامر الماهي او الماهي فينبعث منه الشوق الموجود بداهة ووجدانا
واذا تأكد الشوق يحمل على الفعل او الترك وكل ما هو مبداء اثار موجودة فهو موجود في نفس
الامر للقطع بان ما لم يكن له وجود في نفس الامر لا يكون مبداء لاشي موجودا في العلم موجودا
في نفس الامر فلو كان من الامور الاعتبارية المحققة في نفس الامر كما هو معتقده فيهم وجود
الاضافة وبسائر الاعراض النسبية ما عدا الالهي او كان من قبيل الاحوال عند مشيتم باطلا به وان
يكون الصور العلمية ايضا موجودا في نفس الامر فلو كان العلم عبارة عن الاضافة كما ذهب اليه المتكلمون
وبعض الحكماء او عن نفس الصورة التي هي عين الماهية المعلومة بآشهرها ومثالا كما ذهب اليه
الكل في العلم او عن انفعال النفس في تلك الصورة الفاضلة من الفاضل كما ذهب اليه البعض
الافرد الحكماء ولا خلاف لاهد منهم ان جها كانت اضافة بين العالم وبين العلم فبشرط

وانما الخلاف في ان العلم ماهو من تلك الامور المحققة هناك وذلك لان العقل لا يجوز تحققه الا بصفة
 في نفس الامور في طرف من الظروف بدون تحقق كالمضامين او احدى هاتين تلك الظروف ليعمل هذا
 الا كان يقال يجوز تحقق البرهان الخارج بدون تحقق شيء من الاب والابن او احدى هاتين شي من الازمنة
 بل القسم الثاني تجوز تحقق احد المتضامين بدون الاخر ولما كان العالم ههنا موجودا في الخارج
 لزم ههنا القسم الثاني وقد سبق الاشارة اليه بان ما يقبل برهان التضاييف من احده ووضوح
 مصادم للمقدمة البديهية القائلة بان المتضامين متكافئان تحققا وتثباتا وانما كان الصور
 العلمية التي تعلق بها العالم موجودة في نفس الامر لم تكن متمتعة بالذات اذ لا شيء من المتشع بالذات
 موجود في نفس الامر وفاقا فان جريان برهان التطبيق يقتضي كونه متمتعا بالذات نعم لو كانت
 الصور العلمية من الامور الاعتبارية الانتزاع والاعتبار فانه نفس الملائمة لازمة للزوم ايضا واليتم
 انقطع السلسلة بانقطاع الانتزاع والاعتبار فانه نفس الملائمة لازمة للزوم ايضا واليتم
 وجود الملائمة بدونها فيلزم جواز وجوده بدون لازم فيلزم ان يكون بينهما ملازمة هيف
 واذا كانت نفسها لازمة بنقل الكلام الى لزومها للزوم وهكذا الى غير النهاية فيتحقق هناك
 في نفس الامور ملازمات مترتبة غير متناهية لكن وجود تلك السلسلة في عالم الازدهان
 موقوف على الانتزاع فينقطع عند انقطاعه ومعنى كونها موجودة في نفس الامر كون سداد
 الانتزاع موجودا فيها لكن الصور العلمية ليست من هذا القسم كالا يخفى والجواب على البحث
 اننا سلمنا ان جريان البرهان فيها يقتضي امتناعه المتنافي لوجودها في نفس الامر وكونه موجودا
 منها متناهيها لكن نفس الجريان ممنوع فانه انما يجري في السلسلة القابلتين للحركة والصور
 العلمية غير قابلة للحركة فلا يجري فيها وتحقيق ذلك لان مجرد التطبيق الاجمالي بان يقال ما
 ان يكون بازاء كل جزء من اجزاء السلسلة الكبرى جزء مقابل له من اجزاء السلسلة الصغرى
 او لا يكون فعمل الاول يلزم مساواة الجزء للكل وعلى الثاني يلزم تناهي السلسلة معا
 غير كافية لترسير البرهان اذ لتأمل ان يقول مختار الثاني ونمنع لزم تناهي السلسلة وانما
 يلزم ذلك لوانتقل الزيادة المصنعة الى جانب الاتناهي وهو ممنوع ولا يلزم من مجرد صدق قولنا
 ليس بازاء كل جزء من اجزاء السلسلة الكبرى جزء مقابل له من السلسلة الصغرى وذلك
 الانتقال لجواز ان يكون صدق زيادة في جانب المبدأ في جانب الاتناهي الذي ان خلق في
 اعتبار التطبيق بل لا بد من ذلك الانتقال من حركة السلسلة الصغرى الى التطبيق عند وها في

يشتر

ينتقل الزيادة الى جانب الاتناهي قطعيا كما يظهر من ابطال تناهي الابعاد بتطبيق احد الخطيين الذين
 لا جزء لهما بالفعل على الاخر كما احرجه ههنا كذلك ايضا بعد فرض حركة الصغرى مطلقا يلزم احد الفساده
 الذين ذكروها في تقريره لكن يجوز ان يكون الفرض المذكور فيما لم يقبل الحركة فرض محال يجوز ان يستلزم
 محالا اخر فلا يتعين كون المحال لازم لازما من عدم تناهي السلسلة فلا يتم التقريب فالحق
 ان التطبيق الاجمالي انما يمكن في السلسلة القابلتين للحركة بحسب نفس الامر وهذا مع وضوح
 كيف خفي على جمهور العلماء الاعلام والحمد والمثني على كل انعام فان قلت فعمل هذا الا يمكن للتكليف
 اجراء برهان التطبيق في ستمالة النفوس الناطقة الغير المتناهية وابطالوها بذلك قلت
 لعل اجراءهم فيها مبني على مذهبهم من انه لا مجرد غير الواجب ثبات وان كل جوهر جسم ولو لطيفا
 وكل جسم قابل للحركة وفاقا وليس مرادهم اجراءه فيها ولو كانت مجردة عن المواد كما زعم الحكماء
 اذ بعد ما اتقنت ما ذكرنا لا مساع لاجراء البرهان فيها وان اجري احد فيها فيلام عليه ايضا
 نعم لا يمكن اجراءه في ابطال الحركات الدورية الغير المتناهية اذ لا وابد كما زعم الحكماء اذ الحركات
 لكونها اعمرا غير قابلة للحركة التي هي خواص الجسم ولو لطيفا لكنها ان تبطل برهان التطبيق
 فلتبطل برهان التضاييف اذ لا بد من تكافؤ السابقيات والمسبقيات في الدورات الغير المتناهية
 وما يتوهم عليه من ان الدورة المفروضة مسبقة بالدورة التي قبلها وهي مسبقة بما قبلها وهكذا
 فيبين كل اثنين منها سابقتها ومسبوقتها متكافئتان فلزوم تحقق احد المتضامين بدون الاخر
 ممنوع فتوهم فاسد انه مبني على توهم ان الدورة الاخيرة مسبقة بما قبلها فقط وليس كذلك
 بل هي مسبقة بكل دورة قبلها فني كل دورة يتحقق في نفس الامر مسبقيات غير متناهية بحسب
 الدورة السابقة الغير المتناهية ولا يتحقق فيها الاسابقيات متناهية بناء على ان ما بين كل دورة
 سابقة وبين كل دورة مسبقة متناهية ابدان يظهر انه لو تحقق في الخارج دورات غير متناهية
 في جانب الازل ولو متعاقبة يلزم تحقق المسبقيات الغير المتناهية بلا مكافئ لا تحقق مسبقة
 واحدة فقط بلا مكافئ وذلك ضروري لزوما وبطلانا فهذا برهان قوي في بطلان كل سلسلة غير
 متناهية بغير شئ الا باحاد ولو كانت متعاقبة في الوجود وما ذكرنا يندفع عنه ما يتوهم من انه انما
 يتم بطلان ما يتسلسل في جانب واحد فقط ولا يتم فيما يتسلسل من الجانبين الى غير النهاية
 كانه الحركات الدورية عند عدم اذ ليس هناك في نفس الامر مسبوق اخير بل كل مسبوق قديم سابق
 عما بعده ايضا فني كل من الاجاد سابقتها ومسبوقتها اقول نعم في كل منها سابقتها ومسبوقتها

لكن المسبقيات المحققة في كل غير متناهية والسبقيات المحققة في كل متناهية فيكون
 فيلزم تحقق سلاسل غير متناهية من مسبقيات بلا متناهي وكما في ولا حاجة الى ما ذكره في ذلك
 المحقق ايضا دفعه من اننا اذا اخذنا من احاد السلسلة المعلوم الاخير ونصا عندنا الى
 جانب العلة يجب ان يكون فيما قبله من الاحاد سابقة ليس معها مسبوقية وكذا اذا اتينا
 الى جانب العلوات فان المناقشة في ذلك الوجوب محال او دعوى البداهة غير مستوفية وان
 قد بطل سائر السلاسل المتتالية الاحاديث فان التضايف فلا حاجة لنا الى ابطالها ببرهان
 التطبيق مرة اخرى مع ان لنا ابطالها الزايدا بناء على زعمهم من ان كل وضع فلكي حادث فهو
 مع الواجب او مع مجرد قديم اخر علة تامة موجبة لواحد من الحوادث المتعاقبة الغير المتناهية
 كسلاسل الاجناس العنصرية فان الانواع العنصرية قديمة باجسادها عندكم ولما كانت
 الحركة السردية مستلزمة لسلسلة غير متناهية عندكم وكان تلك السلسلة قابلة
 للحركة فيما بطل لازمها تبطل نفسها فان قلت لانهم جرباها في بطلان السلسلة المتعاقبة الاحاد
 وان كان كل واحد قابلا للحركة اذا احاد الموجودة في الخارج في كل زمان من الارض الموقوفة
 متناهية والسلسلة الغير المتناهية ليست الامم موجودة في الزمان فلا تكون قابلة للحركة قلت
 لما وجد كل من تلك الاحاد في الخارج امكن بالنظر الى ذاتها اجتماعها في الوجود او الماهية الممكنة
 الجوهرية لا تقتضي ان تقدم بعد وجودها ولذا كان الجنة والنار واهلها ابديين وكان الانا
 والمواد العنصرية قديمة على زعمهم فيجوز ان لا يقدم كل من تلك الاحاد بعد وجوده بالنظر الى
 ذاته وان لم يجز ذلك لامر خارج عن ذاته كإرادة الواجب تعالى فنقول لو وجد احاد غير
 متناهية من الاجسام ولو كانت متعاقبة لا يمكن اجتماعها في الوجود بالنظر الى ذاتها وكما
 امكن ذلك لجاز ان يتحقق هناك سلسلتان احدهما اطول من الاخرين بناء على ما قاله
 ذلك المحقق من ان وجود امور غير متناهية مطلقا يستلزم الترتيب بين المجموعات الغير
 المتناهية وكما امكن ذلك يلزم امكان كون الجزء مساويا للكل او تناهي غير المتناهي
 بالنظر الى ذات تلك الاحاد والمجموعات واللازم باطل اذ كل من اللانهاية متمتع بالذات
 لا يستلزم ولا امكان ذات ممكن ما والا له كانه محالا ذاتيا لا يمكنه ان يكون في ذاته
 امكان حركة السلسلتين ظهور ان ابطال مطلق السلسلة لا يتصور في التطبيق مستحيل
 والحق لا يستلزم كثير السواد وهذا الذي ذكرناه هو الحق المحقق بالذات في تحقيق ما عليه

الملة

الملة الاسلامية واما الاحتجاج الى التثبت باذوال فلاسفة في بطلان العلم الواجبي لمجرد
 تعميم جريان البرهان فليكن جوابي مجيب لتوسيع الطريق ومن مثل بكل حشيشي
 تشبث الغريق كما لا يخفى على انك قد عرفت جريانه بعد بطلان العلم الواجبي ايضا اذ قد ذكر
 ذلك المحقق في بحث العلم ان معنى الاجمال كون العلم واحدا والمعلوم متعدد وهو علم الفعل
 بجميع المعلومات لا بالقوة كما توهمه بعض المتأخرين اقول ولما كان كل من تلك المعلومات
 الغير المتناهية معلوما بالفعل ولو في ضمن علم واحد اي تعلق واحد كان كل منها موجودا في العلم
 ممتازا عن الاخر اذ لا علم بدونه التميز فلكل معلوم وجود ذهني مستقلا او تبعيا لوجود الكل
 وكل ماله وجود ولو تبعيا فهو متميزة بنفسه وذلك البرهان بظاهره يجري في كل سلسلة
 متميزة الاحاد واما لا يجري في المعدومات المحضة الغير المتميزة بوجه فبطلان العلم الواجبي
 واجماله بذلك المعنى لا ينبغي الجريان كما لا يخفى فلا بد وان يصار الى جواب اخر يتعلق بتعلق
 الاذكياء لانه قلوب الاذكياء تتعلق بجريانه فبعد هذا الجواب لكن بما ذكرنا يدفع الكل
 ويتضح الحق المتوردة الملة البيضاء وان قلنا بالوجود الذهني كاذب اليه اكثر المحققين
 من المتكلمين وقد ظهر حقيقة ايضا ما ذكرنا سابقا ولم يبق ههنا خلجان واضطراب الابان
 الاشاعة لما جوزوا ترتيب البرودة على النار والحارة على الماء فقد جاز الحركة في
 الصور العقلية بالنظر الى ذاتها عند صفات الصور العقلية غير ابيته عن الحركة الابدية
 بالنسبة الى القدرة الله تعالى عند ولذا جروا البرهان في الكل قلت اما المنكرون للوجود
 الذهني فلا مساع لهم في تجويز ذلك لانه تجوز وجود العوض بدون المعارض وهو مستحيل
 لا يتعلق به قدرة الواجب واما القائلون بالوجود الذهني من المحققين منهم فلا يمكن لهم
 اجراؤه فيما ايضا اذ مانع الجريان يكفيه الجواز وقد صدق ذلك المحقق في تحقيق مذهب
 الامام ان الاشاعة لا ينكرون لزوم بعض افعالها لبعض فلما ان ايجاد البياض يستلزم
 رفع السواد ولا عن الجسم فالظاهر ان ايجاد الحركة في الصور العقلية يستلزم جعلها
 في الخارج اولا كما ان ايجاد المعلومات يستلزم جعل الماهية او الامم موجودة في الذهن فبعد هذا
 لا اعتبار في الكلام وتلخيص الكلام لوجوه البرهان في كل امور مرتبة لما امكن للحكماء ان يقولوا
 بقدوم تناهي النفوس الناطقة فانها وان لم تكن انفسها مرتبة على القول بقدومها كما ذهب
 الى طائفة وانما ينعى كبر القدر العارض لها مرتب المراتب وهو عندكم من مقولة الحكم الذي

هو موجود خارج كسائر المقولات فلو فرضنا ان المعلومات لا تعد لها في علم الواجب
 فما فعلوه في مراتب الاعداد العارضة لها واما القول بان لا تنافس الاعداد بالعقل غير واقع
 بل اتناهيها بمعنى لا يتوقف عند حد فهو انما يصح على مذهب المتكلمين النافين لتقديم العالم
 وعروض الاعداد للمجردات كعروضها للماديات مصرح في الكتب الكلية من رئيسهم وغيرهم
 غيرهم وان قالوا ان العدد في التحقيق من الامور الاعتبارية التي انما توجد في الازهار
 بالانتزاع من المعدود فهي متناهية في الوجود الذهني فنقول جميع هذه المراتب مرتبة
 في العقل الفعال عندهم ازلا وابدا اذ لا يمنع في اصولهم عن ارتسام انفس المجردات
 ولا عن ارتسام الاعداد العارضة لها وان قالوا البرهان لا يجري في الامور الاعتبارية فنقول
 ما وجه عدم الجريان وانت تعلم ان ليس هناك مانع الجريان ما عدا كون السلسلة
 غير قابلة للتفريق والانطباق وكذا الكلام في المعدومات القيمة عند المعتزلة فقد صدق
 ما ذكرنا من الاشراف وتتم الكلام بكلام في دفع ما يرد على برهان التطبيق من ان
 السلسلة الصغرى ان كانت جزاء من الكبرى فلا يمكن التطبيق كيف والتطبيق يتوقف
 على وجود سلسلتين متغايرتين لا بمجرد الكلية والجزئية وان لم يكن جزاء منها فلا
 يبطل بالسلسلة واحدة وانما يبطل السلسلتان مع انهم ابطالوا الكل بذلك ودفع
 بان وجود سلسلة غير متناهية يوجب امكان سلسلة اخرى بقدر جزئها اذ وجود
 الكل متأخر عن وجود الجزاء فاذا وجد الكل فبطل ان ماهية الجزاء غير اينية عن الوجود
 فنقض ذلك الجزاء الممكن بالنظر الماذني المتماثل المتحد في النوع للجزء الموجود وقد سبق
 ان الامر يتم بهذا القدر لان العادى المذكور ياباه ذات سلسلة الاحاد ومقتضى
 اللزوم ان يكون وقوع المحالين بالنظر الماذنات السلسلتين وان ياتي عندهما
 مع ان اجتماع النقيضين ياباه ماهية كل ممكن فلا شك فاعلم هذا الكلام

بسم الله تعالى
 محمد بن الحسين بن روح
 روضه و روضه عنه
 م

بسم الله تعالى
 محمد بن الحسين بن روح
 روضه و روضه عنه
 م

رسالة امتحان على الفوائد للشيخ

Ad

بسم الله الرحمن الرحيم
 الفن الثاني علم البيان قدم على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة
 ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فإنه من التوابع وهو علم يعرف
 به اراد المعنى الواحد بطريقة مختلفة في وضوح الدلالة عليه وهذا هو
 السؤال الاول على أي معنى يحمل لام الفن من معانيه الاربعة المشهورة **الجواب**
 على لام العهد الخارجي اذا تحمل على غيره ما لم يكن العهد **الثاني** ما حقيقة لام العهد
 الخارجي **الجواب** هي اللام التي وضعت للإشارة الى قصد الحصة المعينة من مفهوم
الثالث بأي وجه تعينت تلك الحصة بين المتكلم والمخاطب اعني بين المصور والطالب
الجواب تعينت بسبق ذكرها كناية في آخر المقدمة حيث ذكر علمها ثلثة بقوله وما
 يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنى
 علم البيان وما يعرف به وجوه التعبير علم البديع كما تعين الذكر ما في البطلان بسبق
 ذكره كناية في ضمن التمهيد في قصة امرأة عمران **الرابع** ما طريق هذه الكناية **الجواب**
 ذكر وان الكتاب واجزاءه كالفن والباب والفصل يحتمل ان يكون عبارة عن اللفظ
 وان يكون عبارة عن النقوش وان يكون عبارة عن المسائل والمختار وهو الاول كما
 في كتاب الله تعالى وان العلم يحتمل ان يكون عبارة عن المسائل وان يكون عبارة عن التصديقات
 المتعلقة بالمسائل وان يكون عبارة عن الملكة الحاصلة من تكرار تلك التصديقات والتمرس
 بها والعلوم المذكورة في آخر المقدمة هي المسائل ان المراد منها ما سيبين في مقاصد الكتب
 ولا مع لبيان الادراكات والملاحظات وانما البين هو المسائل فان حمل الفن على المسائل
 الالفاظ المحصورة كما هو المختار او على النقوش فوجه الكناية ان ذكر المسائل التي هي
 عبارة عن العلوم الثلاثة في آخر المقدمة صريحاً يفيد ذكر ذواتها من الالفاظ والنقوش
 ضمنا لا يستلزام بين الدال والمدلول وان حمل الفن على المسائل المحصورة ايضا فوجه
 الكناية ان عنوان الفن بمعنى طائفة مخصوصة من المسائل اعم من المسائل التي ذكرها
 المصنف وذكر الخاص يتضمن ذكر العام في الجملة وهو مراد من قوله ههنا ان الاتحاد في
 الذات كاف في لام العهد **الخامس** ما انهم هذا الفن في آخر المقدمة الا من قوله

في بيان معنى
 العلم في
 الفن

وما يحترز

وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان وهذا القول هناك ثانيا الاقوال الثلاثة
 الدالة على العلوم الثلاثة فاذا كان لام العهد إشارة الى ما فهم من الثاني كانت اللام مفيدة
 لثانوية الفن المعروف ايضا فتعني عن قيد الثاني ههنا وبالجملة لام العهد معني عن
 قيد الثاني لان المعروف ثان هناك **الجواب** المراد من الثاني ههنا ما في المرتبة الثانية
 والمشار اليه فيما سبق ثان في الذكر في المرتبة والترتيب الذي لا يستلزم الترتيب الترتيب
 وليس هناك ما يدل على الترتيب الترتيب او الزماني اذ العطف هناك بالواو التي لا تدل
 على الترتيب لانها لا تدل ولا تدل على الترتيب بل تدل على الترتيب في غرض الاعضاء
 الاربعة كيف ولودل الترتيب الذي على الترتيب الترتيب للعلماء حصل العلوم الثلاثة
 على الفنون الثلاثة لا سيما على تقدير كون الموضوع والمجول عبارة عن المسائل المحصورة
 لان المصنف اذا هناك ان ما يحترز به عن الخطأ علم المعاني وان ما يحترز به عن التعقيد
 المعنوي علم البيان وان ما يعرف به وجوه التعبير علم البديع فلو كان الترتيب المذكور
 هناك دالا على الترتيب الترتيب في قيد تعقيد الفن المعروف ههنا بقيد الثاني يشهد
 ذلك الفن المحكوم عليه هناك بفعل البيان ويلغو حمل علم البيان ههنا وكذا الكلام
 في اخويه بل الحق ان غاية ما افاده لام العهد ههنا هو الفن المعروف السابق في ضمن
 الفنون الثلاثة ولا يدري ان كان في المرتبة ام لا وان هو ما يحترز به عن التعقيد المعنوي
 ام لا فلام العهد لا تعني عن قيد الثاني ولا يوجبان لغوية الحمل ههنا مع ان الثانوية فيما
 سبق حاصلة في الواقع وليست ملحوظة هناك وخرق بين حصول الشيء ولا حطة
 ولا تلام بينهما والامان ملاحظة زيد موجبة لملاحظة جميع او صفة الحاصلة له
 في الواقع وذلك قطعي البطلان **السادس** اذا حمل اللام على العهد الخارجي واريد
 من مدخوله حصة معينة من مفهوم يلزم ان يكون لفظ الفن وكذا الحمل ما دخل عليه
 لام العهد الخارجي مجازا من باب ذكر العام واردة الخاص واقتل به **الجواب**
 صرح الشريف المحقق في بحث اللام بان لاسماء الاجناس مع لام العهد وضعا اخر
 باراد الخصص المعينة فيكون مدخولا حقيقة باعتبار هذا الوضع **السابع** ما لم يعلم
 البيان هل هو مجموع المضاف والمضاف اليه كعبدا ام المضاف اليه وحدة واصف
 اليه العلم كينوم **الجواب** هو المضاف اليه وحدة بناء على ان الحق ان لفظ العلم

في مثل علم الصرف وعلم النحو ومثالا ليس جزءا من اسامي العلوم بل هو مضاف الى الاسامي
من اضافة العام المطلق الى الخاص المطلق كيوم الاحد وشجر الاراك وقد اشار اليه المصنف
في قوله فلما كان علم البلاغة وتوابعها حيث عطف التوابع على البلاغة مع امتناع العطف
على جزء العلم ولما اشار اليه ايضا ههنا بقوله قدمه على البدع حيث ترك لفظ العلم مع ان
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الاسكان **الثامن** لما كان البيان الذي هو علم
للعلم المخصوص والالتصاف علم مفروم العلم كما يدل عليه تعريفه التي فائدة اضافة العلم
اليه **الحال** الفائدة في جميع صور اضافة العام الى الخاص تبين جنس المضاف
اليه في اول الامر فلا يحتمل الجنس الاخر كالمنطق الفصيح ههنا وهذه الفائدة لا تحصل
بمجرد الدلالة المنطوقية الضمنية بل تحتاج الى تصريح بالجنس واما القول بان فائدة رفع
لزوم حمل الجزئي الحقيقي المحتج فليس بشئ من وجوه اما اولها فلان امتناع ذلك الحمل
ممنوع عند اهل العربية كما سبق في المنطق زيد بل عند اهل المعقول ايضا ولذا جوزه
المصنف شرح الرسالة واما ثانيا فلان كون البيان ومثاله من العلوم جزئيا حقيقيا
محل نظر كما فصل في محله وشئنا ان نذكره واما ثالثا فلان العدول عن تأويله المشهور
بالسمر بالبيان الى زيادة لفظ العلم بما لا وجه له مع ان هذه الفائدة مختصة بما كان المضاف
اليه جزئيا حقيقيا ولا تطرد فيما كان كليا كقوله الانسان **التاسع** اذا كان فائدة ايراد
لفظ العلم تخصيص البيان بهذا العلم كان البيان اعم من وجه من العلم الاخص مطلقا
الحال تخصيص البيان بمعنى رفع الاحتمال لكونه اخر باعتبار وضع اخر لا ينافي كون البيان
باعتبار وضع لهذا العلم اخص مطلقا من مطلق العلم نعم البيان بمعنى ما يطلق عليه لفظ
البيان حقيقة او مجازا اعم من وجه من العلم وليس الكلام فيه بل في البيان بمعنى العلم
المخصوص حقيقة **العاشر** هل يجوز ان يكون الفن ههنا خبرا مقدما **الحال**
لا يجوز لتفريق النخاة بان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين كما ههنا وجب تقيم المبتدأ
الحادي عشر لم لم يجعل علم البيان مستداما مع كون ما يحترز به عن التقيد المنفرد علم
البيان سبق في اخر المقدمة صريحا وكونه نكرة او دالة فذا اول سابق هناك
ضمنا والسابق صريحا اعرف من السابق ضمنا وقد صرح النخاة بان الاعرف يجعل
مبتدأ وغير الاعرف خبرا **الجواب** لما كان عادة المصنفين ان يجعلوا كتبهم منقسمة
الى

الى فنونه وفصوله وابوابه ثم بينوا ان الاول من هذه الاقسام في كذا والثاني في كذا
وهكذا فلما اشار المصنف في اخر المقدمة ايضا الى ان كتاب فنونه ثلثة مرتبة في حق العلوم
الثلثة وقد سبق ان الترتيب المذكور هناك لم يدل على الترتيب الرباعي صار المقام
مقام ان يتردد الطالب في ان ما في المرتبة الاولى من هذه الفنون هي العلوم الثلثة
وكذا ما في المرتبة الثانية او الثالثة ايتها جهدا الاعتبار صار الاتصاف بعنوان الفن
الاول اعرف من الاتصاف بعلم المعاني وكذا الاتصاف بعنوان الفن الثاني او الفني
الثالث اعرف من الاتصاف بعلم البيان او البدع وقد اشار اليه والمصنف في قوله
في قولهم زيد المنطق والمنطق زيد حيث يساق الاول فيما علم زيد ويشبه في انطلاقة
وعدم انطلاقة ويساق الثاني فيما يعلم المنطق ويشبه في انه زيد او عمرو
الثاني عشر هذه القضية القائلة بان الفن الاول علم المعاني والفن الثاني
علم البيان والفن الثالث علم البدع **الحال** اي قسم من اقسام القضية باعتبار
الموضوع **الجواب** انها قضية شخصية في المشهور ومهمة في التحقيق اما
كونها شخصية في المشهور فلان الحصة الموهوبة سوا كانت عبارة عن الالفاظ
المخصوصة التي هي من بناية الفن الى نهاية او عن نقوش هذه الالفاظ او عن مدلولاتها شخصي
في المشهور ولذا جعلوا اسامي الكتب من قبيل اعلام الاشخاص وما يتوهم من التعدد باعتبار
قراءة المتلفطين او كتابة الكاتبين او ادراك المدرسين فهو تعدد اعتبار رجاء من تعدد المحال
لا تعدد بالذات واما كونها مهمة في التحقيق فلان تعدد الالفاظ والنقوش الموجودة في محال
متعددة ليس كتعدد الجواهر باعتبار المحال لان زيدا باعتبار كونه في البيت غيره باعتبار
كونه في الصحراء فانه تعدد باعتبار لا بالشخص لان شخصه غير موقوف على البيت والصحراء
بجلاف الالفاظ والنقوش التي هي اصوات والوان فانها عرضان ومن مقولة الكيف وقد افق
الحكام والمتكلمون على ان المحال الاعراض مذكولة تشخصها ولذا لم يجوزوا انتقال العرض
من محل الى محل اخر فكيف يكون الصوت القائم بهذا الوار واللون القائم بهذه الورقة
عين القائم باخر بالشخص وكذا الكلام فيما كان الفن عبارة عن المسائل لانها امور معلومة
والعلوم صورة ذهنية متحدة مع العلم في التحقيق فلما ان العلوم عوارض قائمة بالنفس كذلك
المعلومات والمسائل فكيف يكون العرض القائم بهذه النفس عين القائم بالنفس الاخر

بل الحق ان الاعراض القائمة بمجال متعددة لشخص متعددة فلو حمل القضية هنا في امثاله
على الشخصية لا يخص الفرض الثاني وامثاله كالكافية والشافية في الشخص القائم بالاول المجاور للص
او كتابه او ذهنه فيلزم ان لا يكون الاشخاص الباقية القائمة بنا او يكتبنا ثانيا او
كافية او شافية وهو فاسد فتعين ان الحصة المعهودة القم كان الفرض الثاني عبارة عنها
عبارة عن القدر المشترك بين تلك الاشخاص فتكون كلية اجزائية حقيقة فكان موضوع
هذه القضية كلية والحكم على هذا الكلي باعتبار الافراد باعتبار نفس الطبيعة ام الغرض افادة
ان ما يقرأه الطالب او يكتبه او يعلم من الافراد فان نافع في الاحتراز عن التعقيد
وقد خلا هذا الحكم عن السور الكلي او الجزئي حيث حمل الام على العهد الخارجي فلا تحمل بعده على
الجنس من حيث تحققه في ضمن كل فرد او في ضمن البعض والزم ارادة معينين من الام في
الطلاق واحد وهو غير صحيح عند الجمهور وان جوزه البعض من الشافية فلا يكون القضية
طبيعية ولا محصورة بل هي في التحقيق ومن هنا يعلم ان العلوم سوار كانت عبارة عن الملكة
او الادراكات او عن المسائل القائمة بنفس كشيء كلية اجزائية حقيقة **الثالث عشر**
بين ام العهد وبين حمل القضية على غير الشخصية منافية لان الحصة المعينة المدلولة بلام العهد
يجب ان تكون شخصا وجزئيا حقيقيا **الجواب** لا يجب ذلك بل قد تكون تلك الحصة نوعية
كأنه ارادة الرومي من الانسان اذ الحصة بمعنى الاخص من المفهوم والاخص لا يجب ان يكون جزئيا
حقيقيا **الرابع عشر** هل المراد بقوله لشدة الاحتياج اليه بيان الصلة الخارجية كافي
قولهم قصدت من الحرب جينا او الاستدلال بالدليل المسمى **الجواب** يحتمل الكل **الخامس عشر**
على تقدير الاستدلال كيف يرتب القياس وان اقراني او استثنائي **الجواب** يرتب من الشكل
الاول من الاقراني هكذا البيان ناسب تقديمه على البديع لان البيان اقرني شد الحاجة
اليه بخلاف البديع وكل امرئانه كذا ناسب تقديمه على البديع اما الكبري فظاهرة بعد تشييد
الوسط بقوله بخلاف البديع واذ لم يقيد به فهو ثابت بذلك القول واما الصغرى فلان البيان
جزء من علم البلاغة ومحتاج اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع وكل امرئانه كذا فهو امر
يشتهر اليه الحاجة بخلاف البديع فقوله بخلاف البديع بمعنى انه بخلافه في شدة الاحتياج اليه
في كونه جزءا ومحتاجا اليه في تحصيل البلاغة لاستفاد منه التقييد في الدليلين **السادس عشر**
لم اقيم الدليل على المناسبة لا على نفس التقديم المذكور في كلام الشرح مع ان حمل التقديم على معنى

منكبة

مناسبة التقديم مجاز من ذكر السبب وارادة السبب ايصار اليه بلا قرينة صارفة ولا قرينة
ههنا **الجواب** ههنا قرينة صارفة ومعينة لمع المناسبة اما الصارفة عن الحقيقة فهي
كون نفس التقديم بديها جليا معلوما بحس السمع او بحس البصر مع اقتناع الاستدلال
على البديهي الجلي ان الغرض من الاستدلال تحصيل العلم المدعى وهو حاصل قبل الاستدلال
فيكون الاستدلال تحصيل الحاصل وهو محال لا يقال لا يتم البديهة على تقدير كون الفرض الثاني
عبارة عن المسائل بل تقديمها ثابت بدليل تقديم دواها من الفاظ والنقوش انا نقول
الانتقال من تقديم الدوال على تقديم المدلولات دفع اندريجي والاستدلال والنظر لكونه عبارة عن
حركة الذهن يكون الانتقال فيه تدريجيا فتقديم المدلولات بعد مشاهدة تقديم الدوال من
قبيل المدسيات او من قبيل القضايا قياسا لها معها واما القرينة المعينة لمع المناسبة
فهي ان لما احتنع حمل التقديم على حقيقة فاما ان يعرف الى وجوب التقديم او الى مناسبتها
وذلك حجة لكن شدة الاحتياج اليه انما يغيد المناسبة والرجحان لا الوجوب لجواز التخصيص
الذكر بعد واما دعوى صحة التقديم فهي بديهة كدعوى نفس التقديم فالصارفة صارفة عن حمل
عليها ايضا **السابع عشر** هو البحث في الدليلين بوجوه **اما** اولها فلا ان الجزئية في الدليل الثاني هي
ممنوعة لجواز ان يكون البيان جزئيا لعل البلاغة لا جزالة كيف يصح حمل علم البلاغة على البيان لانه
معرف يانه علم له مزيد اختصاص بالبلاغة لا بالعلوم والعرف وغيرها من العلوم التي لها مدخل
في تحصيل البلاغة وليس لها زيادة اختصاص بها لكونها مبادي بعيدة لاولها لو كان جزالة لما
صح حملها عليه نعم على هذا التقدير يتم المدعى ان شدة الاحتياج اليه ايضا ان البديع ليس
بجزء ولا جزئي لعل البلاغة لكن الغرض القدر في نفس هذا الدليل **الجواب** ليس علم البلاغة
بمعنى علم له مزيد اختصاص بالبلاغة على ان يكون البلاغة بمعنى بلاغة الكلام واطراف العلم اليه اضافة
لامية من اضافة احد المتباينين الى الاخر لوجهين الاول لو كان كذلك لم يوجد وجه وجيه في
الاطراف مقام الاضمار في قوله ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام اذ الظاهر ان يقال ومحتاجا
اليه في تحصيلها الثاني انه قد فهم من كلام الشرح في المقدمة ان لفظ البلاغة موضوع للمجموع العليين
لا وضع لكل من بلاغتي المتكلم والكلام وهو المراد ههنا واطراف العلم اليها من اضافة العام الى الخاص
كعلم البيان فلهذا اظهر البلاغة في ذلك القول اذ ليس المقام مقام الاضمار ولو اضمارا حقيقا الى الكلام
فما هذا علم البلاغة معروف بانه علم يحتز به من الخطأ في التأدية وعن التقييد المعنوي فهو

99

2



من النظر إلى هذه الدعوى أمر القاضى لانه لما لم ينظر
الى الدعوى لم يقرر ونقول المصادرة ان
على المدعى ان يثبت ان الدعوى المصادرة ان
العلم الاصلح المغير مسوق بالعلم الاصلح
ومتوقف عليه فالمصادرة بانها بعد
انفاذ من علم الصف والتعريف والتعريف
البلاد بتقليص الكلام من مخالفة التفسير
الثاني والثالث جزاء من علم البلاد فالوجه الصحيح
العلم الصحيح المتألفين وليلا وكذا قلنا انظرنا
صلى الله عليه وسلم
عليه في التفسير
واما ما افاده قوله من البحث فانه
اشارة الى ان المدعى قد دخل الجنة ومن
يدخلها لا يخرج

ايضا واعتبر في المختصر الاحتياج الخاص افع القسم الاول فاستغنى فيه عن قيد الشدة لان
 البديع غير محتاج اليه في تحصيل ذات البلاغة ولكل وجهه **السؤال الثامن عشر** هل الشئ لفظ
 العلم في التعريف على معنى الملكة او لا وعلى معنى القواعد المحصورة ثانيا وفي الكل بحث اما في الاول فلا
 لما سبق منه من ان البيان جزء من علم البلاغة لان علم البلاغة ان حصل على معنى القواعد فظاهر ان
 الملكة لا تكون جزءا من القواعد بل جزء القواعد قواعدا ايضا وان حصل على معنى الملكة ايضا فيكون ان يكون
 الملكة جزءا من الملكة وهو باطل لان الملكة من مقولة الكيف الغير القابلة للتقسيم لا دل عليه تعريفه **الجواب**
 ان ما سبق منه من الحكم يكون احد العلمين جزءا من الاخرين على كونها عبارتين عن المسائل والقواعد
 لا على كونها عبارتين عن الملكتين ولا على كونها احدهما عبارة عن الملكة والاخر عن القواعد ولو سلم ان معنى
 على كونها عبارتين عن الملكتين ايضا فالمتفق من مقولة الكيف قبول الانقسام لذاته لا مطلق الانقسام فيقسم
 الملكة باعتبار متعلقها التي هي المسائل والادراكات وقيد ما فيه واما في الثاني فلا تفسير العلم بالقواعد
 يناقيا فالواضح ان اجزاء العلوم ثلثة المسائل والمبادئ والموضوع **الجواب** ان التحقيق ان حقيقة كل
 علم مبادئ والمبادئ او التعريفات والدلائل والموضوع او موضوعية الموضوع خارجة عن العلم لكنهم
 شامكون جعلوها اجزاء ايضا لشدته الاتصال بالعلم كالمشار اليه الشريف في المشتبهين فاقالوا من
 على السامع والتفكير من على التحقيق فلا شك **التاسع عشر** ان المراد بالمعرفة على المشار اليه الشئ
 في تعريف علم المعاني هو التصديقات المتعلقة بالفروع الجزئية كما ان المراد من العلم هو التصديقات المتعلقة
 بقواعد كلية مع ان الايراد الذي نسب اليه المعرفة ههنا مفهوم مغرد لا يتعلق به التصديق بل التصور
 فقط فيصرف المعرفة الى التصور ويلزم ان يكون البيان عبارة عن ملكة او قواعد بسببها يتصور الايراد
 بطرق مختلفة وذلك فاسد **الجواب** خرج بعض المحققين بان المصدر في امثاله مثل ادراك وقوع النسبة
 او لا وقوعها قد يكون متعلقا بالتصور وقد يكون متعلقا بالتصديق كونه عبارة عن مفهوم قضية وهي
 ههنا يورد هذا المعنى بطرق كذا وذلك المعنى بطرق كذا وهكذا فلا حاجة الى تقدير المضاف بان يقال
 المراد يعرف كيفية ايراد المعنى الواحد ان يعرف به جواب كيف يورد هذا المعنى بطرق مختلفة وذلك
 المعنى بها ايضا وهكذا **المشروع** ما المراد من الدلالة المتفاوتة في الموضوع هل هي الدلالة العقلية المنطقية
 ام بمعنى اخر مصطلح فيما بين اهل الفن **الجواب** هي بمعنى اخر مصطلح بينهم وهي الدلالة الوضعية الغير المطابقة
 فتخصصه النفس والالتزام المعبر عنه ويصح بالحق ان لما كان البلاغة من احوال اللفظ وتدوير العلوم
 اجلا لم يكن لهم غرض يتعلق بالدلالة العقلية المنطقية التي هي الدلالة لا مدخلية الوضع والطبع ثم

قوله ان انقسام الكيف على مطلق انقسام
 لا غير محال لان الكيف منقسم على مطلق
 على الجواب الاول في كل

قوله ان يعرف به جواب انما اضيق الى انفس
 ذلك انفسه بان الكيفية منقسم على تصور
 ايضا لان انفسه منقسم على تصور لان الكيف منقسم
 كيف يورد لا يكون الاضيق

١٣٣٩٩

